مجلة جامعة البعث

سلسلة العلوم الاقتصادية والسياحية

مجلة علمية محكمة دورية

المجلد 45 . العدد 13

1444 هـ - 2023 م

الأستاذ الدكتور عبد الباسط الخطيب

رئيس جامعة البعث

المدير المسؤول عن المجلة

أ. د. محمود حديد	رئيس هيئة التحرير
أ. د. هايل الطالب	رئيس التحرير

مديرة مكتب مجلة جامعة البعث

بشرى مصطفى

د. محمد هلال	عضو هيئة التحرير
د. فهد شريباتي	عضو هيئة التحرير
د. معن سلامة	عضو هيئة التحرير
د. جمال العلي	عضو هيئة التحرير
د. عباد كاسوحة	عضو هيئة التحرير
د. محمود عامر	عضو هيئة التحرير
د. أحمد الحسن	عضو هيئة التحرير
د. سونيا عطية	عضو هيئة التحرير
د. ريم ديب	عضو هيئة التحرير
د. حسن مشرقي	عضو هيئة التحرير
د. هيثم حسن	عضو هيئة التحرير
د. نزار عبشي	عضو هيئة التحرير

تهدف المجلة إلى نشر البحوث العلمية الأصيلة، ويمكن للراغبين في طلبها الاتصال بالعنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة جامعة البعث

سورية . حمص . جامعة البعث . الإدارة المركزية . ص . ب (77)

. هاتف / فاكس : 2138071 31 963 ++

. موقع الإنترنت : www.albaath-univ.edu.sy

البريد الالكتروني : magazine@ albaath-univ.edu.sy

ISSN: 1022-467X

شروط النشر في مجلة جامعة البعث

الأوراق المطلوبة:

- 2 نسخة ورقية من البحث بدون اسم الباحث / الكلية / الجامعة) + CD / word من البحث منسق حسب شروط المجلة.
- طابع بحث علمي + طابع نقابة معلمين.
- **اذا كان الباحث طالب دراسات عليا:**

يجب إرفاق قرار تسجيل الدكتوراه / ماجستير + كتاب من الدكتور المشرف بموافقته على النشر في المجلة.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية:**

يجب إرفاق قرار المجلس المختص بإنجاز البحث أو قرار قسم بالموافقة على اعتماده حسب الحال.

- **اذا كان الباحث عضو هيئة تدريسية من خارج جامعة البعث :**

يجب إحضار كتاب من عمادة كليته تثبت أنه عضو بالهيئة التدريسية و على رأس عمله حتى تاريخه.

- **اذا كان الباحث عضواً في الهيئة الفنية :**

يجب إرفاق كتاب يحدد فيه مكان و زمان إجراء البحث ، وما يثبت صفته وأنه على رأس عمله.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (العلوم الطبية والهندسية والأساسية والتطبيقية):**

عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1- مقدمة

2- هدف البحث

3- مواد وطرق البحث

4- النتائج ومناقشتها .

5- الاستنتاجات والتوصيات .

6- المراجع.

- **يتم ترتيب البحث على النحو الآتي بالنسبة لكليات (الآداب – الاقتصاد– التربية – الحقوق – السياحة – التربية الموسيقية وجميع العلوم الإنسانية):**
- عنوان البحث . . ملخص عربي و إنكليزي (كلمات مفتاحية في نهاية الملخصين).

1. مقدمة.
2. مشكلة البحث وأهميته والجديد فيه.
3. أهداف البحث و أسئلته.
4. فرضيات البحث و حدوده.
5. مصطلحات البحث و تعريفاته الإجرائية.
6. الإطار النظري و الدراسات السابقة.
7. منهج البحث و إجراءاته.
8. عرض البحث و المناقشة والتحليل
9. نتائج البحث.
10. مقترحات البحث إن وجدت.
11. قائمة المصادر والمراجع.

7- يجب اعتماد الإعدادات الآتية أثناء طباعة البحث على الكمبيوتر:

أ- قياس الورق 17.5×25 B5.

ب- هوامش الصفحة: أعلى 2.54- أسفل 2.54 – يمين 2.5- يسار 2.5 سم

ت- رأس الصفحة 1.6 / تذييل الصفحة 1.8

ث- نوع الخط وقياسه: العنوان . Monotype Koufi قياس 20

. كتابة النص Simplified Arabic قياس 13 عادي . العناوين الفرعية Simplified Arabic قياس 13 عريض.

ج . يجب مراعاة أن يكون قياس الصور والجداول المدرجة في البحث لا يتعدى 12سم.

8- في حال عدم إجراء البحث وفقاً لما ورد أعلاه من إشارات فإن البحث سيهمل ولا يرد البحث إلى صاحبه.

9- تقديم أي بحث للنشر في المجلة يدل ضمناً على عدم نشره في أي مكان آخر، وفي حال قبول البحث للنشر في مجلة جامعة البعث يجب عدم نشره في أي مجلة أخرى.

10- الناشر غير مسؤول عن محتوى ما ينشر من مادة الموضوعات التي تنشر في المجلة

11- تكتب المراجع ضمن النص على الشكل التالي: [1] ثم رقم الصفحة ويفضل استخدام التهميش الإلكتروني المعمول به في نظام وورد WORD حيث يشير الرقم إلى رقم المرجع الوارد في قائمة المراجع.

تكتب جميع المراجع باللغة الانكليزية (الأحرف الرومانية) وفق التالي:

آ . إذا كان المرجع أجنبياً:

الكنية بالأحرف الكبيرة . الحرف الأول من الاسم تتبعه فاصلة . سنة النشر . وتتبعها معترضة (–) عنوان الكتاب ويوضع تحته خط وتتبعه نقطة . دار النشر وتتبعها فاصلة . الطبعة (ثانية . ثالثة) . بلد النشر وتتبعها فاصلة . عدد صفحات الكتاب وتتبعها نقطة.

وفيما يلي مثال على ذلك:

–MAVRODEANUS, R1986– **Flame Spectroscopy**. Willy, New York, 373p.

ب . إذا كان المرجع بحثاً منشوراً في مجلة باللغة الأجنبية:

. بعد الكنية والاسم وسنة النشر يضاف عنوان البحث وتتبعه فاصلة، اسم المجلد ويوضع تحته خط وتتبعه فاصلة . المجلد والعدد (كتابة مختزلة) وبعدها فاصلة . أرقام الصفحات الخاصة بالبحث ضمن المجلة.

مثال على ذلك:

BUSSE,E 1980 Organic Brain Diseases **Clinical Psychiatry News** , Vol. 4. 20 – 60

ج. إذا كان المرجع أو البحث منشوراً باللغة العربية فيجب تحويله إلى اللغة الإنكليزية و التقيد

بالبنود (أ و ب) ويكتب في نهاية المراجع العربية: (المراجع In Arabic)

رسوم النشر في مجلة جامعة البعث

1. **دفع رسم نشر (40000) ل.س أربعون ألف ليرة سورية عن كل بحث لكل باحث يريد نشره في مجلة جامعة البعث.**
2. **دفع رسم نشر (100000) ل.س مئة الف ليرة سورية عن كل بحث للباحثين من الجامعة الخاصة والافتراضية .**
3. **دفع رسم نشر (200) مئتا دولار أمريكي فقط للباحثين من خارج القطر العربي السوري .**
4. **دفع مبلغ (6000) ل.س ستة آلاف ليرة سورية رسم موافقة على النشر من كافة الباحثين.**

المحتـوى

اسم البحث	اسم الباحث	الصفحة
دور المسطحات المائية في تنشيط السياحة الساحلية دراسة لسد الصوراني في منطقة الشيخ بدر	أحمد مصري د. أحمد شحود د.مهند حسين	42-11
أثر النمو الاقتصادي في التركيبة القطاعية للقوى العاملة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية	رغد نعامة د. وليد عامر د. عبير ناعسة	82-43
دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في خلق النّقود في المصارف العامة	فاطمه جنيد د.منذر مرهج	118-83
تأثير السياسات النقدية خلال الأزمات الاقتصادية (نماذج لأزماتٍ متعددة، ورؤية تحليلية لبول غروكمان)	مها عبد الرحمن د.محمود زنبوعة	148-119

دور المسطحات المائية في تنشيط السياحة الساحلية
دراسة لسد الصوراني في منطقة الشيخ بدر

طالب الدراسات العليا: أحمد عدنان مصري
كلية: السياحة - جامعة: طرطوس
الدكتور المشرف: أحمد شحود + د. مهند حسين

الملخص

هدفت الدراسة إلى إبراز دور المسطحات المائية في الساحل السوري وبالتحديد سد الصوراني في منطقة الشيخ بدر. هذا بالإضافة إلى توضيح أهمية هذه المنطقة سياحياً وذلك من خلال إبراز أهم الملامح والإمكانيات لإقامة منشآت سياحية فيها. واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توصيف المنطقة وإعطاء بيانات ومخططات بيانية حول طبيعة المنطقة وإمكانية استثمارها سياحياً. هذا وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج التالية: إحداث مناطق تنظيمية لها طابع سياحي وخاصة في المواقع المجاورة لحرم الأنهار والمجاري المائية الطبيعية التي تكثر في المنطقة، وإقامة مهرجان سنوي سياحي متنوع كل صيف في منطقة الصوراني لتسليط الضوء على بحيرة السد والمسطحات المائية الأخرى في المنطقة واستثمارها سياحياً بشكل أفضل.

Summary

The study aimed to highlight the role of water bodies in the Syrian cost Specifically the Sorani Dam in the Sheikh Badr area. This is in addition to clarifying the importance of this region for tourism by highlighting the most important features and possibilities for establishing tourist facilities in it.

The study followed the descriptive analytical approach by describing the area and giving data and charts about the nature of the area and the possibility of investing in it as a tourist.

The study reached the following most important results: creating organizational areas of a touristic nature. Especially in the sites adjacent to the sanctuary of rivers and natural waterways that abound in the region and holding a diverse annual tourism festival every summer in the Sorani area to shed light on the dam lake and other water bodies in the region and its investment in tourism better.

مقدمة:

يمتاز الساحل السوري بموقعه الجغرافي وتنوع طبيعته ومناظره الطبيعية الخلابة، كما يتميز بمناخه المعتدل نسبياً، كل ذلك يكسبه أهمية خاصة تميزه عن بقية أقاليم الجمهورية العربية السورية. فهو يشكل الواجهة البحرية الوحيدة للقطر على البحر الأبيض المتوسط الذي يعد أحد المقاصد السياحية الرئيسية في العالم.

فالمياه هي عصب التنمية في كافة المجالات ولاسيما التنمية السياحية، فصناعة السياحة كغيرها من القطاعات الاقتصادية ترتبط بالمياه ارتباطاً وثيقاً، كون الماء والطاقة عاملان متلازمان لإحياء وإنعاش هذه الصناعة، وللقيام بأي نشاط سياحي لا بد من توفر المياه النظيفة والعذبة. ففي المناطق الغنية بالمياه تظهر البحيرات والينابيع والعيون وتزداد المساحات الخضراء، وبوجود الماء تنمو الزراعة وتتعدد المنتجات. هذا وبالإضافة إلى ذلك فالمسطحات المائية تعد بحد ذاتها مقصداً سياحياً مفضلاً لعدد كبير من السياح.

لقد أثارت الميزات الحضارية والمواقع الأثرية في الساحل فضول السياح من مختلف بلدان العالم، لكن عوامل الجذب السياحي الطبيعية، وعلى رأسها المسطحات المائية لم تلق الاهتمام الكافي ولم تأخذ دورها في النشاطات السياحية في الساحل السوري. وفي هذا البحث سيتم تسليط الضوء على أهمية المسطحات المائية والتي تنتشر في مختلف بقاع المنطقة الساحلية.

الدراسات السابقة

الدراسة الأولى بعنوان:

المقومات الطبيعية للسياحة في بحيرة الوند، محمد محمود (2015)، دراسة في جغرافية السياحة

هدفت الدراسة إلى التعرف على أهم العوامل والمعطيات الطبيعية للسياحة في منطقة الدراسة ودورها في تنشيط وتنمية النشاط السياحي القائم حالياً. حيث توصلت إلى تمتع المنطقة بميزة تساعد على الجذب السياحي من ناحية تنوع الظروف الطبيعية وتميزها مثل المسطح المائي الذي نتج عن إقامة السد. والتنوع التضاريسي الواضح المتمثل بالأراضي السهلية وبعض المرتفعات كالتلال والمنحدرات والجروف، حيث يمكن أن تشكل جاذب لهواة الطبيعية والسير والتنزه في المرتفعات.

الدراسة الثانية بعنوان:

الموارد المائية في إقليم الساحل والجبال الساحلية السورية، فواز الموسى، عبد الكريم حليمة (2009).

هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع الموارد المائية في هذا الإقليم وواقع استثمارها في المجالات المختلفة، ودورها في عملية التنمية وسبل تخطيطها وإدارتها. وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، مايلي:

- في حال استثمار الموارد الطبيعية في الإقليم في الزراعة والصناعة والسياحة فإنه يتوجب تأمين موارد مائية إضافية من خارج الإقليم.
- إن صناعة السياحة في الإقليم ناشطة وفي تنام مستمر.

- أهمية ترشيد استخدامات المياه المختلفة واقتراح إقامة شبكات مائية وربط القرى والمزارع بشبكات مياه للشرب من الينابيع وأهمها نبع السن لتجنب شح المياه في القرى وخاصة في فصل الصيف.

- مشكلة البحث

رغم العديد من المزايا التي يتمتع بها الساحل السوري وغناه بالمواقع الطبيعية والثروة المائية التي يزخر بها، لم يتم استثمار هذه الميزات بالشكل الأمثل لتشجيع وتنشيط السياحة. وهنا يمكننا طرح التساؤل الرئيسي الآتي:

– كيف تؤثر المسطحات المائية على تنشيط السياحة في الساحل السوري؟

- أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في تنشيط السياحة وتنميتها في المنطقة الساحلية من خلال دراسة المسطحات المائية، التي لم تلق الاهتمام الكافي من الناحية السياحية. والتي يمكن استثمارها بالشكل الأمثل، الأمر الذي يجعلها تسهم في التنمية الاقتصادية لهذه المنطقة ذات الكثافة السكانية العالية مقارنةً ببقية مناطق القطر، وبالتالي خلق فرص عمل جديدة ودفع عجلة التطور الاقتصادي في سورية.

- أهداف البحث

تتلخص أهداف البحث فيما يلي:

- تسليط الضوء على المسطحات المائية في الساحل السوري وأهميتها السياحية.
- التعريف ببحيرة سد الصوراني وإبراز خصائصها الطبيعية وأهميتها السياحية.

- دراسة واقع النشاط السياحي في منطقة بحيرة سد الصوراني، وتحديد معوقات استثمارها سياحياً.
- اقتراح حلول لتحسين الواقع الخدمي واستثمار السد سياحياً بشكل أفضل.

- منهج البحث

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في هذا البحث وذلك لإبراز خصائص وصفات المنطقة الساحلية، والثروة المائية التي تتمتع بها، ولا سيما منطقة بحيرة سد الصوراني.

أولاً: الخصائص الطبيعية والسياحية للساحل السوري

تعتبر الشواطئ البحرية مجالاً حيوياً للدّول في ميادين مختلفة وتلعب دوراً هامة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول، فهي تشكل مراكز جذب سياحي واقتصادي لا يستهان بها، وفي المنطقة الساحلية يعد الشاطئ وجهة سياحية أساسية ليس فقط لأبناء محافظتي اللاذقية وطرطوس، بل لعدد كبير من السياح الذين يقصدونه من المحافظات الأخرى وحتى من خارج القطر. حيث يعد متنفساً للمقيمين والسياح لقضاء أوقات السكينة والهدوء والتسلية. ويعد البحر مقصداً لهؤلاء على اختلاف مستوى معيشتهم وإمكاناتهم المادية.

تتألف أرض إقليم الساحل من واجهة بحرية بين البحر المتوسط غرباً و قمم الجبال الساحلية شرقاً. فهي تتضمن مناطق جبلية وأخرى سهلية منخفضة، ويتميز الساحل السوري بأنه قليل التعرج و تتوافر فيه عدد من الجزر، ومياهه دافئة نسبياً وملوحته تصل إلى 39 بالألف، وحركة المد والجزر فيه ضعيفة. كل ذلك يشكل عوامل مناسبة لممارسة الأنشطة السياحية.

أما للغطاء النباتي فينتشر على الجزء الأكبر من أراضي المنطقة الساحلية وقلما تتواجد أراضي جرداء في المنطقة والتي تتركز بشكل أساسي في مناطق انتشار بعض التوضعات الجيولوجية (الجوراسية) في الشرق والشمال الشرقي من المنطقة، هذا الغطاء النباتي هو عبارة عن أشجار حراجية وأشجار مثمرة بكافة أنواعها ومختلف أنواع الأعشاب والشجيرات الصغيرة. ويغطي الغطاء النباتي الحراجي نحو 25% من مساحة المنطقة.

ثانياً: الظروف المناخية للمنطقة وتأثيرها على السياحة

للمناخ أهمية كبيرة كعامل طبيعي مؤثر على الحركة والنشاط البشري عموماً والسياحي بصورة خاصة. وفيما يلي أبرز الخصائص المناخية للمنطقة الساحلية[1]:

1- يسيطر على المنطقة الساحلية مناخ متوسطي مع شتاء ماطر معتدل وصيف معتدل جاف.

2- يبلغ المتوسط السنوي للحرارة /16.6° /. ويعتبر شهرا تموز وآب أكثر الأشهر حرارة في السنة حيث يبلغ المعدل الشهري للحرارة /23.6°/ و /24°/ على التوالي. وتعتبر المنطقة من المناطق الرطبة إلى نصف الرطبة، ويلاحظ أن المعدل السنوي للرطوبة النسبية يبلغ /70% /.

1- الأطلس المناخي لسورية، 1977– وزارة الدفاع – المديرية العامة للأرصاد الجوية – دمشق.

3- تسود المنطقة رياح شمالية شرقية وجنوبية شرقية شتاءً. أما في بقية الفصول تسود رياح جنوبية غربية إلى غربية وهي ذات سرعة معتدلة، حيث يبلغ المعدل السنوي لسرعة الرياح 3.7م/ثا.

4- يتم الاعتماد على التزود بمياه الشرب كلياً على مياه الأنهار أو المياه الجوفية، حيث يتم استجرار القسم الأكبر من مياه الشرب من نبع السن، ويستجر الباقي من آبار حكومية تحفر لهذا الغرض ومن بعض الينابيع، ولا تستخدم مياه السدود إلا بشكل محدود من سدي الحفة وبلوران لإرواء بعض التجمعات السكنية المجاورة لهذين السدين.

ثالثاً: الأهمية التاريخية للساحل السوري

حافظ إقليم الساحل السوري على أهميته التاريخية منذ أقدم العصور، فمنذ العصور الحجرية وحتى يومنا هذا توالت عمليات الاستيطان البشري في أماكن مختلفة منه، إذ أظهرت نتائج الحفريات وجود تراكمات حضارية تعود للكنعانيين والآشوريين والفرس واليونان والرومان والبيزنطيين والمسلمين والصليبين والمملوكيين و العثمانيين[1]. وقد تركت هذه الحضارات إرثاً حضارياً هاماً يعود تاريخه إلى ما قبل العصور الكلاسيكية كما في رأس الشمرة، خان عطاالله، صلنفة، أبو عصفة، يحمور، عريمة، رأس البسيط، قلعة السرياني، عمريت، ابن هاني، بالإضافة إلى آثار يونانية رومانية وبيزنطية كلاسيكية

[1] سعادة، جبرائيل (1987): الساحل العربي السوري عبر التاريخ ، مجلة العمران السورية، العدد 24: (10 - 30).

مثل، عمريت، حصن سليمان، جبلة، اللاذقية، قلعة صلاح الدين، قلعة المرقب، قلعة صافيتا، قلعة بزرة، قلعة أرواد وغيرها.

كل هذه المواقع الأثرية تُعد عناصر جذب سياحية هامة للسياح المحليين والأجانب نظراً لما تتمتع به هذه المواقع من مكتنزات تاريخية مميزة. كما أن هذه المواقع الأثرية تعكس دور الإنسان وقدراته الكبيرة والمستوى الحضاري الذي وصل إليه سكان الساحل السوري عبر التاريخ.

رابعاً: التنوع التضاريسي والبيئي في الساحل وأهميته السياحية

تُعد المنطقة الساحلية ذات تضاريس متنوعة، يتراوح ارتفاعها عن سطح البحر من0 إلى 1500 متر. وتقسم المنطقة الساحلية حسب التضاريس إلى ثلاث مناطق متميزة وموازية للساحل:

- منطقة السهل الساحلي والتي يبلغ عرضها (3 – 15 كم) ويبلغ ارتفاعها أقل من (100 م).
- منطقة تلية يبلغ ارتفاعها من 100م حتى 750م وتبلغ مساحتها 2700 كم^2 منها 1100 كم^2 ضمن محافظة طرطوس.
- منطقة جبلية يبلغ ارتفاعها عن 750 م ومساحتها تبلغ 1500 كم^2 منها 400 كم^2 ضمن محافظة طرطوس.

نلاحظ مما سبق غنى وتنوع التضاريس في المنطقة الساحلية من سهول منبسطة غرباً إلى جبال مرتفعة شرقاً تكسوها غابات خضراء وارفة. كما تتميز

الجبال الساحلية بشكل تضاريسي مميز: منخفضات – حفر – عدد كبير من الأنهار والينابيع الجوفية. كل ذلك يعد من عوامل ومقومات الجذب السياحي. ويمكن أحياناً مصادفة أكثر من شكل تضاريسي في نفس الموقع، مما يضفي على المنظر الطبيعي روعةً وجمالاً (الشكل 1).

الشكل (1): صورة تظهر تنوع التضاريس والمظاهر في الساحل السوري.

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

خامساً: السكان والنشاط البشري الاقتصادي

يبلغ عدد السكان في المنطقة الساحلية نحو 2,2 مليون نسمة. حيث تعد محافظة اللاذقية تاسع محافظات سورية من حيث عدد السكان بتعداد قدره (1,207,000) نسمة. وتمثل محافظة طرطوس المحافظة السورية الثانية عشرة من حيث عدد السكان بتعداد قدره (938,000) نسمة يشكلون ما نسبته 3.9% من إجمالي تعداد السكان[1].

مع أن المنطقة صغيرة نسبيا (2.3 في المائة من مجمل مساحة سورية)، فإن مساهمتها كبيرة في الاقتصاد الوطني ولاسيما من الناحية الزراعية، حيث تقدم 98 في المائة من الحمضيات و 42 في المائة من الزيتون و 55 في المائة من انتاج البندورة و 56 في المائة من التبغ. وفي سورية يتركز إنتاج الخضروات الشتوية في المنطقة الساحلية.

سادساً: النشاط السياحي

بلغ نمو السياحة في الساحل السوري ذروته في العقود الأخيرة، لكن بالرغم من الأهمية الاقتصادية البالغة للسياحة الساحلية لا يوجد تحديد دقيق لنصيبها من قطاع السياحة، وتظهر دراسات متفرقة لأماكن مختلفة من الساحل السوري غناه بعناصر الجذب السياحي (الشكل 2).

[1] المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009.

الشكل (2): توزع المعالم والخدمات السياحية في الساحل السوري

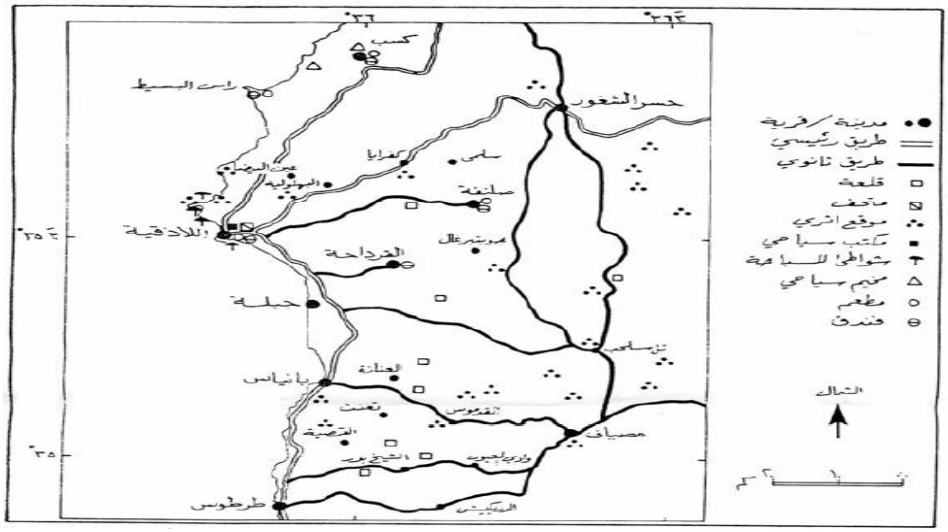

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

تختلف أهمية تلك العناصر حسب حجمها ومساهمتها في الاقتصاد ورفاهية المجتمع المحلي. كما تتوفر فيه مقومات عديدة تجعل منه وجهة سياحية واعدة أبرزها صغر مساحة حوضه مقارنة بالأحواض الأخرى وكبر مخزونه من المياه السطحية والجوفية ومناخه المتوسطي المتنوع.

هذا ونستنتج أن المقوّمات والعوامل الطبيعية التي يتميز بها الساحل السوري والتي سبق ذكرها من العوامل التي تعمل على جذب السيّاح سواء من الداخل أو حتى من مختلف دول العالم. وهي تشمل طبيعة الأرض وتضاريسها المتنوعة من جبال وسهول ووديان وأنهار وشواطئ وظروف مناخية ملائمة. بالإضافة إلى المناطق الريفية والغابات ومناطق الصيد وغيرها من مواقع ومقومات الجذب السياحي التي تنتشر في كافة أرجاء الساحل السوري. ويُمكن القيام بالعديد

من الإجراءات لتنشيط الحركة السياحية في الساحل السوري، وذلك من خلال الوسائل التالية:

سابعاً: وسائل تنشيط الحركة السياحية في الساحل السوري

1- الترويج

يزود الترويج المستهلك بمعلومات عن بدائل الخدمات المتاحة ويمكنه من إجراء مفاضلة بين المواقع السياحية والنشاطات المتاحة فيسهم بذلك في تنشيط الحركة السياحية. ويمكن استخدام وسائل الإعلام والموارد الترويجيّة، في تنشيط الحركة السياحية عبر الإجراءات التالية:

- إنشاء خريطة سياحيّة تتضمّن وصفاً مختصراً لمناطق الجذب الرئيسيّة في الساحل ومواقعها الجغرافية، والأنشطة التي يمكن للسياح القيام بها في كل منطقة، ومدى توفر مراكز التسوّق، والمطاعم، وغيرها من الأماكن التي تلفت السائح فيها.
- استخدام موارد ترويجيّة، وهي يمكن أن تكون عبارة ملصقات، أو رسومات على الملابس أو قبعات، أو أعلام مضاف لها شعار المدينة أو الموقع السياحي، والعلامات التجاريّة، ويُمكن القيام بذلك بالاستعانة بمصمّمين، أو رسّامين؛ لإنشاء هذه الموارد الترويجيّة.
- وضع خطط تسويق واستخدام الإعلانات فيها، سواءً كانت هذه الإعلانات إذاعيّة، أو تلفزيونيّة، مع التركيز على وضع شعارات خاصة بالمواقع السياحية الهامة، والنقاط المهمة التي تمّ نقاشها في خطة التسويق.

- استثمار وسائل التواصل الاجتماعي وانتشارها بين جيل الشباب في الترويج السياحي لما له من دور بارز في تنشيط الحركة السياحية.

2- دور مؤسسات وشركات السفر

ينبغي أن تقوم مؤسسات وشركات السفر بالعديد من الإجراءات لتنشيط السياحة، ومنها:

- تنظيم تجربة سفر متكاملة، فالمسافر لا يريد رحلات رخيصة الثمن فقط، بل يبحث عن رحلة سفر متكاملة شاملة لحجوزات الأنشطة التي يمكن أن يقوم بها في أرجاء الساحل، والمطاعم، والفنادق، وغيرها من المستلزمات؛ لذا ينبغي على كلّ شركة سياحيّة التأكّد من أنّ الرحلات المنظّمة من قبلها مميزة، وشاملة لكل ما يلزم، الأمر الذي يدفع الناس للعودة لتجربتها في وقت لاحق.
- تحديث المواقع الإلكترونيّة، والروابط، والمدوّنات التابعة لشركات السفر، بحيث يستطيع المسافر الوصول للمعلومات التي يريدها بكلّ سهولة
- تحسين علاقة شركات السفر مع العملاء الحاليين والعملاء الجدد، وذلك من خلال قيامها بتفقّد معلوماتها بشكل مستمر؛ كالتأكّد من رقم الهاتف الصحيح، والموقع المدرج للشركة، والبريد الإلكتروني، وغيرها من المعلومات، فضلاً عن إزالة أيّ معلومة غير مهمة.

3- وسائل أخرى لتنشيط الحركة السياحية

من الوسائل التي تساعد على تشجيع السياحة وجذب السيّاح نذكر:

- القيام بالحملات الدعائية والإعلامية على المستويين المحلي والدولي عن الآثار والمواقع السياحية والخدمات المتوفرة في الساحل.
- إنتاج أفلام وثائقية عن السياحة الآثار والخدمات السياحية في المنطقة الساحلية.
- الاطلاع على اتجاهات السيّاح وحاجاتهم ورغباتهم والعمل على تلبيتها.
- رعاية الأحداث والمناسبات التي تساهم في خلق صورة ذهنية أمام العالم أجمع بأن المنطقة الساحلية تتمتع بالاستقرار والمناخ الاجتماعي الملائم لممارسة مختلف الأنشطة السياحية.

ثامناً: أهم المسطحات المائية في محافظة طرطوس

تعتبر محافظة طرطوس بالمعنى الهيدرولوجي والهيدروجيولوجي جزءاً من حوض الساحل السوري الذي يمتد من الحدود التركية شمالاً إلى الحدود اللبنانية جنوباً ومن أعلى سلسلة الجبال الساحلية شرقاً حتى البحر الأبيض المتوسط غرباً.

1- الموارد المائية السطحية:

يقع ضمن محافظة طرطوس /8/أحواض ساكبة سطحية تتبع أهم ثمانية أنهار موجودة في المحافظة إلى جانب مجموعة من السدود التي أنشأت عليها وهذه الأحواض يتشكل بعضها من أحواض فرعية أساسية.

هذه الأحواض الثمانية هي ابتداءً من الشمال باتجاه الجنوب:

1- حوض نهر حريصون: يتشكل هذا الحوض من حوضين فرعيين أساسيين كبيرين هما:

- حوض نهر الجوبيات.
- حوض نهر سوريت مع حوض نهر بحورتة.

2- حوض نهر جوبر

3- حوض نهر بانياس

4- حوض نهر مرقية: يتشكل هذا الحوض من أربع أحواض فرعية كبيرة هي:

- حوض نهر تعنيتا.
- حوض نهر المرقب: الذي يتشكل بدوره من ثلاث أحواض فرعية
  - حوض نهر القبلي.
  - حوض نهر الزويقة.
  - حوض نهر المرقب.

5- حوض نهر الحصين: يتشكل من أربع أحواض فرعية أساسية كبيرة هي:

- حوض نهر الخوابي.
- حوض نهر البلوطة.
- حوض نهر قيس.
- حوض نهر الحصين.

6- حوض نهر الغمقة.

7- حوض نهر الأبرش.

8- حوض نهر الكبير الجنوبي: يتشكل من أربع أحواض فرعية أساسية كبيرة هي:

- حوض نهر العروس
- حوض نهر السبع.
- حوض نهر أبو الورد.
- حوض نهر الكبير الجنوبي[1].

تاسعاً: دراسة لسد الصوراني وإمكانية استثماره في تنشيط الحركة السياحية

1- الموقع والميزات الطبيعية لمنطقة سد الصوراني

يقع سد الصوراني في منطقة الجبال الساحلية في سوريا وعلى مسافة 50 كم شمال شرق مدينة طرطوس. يتوضع في أعالي نهر مرقية على وادي السعنونية غرب قرية برمانة المشايخ إلى الشمال الشرقي من بلدة الشيخ بدر بمسافة 9 كم الشكل (3). يمتد الموقع بين خطي طول "30. 07َ. 36ْ و "54. 06َ. 36ْ شرقاً، ودائرتي عرض "76. 01َ. 35ْ و "84. 01َ. 35ْ شمالاً، و تبلغ مساحة حوض النهر 76.65 كم^2.

[1] (وزارة الري-مديرية الموارد المائية-2013)

الشكل (3): صورة جوية تبيّن موقع سد الصوراني

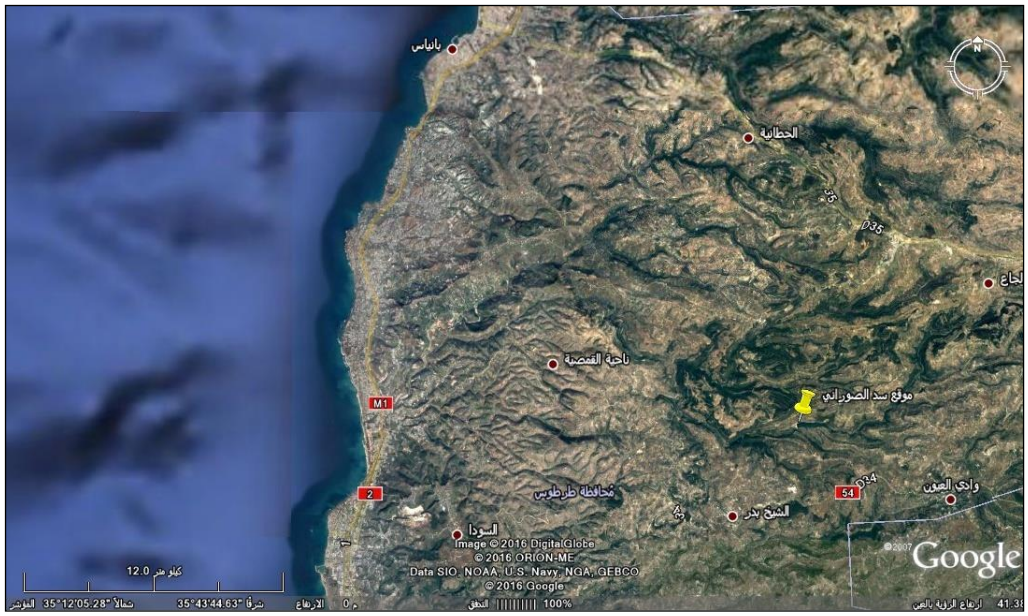

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

السد مخصص لتأمين مياه الشرب لقرى منطقة الشيخ بدر الشمالية الشرقية، حيث يجمع مياه الينابيع المنتشرة بكثرة في المنطقة. يبلغ طول البحيرة 2.8 كم، العرض الوسطي للبحيرة 119.9م، والعمق الوسطي للبحيرة 13.4م، أما مساحة سطح البحيرة فهو 335720 $م^2$، وحجم التخزين الطبيعي4.5 مليون $م^3$. وقد بلغت كلفة إنشاء السد 260 مليون ليرة سورية في سنة تشييده (سنة 2004). يظهر الشكل (4) جسم السد والمناطق المحيطة ببحيرة السد (مديرية الموارد المائية في محافظة طرطوس، 2010).

الشكل (4): صورة السد والمناطق المحيطة به

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

يحيط بالسد مجموعة من القرى والتجمعات السكنية، يقدر عدد سكانها بحوالي 12000 نسمة (وهي قرية الصوراني، بغيدات، المجيدل، الوادي الأخضر، وبرمانة المشايخ). كما تضم المنطقة مجموعة من الينابيع والروافد الدائمة الجريان التي تغذي البحيرة مثل رافد عين الزعرور والوادي الأخضر، إضافة إلى روافد أخرى مؤقتة تجف صيفاً، ويعتمد السكان على مياه هذه الروافد في ري بعض المزروعات مثل رافد جوبة المقدر (مديرية الموارد المائية في محافظة طرطوس، 2010).

يحيط بالحوض العديد من القمم التي تتناقص ارتفاعاتها كلما اتجهنا من الشرق إلى الغرب. حيث يبلغ الارتفاع الأعظمي للحوض في قمة جبل القطبون 1175.7 م عن سطح البحر، بينما يصل أدنى ارتفاع له 344.12 م. يتشكل الوادي الرئيسي للسد من التقاء رافدين نهريين أساسيين، الأول هو رافد السعنونية،

الذي يتشكل بدوره من التقاء رافدي الصوراني وأبو الحمام، أما الرافد الثاني فهو الوادي الأخضر. حيث يبلغ طول نهر الصوراني 8 كم، وأبو الحمام 10 كم وذلك عند نقطة التقائهما، ويسيران معاً مسافة 5 كم حيث يشكلان نهر السعنونية، الذي يلتقي مع الوادي الأخضر عند محور السد، ويبلغ طول الوادي الأخضر 5.5 كم. في حين تتابع المياه، التي تخرج من مفيض السد، جريانها غرباً وتصب في البحر الأبيض المتوسط شمال مدينة طرطوس بحوالي 15 كم (الشكل 5).

الشكل (5): حوض نهر مرقية وضمنه نهر الصوراني والمسطحات المائية التابعة له.

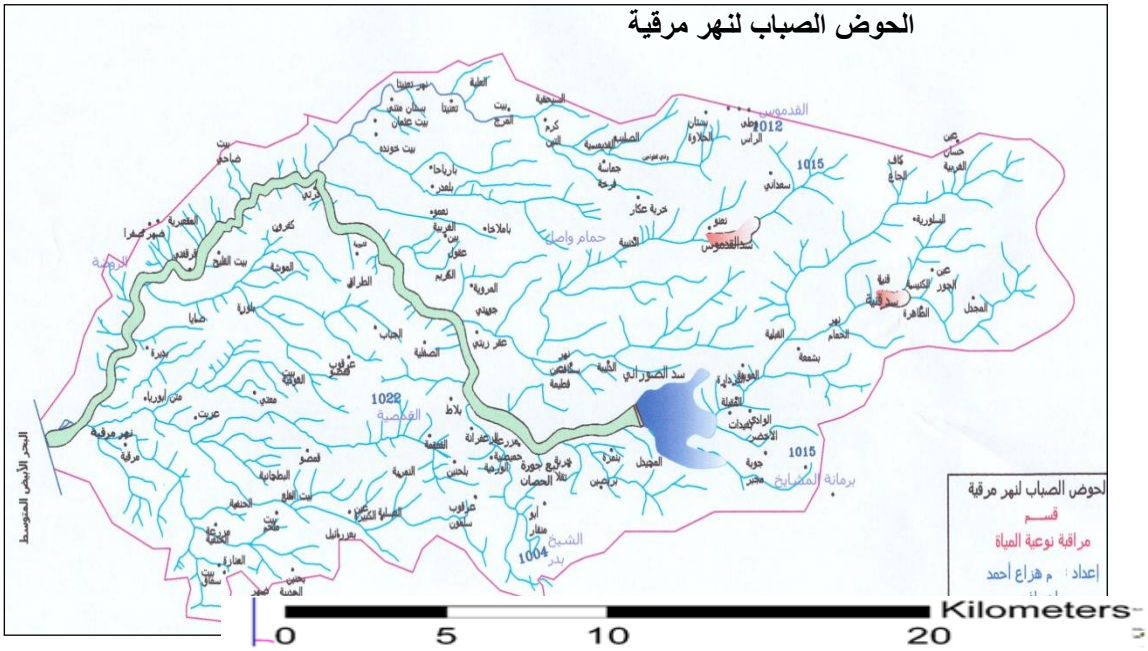

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

2- خصائص المسطحات المائية في منطقة سد الصوراني

يعد نهر مرقية واحداً من أهم المجاري المائية في المنطقة الساحلية، وتبلغ مساحة الحوض الصباب له 358 كم2. يتميز القسم العلوي للحوض بشبكته المائية الكثيفة وأهم روافده هي: وادي تعنيتا، الحاج حسن، الصوراني، السنديانة. تتبع هذه الروافد من سفوح الجبال الساحلية الغربية وتجري في مجرى ضيق وعميق ذو انحدارات كبيرة ويبلغ ارتفاع جوانبه 400م. يتميز السفح الأيمن بأنه أقل ارتفاعاً وأكثر تسطحاً كما أنه متعرج وفيه عدد كبير من الأماكن الضحلة. بالنسبة لسرير النهر الفيضي فهو ضيق (60 – 80 م)، ويلاحظ في هذه الأماكن تعرجات غير ثابتة للمجرى الذي تتشكل سفوحه من الأحجار الكلسية، يصب في النهر من الجهة اليمنى أكبر روافده (وادي تعنيتا) بعد ذلك يأخذ النهر اسمه "نهر مرقية" ويتغير اتجاهه نحو الجنوب الغربي.

يستقبل مجرى النهر مياه عدد كبير من الينابيع ويعود سبب استمرار جريانه إلى وجود تغذية جانبية له (المديرية العامة لحوض الساحل، 2005). يبلغ طول نهر مرقية مع وادي الحاج حسن وروافد السنديانة 52 كم ويصب النهر في البحر على مسافة 15 كم شمالي مدينة طرطوس،

يوجد بالإضافة لسد الصوراني عدة سدود أخرى قيد الدراسة ستقام في المنطقة ضمن هذا الحوض وبحجم تخزين إجمالي يقدر بـ 107 مليون متر مكعب (الشكل 6) وهي:

1- سد بيت المرج بحجم تخزين (2.5 مليون متر مكعب).

2- سد القمصية بحجم تخزين (3 مليون متر مكعب) .

3- سد مرقية بحجم تخزين (100 مليون متر مكعب) .

4- سد قنية بحجم تخزين (1.5 مليون متر مكعب).

وقد تم إنجاز سد الصوراني بحجم تخزين (4.5 مليون متر مكعب).

هذه السدود ستزيد من أهمية المسطحات المائية ودورها السياحي في المنطقة.

الشكل (6): سد الصوراني والسدود الأخرى المزمع تشييدها في حوض نهر مرقية.

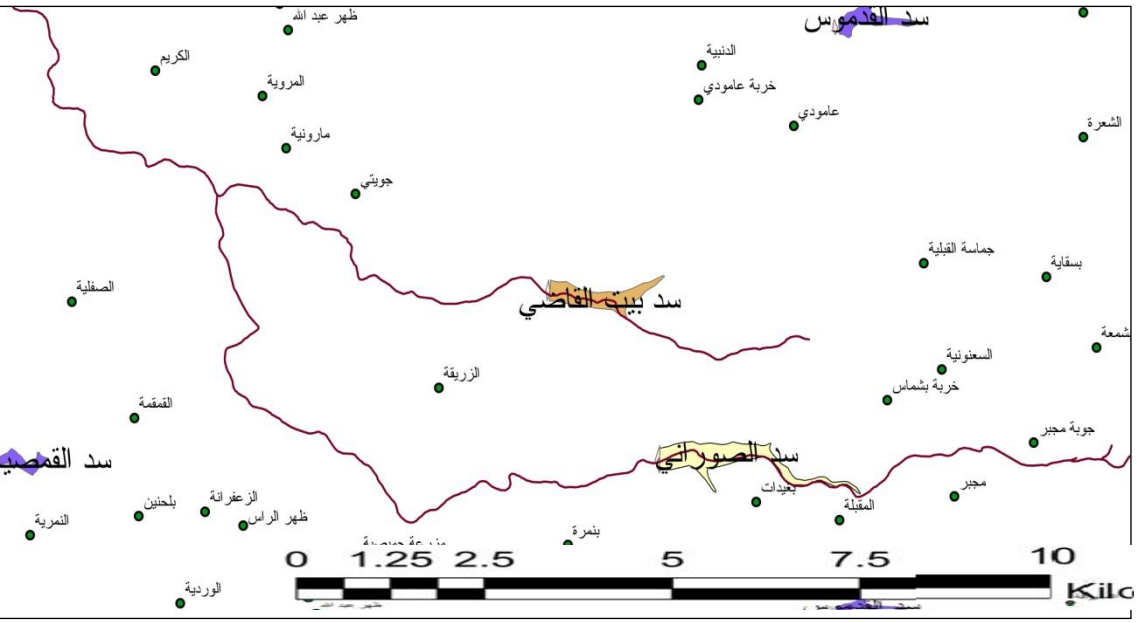

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

a. الميزات المناخية لمنطقة الصوراني

تخضع منطقة الصوراني للمناخ المتوسطي الجبلي الذي يكون بارداً رطباً في الشتاء ومعتدل الحرارة جافاً في الصيف وهي بذلك تعد مثالية للاستجمام

وممارسة النشاطات السياحية المختلفة. وفيما يلي أبرز الخصائص المناخية للمنطقة [7][1]:

تتنوع أشكال الهطول في منطقة الدراسة بين هطولات مطرية وثلجية وأحياناً تهطل زخات من البرد. بلغ المتوسط السنوي للهطل 1000ملم خلال الفترة (2008–2017). ويُعد شهر كانون الثاني أكثر شهور السنة هطولاً بمتوسط 240.9 ملم، يليه شهر كانون الأول 231.3 ملم، ثم شهر شباط 163.5 ملم. بينما تكون الهطولات قليلة أو نادرة خلال الصيف؛ فقد بلغت بالمتوسط 0.3 ملم في شهر تموز و0.5 ملم في آب (الشكل 7).

الشكل (7): المتوسط الشهري للهطولات المطرية لمحطة الصوراني للفترة (2008–2017)

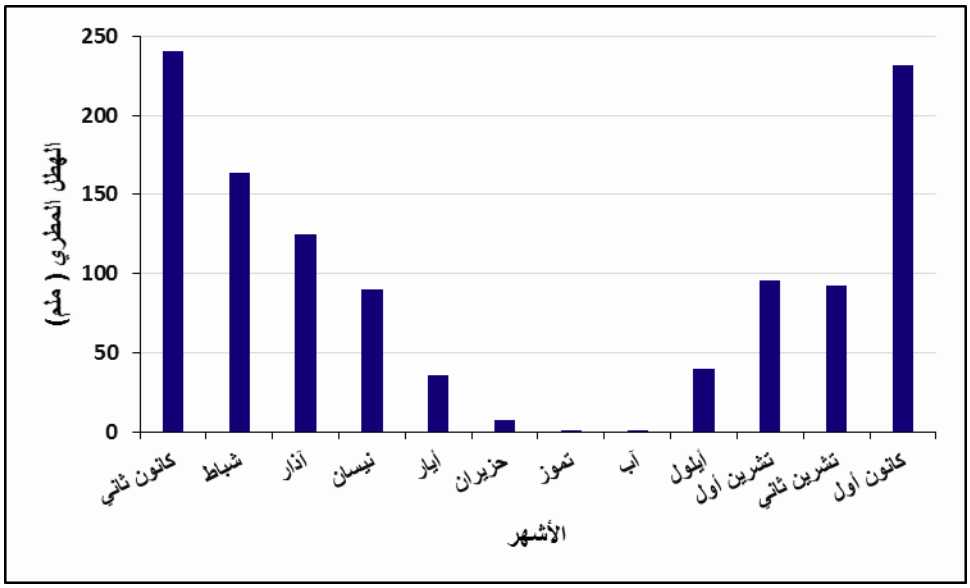

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

[1] - [7]: يوسف، سوسن (2018)، تقييم نوعية المياه في بحيرة سد الصوراني وروافد النهر الأساسية - منطقة الشيخ بدر – طرطوس. رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الهندسة الزراعية.

تبدي الهطولات توزعاً فصلياً واضحاً ويعد فصل الشتاء الفصل الرئيسي للهطل بمتوسط 612.6 ملم يليه فصل الربيع بمتوسط 249.7 ملم، ومن ثم فصل الخريف بمتوسط 208.7 ملم. وأما فصل الصيف فيكاد يخلو من الأمطار 8.2 مم. وبذلك يكون النظام الفصلي المتوسط للهطل من النموذج: شتاء – ربيع – خريف – صيف (الشكل 8).

الشكل (8): متوسطات الهطل المطري الفصلي لمحطة الصوراني للفترة (2008-2017)

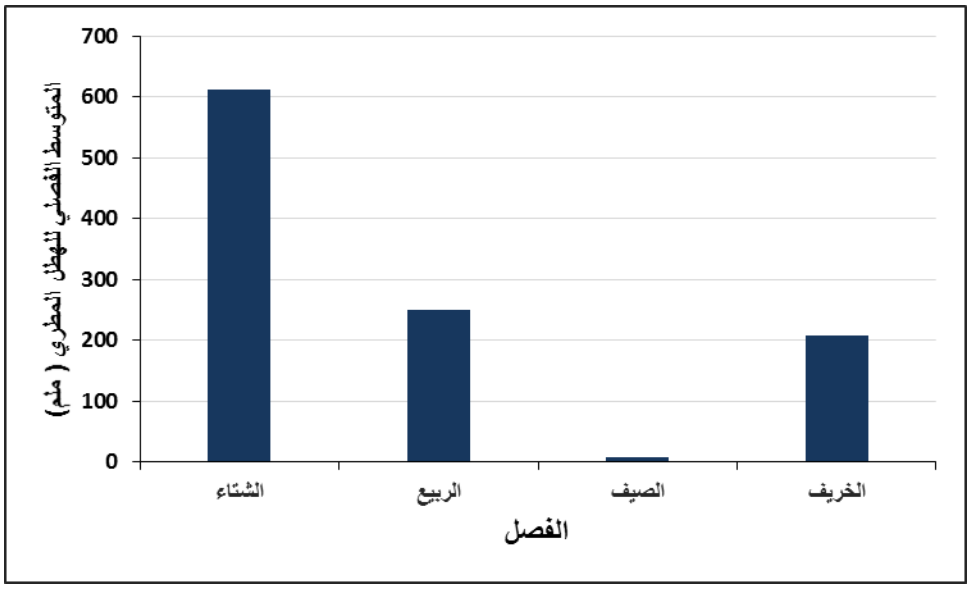

المصدر: أطلس سورية السياحي، 1989.

لوحظ أن كميات الهطول السنوي تتذبذب بشدة من عام لآخر حيث تراوحت بين 489.8 ملم عام 2017م و1079.2 ملم عام 2012م بانحراف معياري قدره 93.53 ملم. كما كانت التباينات كبيرة على مستوى الشهر الواحد بين السنوات، فبالنسبة لشهر كانون الثاني يلاحظ أن الهطولات تراوحت بين 42.3 ملم عام 2014 و310.4 ملم عام 2016، في حين كانت في شهر كانون الأول بين

28.8 ملم عام 2015 و443.7 ملم عام 2012. كذلك الأمر في شهر آذار إذ تراوحت الهطولات بين 29.1 ملم عام 2017 و384.2 ملم عام 2015.

- **درجات الحرارة**

يلاحظ من الشكل (2-9) أن متوسط درجات الحرارة الشهرية تراوحت بين 9.4 م° في كانون الثاني و 26.1 م° في شهر آب بانحراف معياري قدره 6.1 م°. بلغ متوسط درجة الحرارة لكافة أشهر السنة خلال الفترة المدروسة 14.5 م°، مع انخفاض لمتوسط درجة الحرارة الصغرى إلى 3.3 م° في شهر كانون الثاني يرتفع هذا المتوسط إلى 18 م° في شهر آب بانحراف معياري قدره 5.5 م°.

تراوح متوسط درجات الحرارة العظمى الشهري بين 8.2 م° في كانون الثاني و26 م° في آب، بفارق مقداره 17.8 م° وانحراف معياري قدره 6.7 م°. وبالاعتماد على البيانات المناخية لسنوات سابقة فقد وصلت أدنى درجة حرارة تم تسجيلها إلى -6 مْ عام 1985 في حين وصلت أعلى درجة حرارة الى38 م° يوم 11 تموز من العام 1983 تلاها 37.5 م° يوم 15 أب من العام 1994، الأمر الذي يؤثر في العناصر المناخية الأخرى كالتبخر وبالتالي في التغذية المائية للموقع.

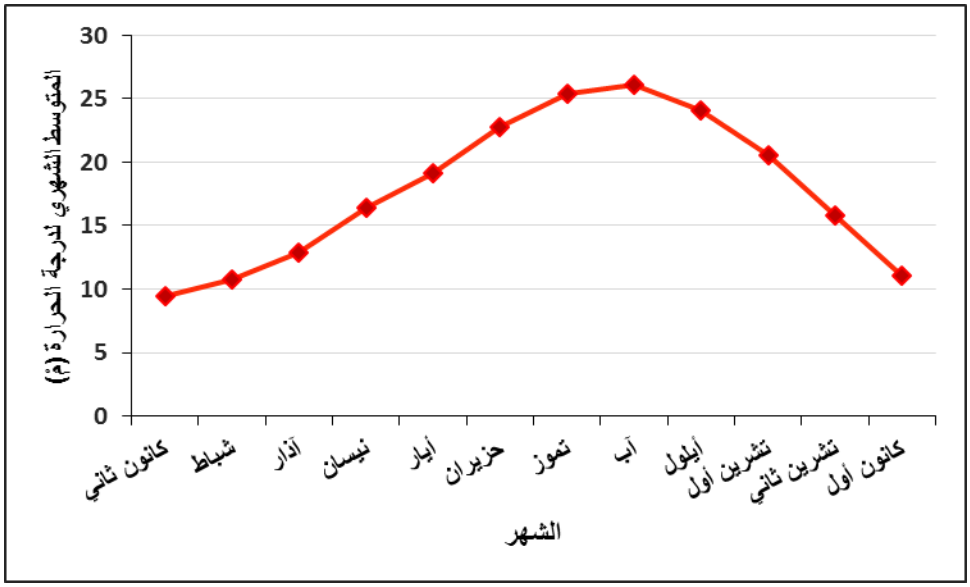

الشكل (9): متوسطات درجة الحرارة الشهرية لمحطة الصوراني للفترة (2008-2017).

تعد نوعية مياه البحيرات الأكثر تأثراً بالتغيرات الحرارية مقارنة بالمسطحات المائية الأخرى، إذ تتغير درجة حرارتها بسرعة بتغير درجة حرارة الهواء ووفق الفصل من السنة فترتفع صيفاً وتنخفض شتاءً. تراوحت درجة حرارة مياه بحيرة السد بين 10.4 مْ في فصل الشتاء و24.8 مْ في فصل الصيف.

- **الرطوبة الجوية**

تعد رطوبة الهواء النسبية محصلة تفاعل جملة من عناصر المناخ الأخرى. بلغ متوسط الرطوبة النسبية في الموقع 66.3 %، بانحراف معياري قدره 4.8 %. يلاحظ أن الرطوبة النسبية مرتفعة نسبياً في فصل الشتاء وتتناقص تدريجياً في الربيع والخريف والصيف، وتكون الأعلى في شهر كانون الثاني 79.2% يليه كانون الأول 75.4% ثم شباط 74%، وأقل ما تكون في شهر تشرين الأول 60% (الشكل 10).

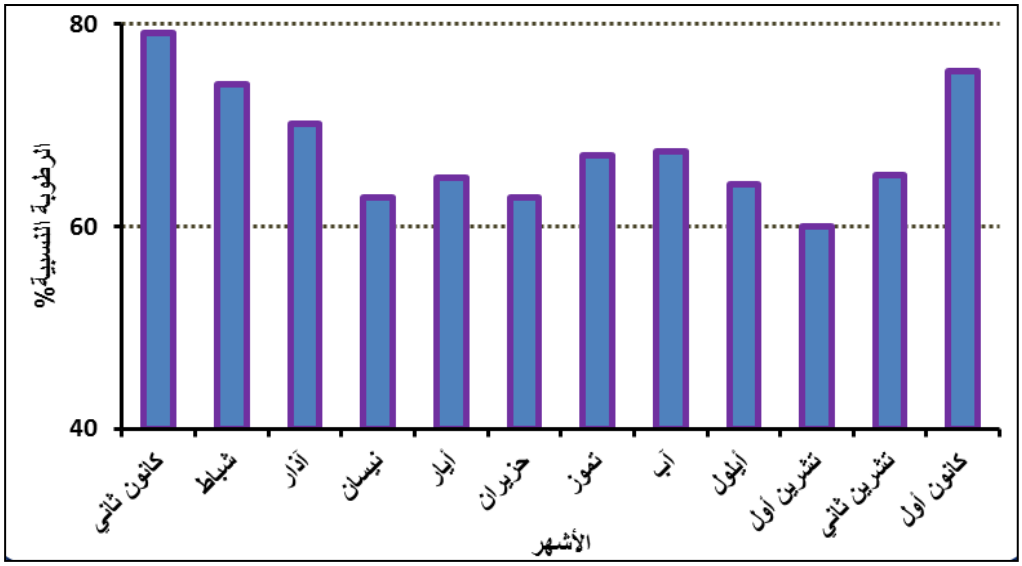

الشكل (10): المتوسط الشهري للرطوبة النسبية لمحطة الصوراني للفترة (2008-2017).

- **الرياح**

إن الاتجاه السائد للرياح في المنطقة هو الاتجاه الغربي، وذلك في أشهر الربيع والصيف وبداية الخريف، بينما تكون شرقية إلى شمالية شرقية في الفترة الممتدة بين تشرين الثاني وشباط. بلغ المعدل السنوي لسرعة الرياح 4 م/ثا، ومعدل سرعة الرياح العظمى خلال الشتاء 21.3 م/ثا. وقد سجلت أعلى قيمة لسرعة الرياح خلال فترة المراقبة (2008-2017) في شهر آذار وهي 31 م/ثا (نعمان، 2010).

b- الغطاء النباتي

إن التباين الطبوغرافي الذي تميزت به منطقة الدراسة عكس تبايناً في التنوع النباتي وذلك حسب الارتفاع عن سطح البحر، وقد خضعت منطقة الشيخ بدر عموماً كغيرها من المناطق الساحلية للعديد من التغيرات في استعمال الأراضي إذ

أن ربع مساحتها يصنف حراجي ونصفها زراعي، والباقي تشغله المساكن والمباني المتنوعة.

تعد زراعة الزيتون والحمضيات والرمان والجوز من أهم الزراعات السائدة في المنطقة، أما أهم المحاصيل الحقلية فهي التبغ والقمح والشعير. أما الغطاء الحراجي فأغلبه تكوين ناتج عن بقايا تكوين غابي انحسر تدريجياً تحت عوامل التدهور المختلفة ولاسيما العامل البشري.

عاشراً: النشاط السياحي في المنطقة وعقبات الاستثمار السياحي

إن ما يميز القرية ويجعلها من أجمل المناطق السياحية وجود سد الصوراني فيها وهو السد الأول في سورية الذي تم تشييده لتخزين مياه الشرب. كما تنتشر المطاعم والجلسات الشعبية على طرفي نهر الصوراني وفي جوار بحيرة السد (الشكل 11)

الشكل (11): أحد المطاعم الشعبية على ضفاف الصوراني

تميز منطقة الصوراني أيضاً بطبيعتها الخلابة التي تؤهلها لتكون قبلة لمحبي الطبيعة. كما تتضمن "الصوراني" العديد من الآثار منها قلعة الكهف المحفورة بالكامل في الصخر والتي سكنها الشيخ صالح العلي في فترة الثورة السورية الكبرى.

ويبلغ عدد سكان قرية الصوراني 1100نسمة يعتمد معظمهم على زراعة التبغ والحمضيات والزيتون حيث توجد آلاف أشجار الزيتون المعمرة فيها حيث ينسب اليها أجود وأشهر أنواع الزينون وهو "الزيتون الصوراني".

ولا يوجد إحصاءات دقيقة عن عدد السياح الذين يقصدون المنطقة نظراً لأن نمط السياحة الشعبية هو السائد فيها.

ومن معوقات الاستثمار السياحي للمنطقة:

- ضعف التسويق السياحي لها في المعارض السياحية المحلية والدولية،
- عدم الاهتمام بتحسين الواقع الخدمي بما يترافق مع تهيئة المناخات الجاذبة للاستثمار السياحي، كتسهيل منح قروض المنشآت السياحية على ضفاف البحيرة،
- ضعف التشريعات الناظمة للاستثمار السياحي في المنطقة، والترويج الدعائي للمنطقة عبر مختلف الأقنية الإعلامية.

- **الاستنتاجات والمقترحات**

تحوي المنطقة بعض المطاعم والمنتزهات أيضاً. لكنها بالمقابل تحتاج إلى تأمين خدمات أخرى تواكب ميزاتها الطبيعية لتصبح مقصداً سياحياً هاماً ليس فقط لأبناء المنطقة والسياح من الساحل وإنما مقصداً للسياح من البلدان الأخرى كما هو الحال بالنسبة لمنطقة صلنفة في محافظة اللاذقية. ولتحقيق هذه الغاية نقترح ما يلي:

- تنظيم واقع السياحة الشعبية واستثمار الأملاك العامة على نهر الصوراني في هذا المجال.
- إنشاء جمعيات سكنية سياحية ومنتجعات سياحية وشاليهات ريفية في المواقع المميزة المطلة عل بحيرة الصوراني كتلة المجيدل.
- إحداث مناطق تنظيمية لها طابع سياحي وخاصة في المواقع المجاورة لحرم الأنهار والمجاري المائية الطبيعية التي تكثر في المنطقة.

- إقامة مهرجان سنوي سياحي متنوع كل صيف في منطقة الصوراني لتسليط الضوء على بحيرة السد والمسطحات المائية الأخرى في المنطقة واستثمارها سياحياً بشكل أفضل.
- التركيز على الاستثمارات السياحية الصديقة للبيئة، والتي من شأنها المحافظة على الموارد المائية المتوفرة، ومنع تلوثها.

الخاتمة

تتميز منطقة سد الصوراني بسحر طبيعتها الملفت وجمالها الأخاذ، فسفوحها تكتسي الخضرة على مدار العام. وهي غنية بمسطحاتها المائية، حيث تحتوي قرية "الصوراني" على نحو /20/ نبع ماء وتغفو في سحر طبيعة رائعة بين جبال شديدة الانحدار وأودية. وسد الصوراني هو أول سد شيد في سورية بقصد تخزين مياه الشرب وقد أضاف للموقع قيمة سياحية كبيرة. هذا وبعد استعراض الميزات المناخية والطبيعية الأخرى لمنطقة سد الصوراني يمكن أن نخلص إلى أنها منطقة مثالية للاصطياف، وللاستجمام في كافة فصول السنة وممارسة النشاطات السياحية المختلفة.

المصادر والمراجع

1. الأطلس المناخي لسورية ج.ع.س، 1977– وزارة الدفاع – المديرية العامة للأرصاد الجوية – دمشق.
2. خضرة، جلال؛ حاج معلا، رهام (2017)، واقع النشاط السياحي في محافظة طرطوس، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية – سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (39)، العدد (4)
3. سعادة، جبرائيل (1987): الساحل العربي السوري عبر التاريخ، مجلة العمران السورية، العدد 24
4. محمود محمد (2015) المقومات الطبيعية للسياحة في بحيرة الوند – دراسة في جغرافية السياحة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل؛ العدد (24
5. المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية السورية لعام 2009.
6. الموسى، فواز؛ حليمة عبد الكريم (2009)، الموارد المائية في إقليم الساحل والجبال الساحلية السورية (دراسة في الهيدرولوجيا التطبيقية). مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية والتربوية العدد 66 لعام 2009.
7. يوسف، سوسن (2018)، تقييم نوعية المياه في بحيرة سد الصوراني وروافد النهر الأساسية – منطقة الشيخ بدر – طرطوس. رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الهندسة الزراعية.

أثر النمو الاقتصادي في التركيبة القطاعية للقوى العاملة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية

الدكتور وليد عامر[1]

الدكتورة عبير ناعسة[2]

رغد نعامة[3]

ملخص

هدف البحث إلى التعرف على أثر النمو الاقتصادي في توزع القوى العاملة على قطاعات الاقتصاد الوطني (الزراعة و الصناعة)خلال الفترة (2005-2019)، و على أحد أساليب الاقتصاد القياسي eviews9لتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد . باستخدام برنامج التحليل الاحصائي

و توصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و العمالة في قطاعي الزراعة و الصناعة، إلا أن هذا الأثر لم يكن قوياً مما جعل سوق العمل يعاني من اختلال في تركيبة القوى العاملة بين القطاعين الزراعي و الصناعي.

الكلمات المفتاحية: النمو الاقتصادي_ الناتج المحلي الإجمالي _ الهيكل الاقتصادي _ التحول الهيكلي .

[1] أستاذ مساعد – قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

[2]مدرسة– قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد– جامعة تشرين– اللاذقية – سورية.

[3]طالبة دراسات عليا (ماجستير) – قسم الاقتصاد و التخطيط – كلية الاقتصاد – جامعة تشرين – اللاذقية – سورية .

The impact of economic growth on the sectoral composition of the workforce in the labor market in the Syrian Arabic Republic

Abstract

The aim of the research was to identify the impact of economic economics on econometrics on the national economy (agriculture and industry) during the period (2005-2019), and the goal of relying on one of econometrics using the analysis program.

The study sparked that there is a significant effect of economic growth and employment in the agricultural and industrial sectors, but this effect was not strong, which made the labor market an imbalance in the composition of workers between the agricultural and industrial sectors.

Key words: economic grows_ GDP_economic structure_ structural transformation.

مقدمة :Introduction

يعد سوق العمل جزءاً هاماً في بنية الاقتصاد الكلية، وأي تغييرات ناتجة عن عملية النمو الاقتصادي في بنية وهيكل الاقتصاد لها انعكاساتها وآثارها المباشرة على هيكل سوق العمل و التي تتجسد بتغيرات في الدخل القومي العام نتيجة لزيادة الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن النمو الاقتصادي الحاصل حيث يتم حساب معدل النمو الاقتصادي من خلال معدل الزيادة في الناتج المحلي الاجمالي، مما يؤدي إلى زيادة ملحوظة في متوسط نصيب الفرد من الناتج ، و من الجدير بالذكر أنه لحدوث زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج يجب أن يكون معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي أعلا من معدل النمو السكاني، و ما يتبع هذه الزيادة في الدخل من تغييرات في نمط الاستهلاك لدى الأفراد، و زيادة الطلب على منتجات قطاعات دون غيرها من القطاعات الأخرى ، ليؤدي هذا إلى تغييرات في هياكل الإنتاج للقطاعات الاقتصادية في سوق العمل ، و مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي و زيادة التقدم و التطور في سوق العمل تزداد الحاجة لوجود تغييرات تكنولوجية داخل القطاعات الاقتصادية و هياكل إنتاجها ، مما يقودنا إلى تغيرات واضحة في هيكل العمالة الكلي في سوق العمل، لتنتقل تدريجياً وفق مسار انتقال حركة النمو الاقتصادي و تتركز في القطاعات الاقتصادية الأكثر نمواً، و إن لهذه السلسلة من التغيرات التي تطرأ على سوق العمل و هيكل قطاعاته، و هيكل العمالة فيه انعكاساتها على الوضع الاقتصادي الكلي في أي مجتمع.

و نظراً لأهمية سوق العمل في اقتصاد أي دولة و خاصة فيما يتعلق بهيكل العمالة في الاقتصاد من جهة و أهمية توازن جميع عناصره و مكوناته من جهة أخرى، تأتي أهمية دراسة أثر النمو الاقتصادي على التركيبة القطاعية و هيكل العمالة في سوق العمل الناتجة عن تغييرات البنية الهيكلية التي يحدثها النمو الاقتصادي في إطار إعادة توزيع الموارد الاقتصادية و تحقيقه لأهدافه، و الذي يكون له انعكاساته على التركيبة القطاعية في سوق العمل.

مشكلة البحث: Research problem

تتمثل مشكلة الدراسة بطرح التساؤل الرئيسي الآتي: **كيف يؤثر النمو الاقتصادي على تركيبة هيكل العمالة في سوق العمل؟**

و يتفرع عن هذا السؤال الأسئلة الفرعية التالية:

-هل أدى النمو الاقتصادي في سورية إلى انخفاض نسبة العمالة في القطاع الزراعي؟

-هل أدى النمو الاقتصادي في سورية إلى ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الصناعي؟

فرضيات البحث: Research hypotheses

و من أجل الإجابة عن تساؤلات الدراسة، نضع الفرضيات الآتية:

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي نسبة العمالة في الزراعة.

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي نسبة العمالة في الصناعة.

أهداف البحث:Research objectives

-يهدف البحث إلى دراسة التغيرات التي طرأت على التركيبة القطاعية للقطاعات الاقتصادية وتحديداً على هيكل العمالة في سوق العمل، من خلال:

-دراسة أثر النمو الاقتصادي على تركيبة العمالة في القطاع الزراعي في سورية.

-دراسة أثر النمو الاقتصادي على تركيبة العمالة في القطاع الصناعي في سورية

- تحديد أسباب التغييرات التي طرأت على التركيبة القطاعية للقطاعين الزراعي و الصناعي نتيجة للنمو الاقتصادي في سورية ، مما يساعد على وضع السياسات الاقتصادية من أجل إعادة توزيع العمالة في هيكل القطاعات في سوق العمل في سورية.

أهمية البحث: Research importance

-تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال المشكلة التي يناقشها، إذ أن من أهم أهداف مجتمعات الدول المتقدمة منها و النامية تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وعدم تمكن الاقتصاد من دفع عجلة النشاط الاقتصادي بالشكل الذي يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة و لا سيما الموارد البشرية (القوى العاملة)، و تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة سيكون له انعكاساته على هيكل العمالة في سوق العمل في الجمهورية العربية السورية.

و رغم توافر الدراسات التي تناولت أثر النمو الاقتصادي في هيكل العمالة في سوق العمل إلا أنها لم تشبع غاية البحث العلمي ، و من هنا تأتي**أهمية** الدراسة : و التي تتمثل في توضيح العلاقة بين النمو الاقتصادي و التغيرات في البنية الهيكلية للقوى العاملة في سوق العمل.

المنهجية المتبعة: The methodology used

-سيتم إتباع المنهج الوصفي التحليلي لوصف واقع الاقتصاد السوري و تحليل حالة سوق العمل السورية و القطاعات المختلفة فيه، و حالة العمالة في كل قطاع، بالإضافة إلى استخدام أساليب التحليل الإحصائي للإجابة عن أسئلة البحث و إثبات صحة فرضياته و سوف يتم الاعتماد على برنامج Eviews9 .

متغيرات البحث:Searsh variables

المتغير المستقل: معدل النمو الاقتصادي المتمثل ب: معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

المتغير التابع الأول: نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة.

المتغير التابع الثاني: نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي العمالة.

حدود البحث:Search limits

الحدود المكانية: الجمهورية العربية السورية.

الحدود الزمانية: تمتد الدراسة خلال الفترة (2005-2019).

الدراسات السابقة:Previous studies

الدراسات باللغة عربية:Studies in Arabic language

1-الدراسة الأولى: دراسة بعنوان:" **أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري**"، د.رامي كاسر لايقة،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، 2013.

-هدفت هذه الدراسة إلى تحديد الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد السوري وأثر برنامج الاصلاح الاقتصادي على تصحيح هذه الاختلالات.

- اتبع الباحث المنهج الوصفي ، فكان المتغير المستقل: (السياسة المالية المتمثلة بتطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي)،و المتغير التابع: (نسبة اختلال هيكل الموارد الاقتصادية من الناتج المحلي الاجمالي، و نسبة اختلال هيكل الانتاج من الناتج المحلي الاجمالي).

-من أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

-انخفاض فاعلية برامج الاصلاح الاقتصادي لتخفيض عجز الموازنة العامة، و عجز الميزان التجاري.

-انخفاض فاعلية أدوات برنامج الاصلاح الاقتصادي في معالجة و تخفيض اختلال هيكل الانتاج.

-تتقلص الفجوة بين الادخار و الاستثمار و يتم معالجة هذا الاختلال في حال تم توجيه الادخار نحو مجالات الاستثمار التي ترسم معالم المستقبل .

2-الدراسة الثانية: دراسة بعنوان:"**أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري**"،**د.مجدي الشوربجي،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.**

-هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر النمو الاقتصادي على العمالة و توزعها في القطاعات الاقتصادية في الأجلين القصير و الطويل في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1982-2005).

-اتبع الباحث لتحقيق هذا الهدف المنهج الوصفي التحليلي ، بالإضافة إلى الطرق و الأساليب القياسية،فكان المتغير المستقل (الناتج المحلي الإجمالي) و المتغير التابع (معدل العمالة في العمالة في القطاعات الاقتصادية)

-أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

-وجود أثر موجب و معنوي لكنه ضعيف للنمو الاقتصادي في العمالة في الأجلين الطويل و القصير.

-وجود أثر موجب و معنوي لكل من تشجيع الصادرات و احلال الواردات و الاستثمارات الأجنبية المباشرة في حجم العمالة في الأجل الطويل.

الدراسات باللغة الأجنبية:Studies in English language

1-الدراسة الثالثة: دراسة بعنوان:

Economic Growth, Structural Change and Productive Employment Linkages in India: Did Market Transition Matter?

النمو الاقتصادي و التغير الهيكلي و العمالة المنتجة في الهند، هل كان التحول في سوق العمل ممكناً؟

AradhnaAggarwal ،Journal article (Accepted manuscript*)، February 2019.

الهدف من الدراسة: هدفت هذه الدراسة إلى فهم الكيفية التي أثر بها النمو الاقتصادي على الهياكل الاقتصادية و هياكل سوق العمل و الروابط القائمة بينهما، و تحليل الكيفية التي أثرت بها هذه الإجراءات على توليد العمالة المنتجة في الاقتصاد.

-قدمت هذه الورقة تحليلاً كمياً للنمو والتغيير الهيكلي وروابط العمالة على المستوى الإجمالي وحسب القطاع في ظل الأنظمة التي تقودها الدولة والسوق في الهند، وتم استخدام تحليل (شابلي)، لتحليل العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي و التغيير الهيكلي، حيث يقسم شابلي النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى عنصرين: النمو المرتبط بالناتج المحلي الإجمالي لكل عامل (تأثير الإنتاجية) والنمو المرتبط بالتغيرات في العمالة (أثر معدل مشاركة العمالة أو القوة العاملة) بالمجموع وحسب القطاعات ، وتنقسم هذه الأخيرة كذلك إلى عنصرين: النمو المرتبط بالتغيرات المرتبطة بالتغيرات في الناتج لكل عامل داخل القطاعات (الإنتاجية داخل القطاعات) والتغيرات المرتبطة بنقل العمال قطاعياً عبر القطاعات، وهذا الأخير يهمنا بصفة خاصة.

-اتبعت الدراسة المنهج الوصفي ، لوصف و تحليل أثر النمو الاقتصادي على العمالة في سوق العمل ،فكان المتغير المستقل: (الناتج المحلي الاجمالي)، والمتغير التابع :(الطلب على العمالة).

-أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

-هناك حاجة لتدخل الحكومة لإسناد عملية التحول الهيكلي إلى قاعدة عريضة لتوليد "العمالة المنتجة". وهناك ضرورة ملحة إلى تطوير القدرات المحلية في مجالي الزراعة والصناعة والتدخل مباشرة في سوق العمل لتعزيز الموارد البشرية.

- التدخل الاستراتيجي المصمم تصميماً جيداً هو السبيل الوحيد للمضي قدماً في تسريع عملية النمو في البلدان النامية.

2-الدراسة الرابعة: دراسة بعنوان:

"**Labor Market Imbalances and PersonnelRecruitment**"

"**اختلالات سوق العمل و توظيف الموظفين**"

University of Palermo،Raimondo Ingrassia،2019.

-هدفت هذه الدراسة إلى بيان الاختلالات الهيكلية في سوق العمل في إيطاليا، و أثر الدورات الاقتصادية التي تصيب الاقتصاد، على سوق العمل و الطلب على العمالة.

- اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، لوصف و تحليل أثر هذه الدورات الاقتصادية المختلفة على الطلب على العمالة،فكان المتغير المستقل: (الدورات الاقتصادية)، والمتغير التابع :(الطلب على العمالة).

- أبرز النتائج التي توصلت لها هذه الدراسة:

-يميل الطلب على العمل في أوقات التوسع و الازدهار إلى الارتفاع، مع التأكيد على الحصول على العمالة الماهرة و المدربة.

-إذا كان التوسع في الاقتصاد تلقائيا"، قد يكون الطلب على العمل منخفضا"، حيث تكون بعض الشركات و القطاعاتمتبنية سلوك الانتظار و الترقب.

-يكون الطلب على العمل في فترات الانكماش الاقتصادي منخفضا" حيث يكون أرباب العمل أكثر سلبية و دفاع عن المحافظة على نسبة العمالة لديهم.

1-الإطار النظري للبحث:

1-1مفهوم النمو الاقتصاديThe concept of economic growth:

تأتي أهمية النمو الاقتصادي من أهمية التغييرات المرافقة له في بنية الاقتصاد من كونه يؤدي إلى إعادة توزيع الموارد على القطاعات الاقتصادية، و إذا كان النمو الاقتصادي طبيعياً يسير وفق آليات السوق (آليات العرض و الطلب) سيؤدي حتماً إلى إعادة توزيع هذه الموارد على القطاعات الاقتصادية ذات الإنتاجية المرتفعة فيحدث تغيرات في البنية الهيكلية للاقتصاد، كالتغيرات في الدخل المتمثلة بتغيرات في الدخل الفردي يتبعه تغيرات في نمط الاستهلاك الفردي و الطلب على المنتجات و تغييرات في هيكل الإنتاج للقطاعين (قطاع الزراعة ، قطاع الصناعة)استجابة للتغيرات في الدخل و الاستهلاك، و زيادة التقدم التكنولوجي الذي يتبعه العديد من التغييرات في بنية القطاعات الاقتصادية ، و يؤدي إلى خلق خطوط إنتاج جديدة تماشياً مع التقدم التكنولوجي الحاصل و مما يزيد الطلب على العمالة لتغطية العمل في خطوط الإنتاج الجديدة، و نكون أمام تغير جديد في التركيبة المهنية للقوى العاملة أي تغير هيكل العمالة في سوق العمل.

يعبر النمو الاقتصادي عن الزيادة المستمرة و المنتظمة في الناتج المحلي الإجمالي بمعدل أعلى من معدل الزيادة في النمو السكاني، مما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الناتج الحقيقي ، و لكن تعريف النمو الاقتصادي لم يتوقف عند هذا الحد بل تعددت و تنوعت التعاريف التي طرحها الاقتصاديون،فقد عرفه **آدم سميث** في كتابه "

ثروة الأمم" : هو زيادة التراكم الرأسمالي الناتجة عن تقسيم العمل وارتفاع الطاقة الإنتاجية و تحسن التكنولوجيا الذي تعد أساس عملية النمو الاقتصادي.[4]

ويعرف **جون ريفوار**النمو الاقتصادي على أنه:" التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الإنتاج أو الرفاهية".[5]

وقد عرفه**كوزنتس** بأنه: " ارتفاع طويل الأجل في إمكانيات عرض بضائع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد للسكان، و تنمية هذه الإمكانات المتنامية إلى التقنية المتقدمة و التكييف المؤسسي و الأيديولوجي المطلوبة لها ".[6]

-يعد **الناتج المحلي الإجمالي** من أهم المؤشرات التي تعبر عن النمو الاقتصادي و تلخص النشاطات الاقتصادية التي قام بها المجتمع خلال فترة معينة و يعرف على أنه :" اجمالي القيم النقدية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل الاقتصاد المحلي بواسطة عناصر الإنتاج الموجودة داخل المحيط الجغرافي خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة".[7]

و قد تناوله الاقتصاديون في دراستهم المسار الصحيح للنمو الاقتصادي في قطاعات سوق العمل، و مسار العمالة داخل تلك القطاعات، وقدم **كلارك (1940)**شرحاً دقيق لمسار عملية النمو الاقتصادي التي تبدأ بتغير الدخل و يتبعه تغير في دخل الفرد و تغير في نمط الاستهلاك لدى الأفراد و الإنتاج في القطاعات الاقتصادية، و أكد على ضرورة انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى الصناعي كنتيجة حتمية لارتفاع الدخل الفردي ، حيث أكد كلارك على أن رغبات و آمال البشر المتشابهة تدفع بالأفراد عند زيادة دخلهم إلى تغيير نمط الاستهلاك لديهم من استهلاك الحاجات الأساسية إلى

[4]Adam,smith,the wealth of nation,peguin books,1985.

[5] بن هارون،عبد الرزاق، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012.

[6]Todaro& smith "Economic development" p85, Addison Wesley 2003.

[7] السلمان،مهند عبد الملك، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية)،مؤسسة النقد العربي السعودي،2016.

استهلاك الحاجات الكمالية و بالتالي زيادة الطلب على تلك الحاجات و التي ما هي إلا مخرجات للقطاع الصناعي، و زيادة الطلب على منتجات القطاع الصناعي فزيادة أهميته النسبية في الناتج المحلي الإجمالي سوف تجذب المزيد من الأيدي العاملة للعمل في القطاع الصناعي لمقابلة الزيادة في الطلب على مخرجات القطاع الصناعي بزيادة في إنتاج هذه المخرجات، بالإضافة إلى ذلك فإن انتقال الأفراد من الريف إلى المدينة بحثاً عن واقع معيشي أفضل من أبرز الأسباب التي تفسر انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي ، و في مراحل متقدمة من النمو الاقتصادي سيظهر قطاع الخدمات و تزداد الحاجة إلى الخدمات المختلفة و تزداد أهميته النسبية في الناتج مما يدفع العمالة إلى الانتقال إلى قطاع الخدمات في مراحل متقدمة من عملية النمو الاقتصادي.

وقدم **كوزنتز(1955)** دراسة عن سمات النمو الحديث و استخلص أهمية تغير هيكل العمالة في النمو الاقتصادي لتنتقل من قطاع الزراعة إلى الصناعة، و ربط بين التصنيع و نمو الإنتاجية.

كما أكد **تشينري (1989)**على أن العملية التنموية الصحيحة القائمة على تراكم الثروات ستؤدي إلى انتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي و تراكم المزيد من مراحل متقدمة من النمو سيؤدي إلى انتقال العمالة إلى قطاع الخدمات. الثروات في

2-1 مفهوم الهيكل الاقتصادي:The concept of economic structure

يستخدم مصطلح الهيكل الاقتصادي عموماً لمجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد و التي تعبر عن العناصر و الخصائص التي تحيط بالكيان الاقتصادي .

أما **(كينث أف والس)** وهو من رواد المدرسة الهيكلية، فقد عرف الهيكل الاقتصادي:" بأنه عبارة عن مجموعة من الملامح والخصائص الاقتصادية المتمثلة بنسبة مساهمة أحد القطاعات الاقتصادية (زراعة ، صناعة، خدمات) إلى الناتج المحلي الإجمالي ، نسبة

العمالة في أحد تلك القطاعات إلى إجمالي العمالة، نسبة الدخل الفردي إلى إجمالي الدخل ،و غيرها من الملامح الاقتصادية و النسب التي تبقى ثابتة خلال مدة معينة من الزمن".[8]

بينما يرى **(ولاس بيترسون)**:"أن مفهوم الهيكل الاقتصادي يدل على المنشأ القطاعي للدخل القومي وعلى التوزيع الوظيفي للقوى العاملة، أي المساهمات النسبية للقطاعات المختلفة المولدة للدخل القومي أي نسبة الساهمة لأحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد في الناتج المحلي الإجمالي ، وأن الهيكل الاقتصادي لبلد ما يتكون من عدد من البنى والهياكل الفرعية، والتي يمكن من خلالها رسم مسار التطور في جوانب الاقتصاد القومي وإمكانية التعرف على أوجه الخلل فيه، ومثال ذلك: هيكل القوى العاملة الذي يعد من أهم الهياكل في سوق العمل نظراً لأهمية القوى العاملة في اقتصاد أي دولة و تتبع مسار انتقال القوى العاملة و نسبتها في القطاعات يحدد بدقة مسار النمو الاقتصادي، و هيكل الإنتاج الذي لا يقل أهمية عن هيكل العمالة في تحديد مسار التطور الاقتصادي الذي يتم في إطار زيادة إنتاج القطاعات الاقتصادية و ارتفاع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي ،وهيكل الموازنة العامة وهيكل التجارة الخارجية والهيكل النقدي ، وغيرها".[9]

3-1 مفهوم التحول الهيكلي: Concept of structural transformation

هناك تعريف واسع للتحول الهيكلي من قبل الاقتصادي شينري يرى فيه :" أنه مجموعة من التغيرات الاقتصادية والمؤسساتية الضرورية لاستمرار نمو الدخل القومي".[10]

وهناك تعريف ضيق آخر للتحول الهيكلي لشينري:"هو عملية زيادة تراكم رأس المال والإنتاج والتجارة وتوسع الحضر ومعدلات أمية الطلب المادي والبشري وتغيير هيكلية

[8] صالح، لورنس يحيى، مرجع سابق، ص:3.

[9] بيترسون، والاس: الدخل و العمالة و النمو الاقتصادي،المكتبة العصرية، بيروت،1968،ص383.

[10] أصرف، علياء محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص:35.

أقل وحياة أطول بالتوازي مع زيادة مستوى دخل الفرد لموصول إلى مرحلة تنموية متقدمة".[11]

ومن خلال تعاريف شينري للتحول الهيكلي نرى أنه العملية التي تزداد فيها عمليات التراكم المادي(موارد اقتصادية و ثروات) ورأس المال البشري (القوى العاملة المدربة و المؤهلة)، و إن إعادة توزيع هذه الموارد المادية توزيعاً صحيحاً سيؤدي إلى تغييرات و تحولات هيكلية، أهمها تحول في مستوى الدخل الفردي نحو الارتفاع، التحول في الطلب (الانتقال من الطلب على المواد الأساسية الاستهلاكية إلى المواد المصنعة و الكمالية)، و التحول في الإنتاج (زيادة الإنتاج في القطاعات التي زاد الطلب على مخرجاتها و زيادة أهميتها النسبية)، و أهمها تحولات هيكل العمالة في سوق العمل كنتيجة حتمية للتطور و التقدم و انتقال القوى العاملة بين القطاعات الاقتصادية بحثاً عن عمل أفضل.

2- التحليل و المناقشة :Analysis and discussyon

2-1 أثر النمو الاقتصادي على العمالة في القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية:

يحتل القطاع الزراعي في الجمهورية العربية السورية مكانة هامة بين القطاعات الاقتصادية، فهو يمثل الركيزة الأساسية في بنية الاقتصاد السوري، و تعد مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي مؤشراً يدل على أهمية هذا القطاع في الاقتصاد، كما أن لهذا المؤشر أهمية كبيرة توضح مكانة القطاع الزراعي بين القطاعات الاقتصادية الأخرى ومكانته في بنية الاقتصاد الكلية.

أما العمالة الزراعية في سوق العمل فهي العمالة الموجودة في الأرياف و تعمل في زراعة الأراضي و استصلاحها ، إلا أن هذه العمالة مهددة دائماً بالخطر نتيجة التقلبات التي يشهدها القطاع الزراعي كالتقلبات المناخية و الموسمية، بالإضافة إلى انخفاض

[11]صرف، علياء محمد علي، مرجع سبق ذكره، ص:35.

دخول العمالة في القطاع الزراعي مقارنة بالقطاعات الأخرى ،و الجدول أدناه يوضح الناتج المحلي الجمالي الكلي ، و الأهمية النسبية للعمالة الزراعية في سوق العمل :

الجدول(1): الناتج المحلي الإجمالي (القيمة : مليون) و عدد العمالة في قطاع الزراعة (القيمة :ألف) خلال الفترة (2005–2019).

العام	الناتج المحلي الإجمالي الكلي (القيمة:مليون)	معدل النمو (%)	الأهمية النسبية للقطاع الزراعي (مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي) (%)	إجمالي قوة العمل (القيمة: ألف نسمة)	عدد العاملين في الزراعة (القيمة: ألف نسمة)	نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة (%)
2005	1156711	-	23	5106354	945186	19
2006	1215081	5	24	5292188	951599	18
2007	1284036	6	20	5400777	946601	18
2008	1341514.198	4	18	5442394	814111	15
2009	1420827	6	19	5442182	758286	14
2010	1494596	5	16	5530801	724013	13
2011	1537190	3	18	5815523	654887	11
2012	1132311	−26	18	–	–	–
2013	834511	−26	23	6403773	481645	8
2014	748470	−10	14	5806363	218119	4
2015	724613	−3	15	5057961	235973	5
2016	683818	−6	16	4999146	208054	4
2017	678841	−1	17	5092892	481995	9
2018	688861	1	14	5358812	431939	8
2019	714674	4	14	5396294	423827	8

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء،

المجموعات الإحصائية (2005-2019)+تم حساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.

1-نلاحظ من الجدول السابق انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من 1156711 مليون عام 2005 بمعدل نمو 5% إلى 714674مليون عام 2019 بمعدل نمو 4%خلال الفترة المدروسة ،و نلاحظ الارتفاع التدريجي في قيم الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الأولى من الفترة المدروسة فبلغ 1215081 مليون عام 2006 و قد واصل ارتفاعه و بلغ 1284036 عام 2007 و 1341514.198 عام 2008 بمعدل نمو 4%، و معدل نمو وسطي قدره 5% و انحراف معياري لمعدلات النمو في قيم الناتج بمقدار 8% ، علماً أن هذه القيم تقلبت حول متوسطها بمقدار 32%، و استمر الارتفاع حتى بلغ عام 2011 حوالي 1537190 و هي أعلى قيمة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة المدروسة(2005-2019)و يعود ذلك الارتفاع المضطرد في قيم الناتج المحلي الإجمالي إلى ازدهار النشاط الاقتصادي في الجمهورية العربية السورية حيث يعكس حجم الناتج المحلي الإجمالي مدى القيمة التي أضيفت إلى الاقتصاد في جميع قطاعاته الإنتاجية و الخدمية ، و هذا يدل على صحة سير عملية النمو الاقتصادي لكون الناتج المحلي الإجمالي من أبرز و أهم المؤشرات التي تدل على مستوى النمو الاقتصادي في البلاد،[12] و هذا الازدهار يعود إلى ارتفاع مستوى الاستثمارات في تلك الفترة وزيادة عدد المشاريع الاستثمارية التي تلعب دورا كبيرا في تحسين معدلات النمو الاقتصادي و النهوض بالاقتصاد السوري،ففي عام 2007 تم إصدار المرسوم التشريعي رقم(8) الخاص بتشجيع الاستثمار و المرسوم رقم /9/ الخاص بإحداث هيئة الاستثمار السورية، فبلغ عدد المشاريع الاستثمارية المنفذة و قيد التنفيذ في عام 2005 حوالي 214 مشروعاً و في عام 2007 حوالي 76 مشروعاً.[13]

[12] الأزمة السورية: الجذور و الآثار الاقتصادية، المركز السوري لبحوث السياسات ،2013.نصر، ربيع،

[13] تقرير الاستثمار السنوي الثاني في سورية،هيئة الاستثمار السورية 2007.

إلا أن هذا الارتفاع في قيم الناتج المحلي الإجمالي لم يدم طويلا فنلاحظ من الجدول أنه و بعد أن بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حوالي 1537190 مليون عام 2011، أي بعد أن سجل في 2011 أعلى قيمة للناتج، بدأ التراجع و الانخفاض حتى بلغ عام 2012 حوالي 1132311 بمعدل نمو -26% و هو انخفاض كبير عن العام الذي يسبقه، و أخذت قيم الناتج المحلي الإجمالي بالتذبذب حول مستوياتها من عام 2015 حتى عام 2018، و كان قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي أدنى قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2017 فبلغ حوالي 678841 بمعدل نمو -1% و نلاحظ التذبذبات الحادة في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى، و يعزى هذا التذبذب السلبي في قيم و معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى تدني مستوى النشاط الاقتصادي في سورية نتيجة الحرب على سورية خلال تلك الفترة و العقوبات المفروضة بالإضافة إلى ارتفاع حجم النفقات العامة للدولة نتيجة تركيز انفاقها على دعم العمليات الحربية و العسكرية للتصدي للحرب على سورية، و التي أدت إلى العديد من الخسائر في الاقتصاد السوري تمثل بتدمير للبنى التحتية و خروج العديد من المحافظات و المنشآت الاقتصادية عن سيطرة الدولة ، كل هذا من شأنه أن يضعف مساهمة بعض المنشآت و المشاريع الاستثمارية القائمة في الناتج المحلي الإجمالي و لا سيما إن كانت هذه المشاريع و المنشآت في المناطق التي تعرضت للضرر من جراء الحرب على سورية، و هذا من شأنه أن يضعف قدرة الاقتصاد و يؤدي إلى تراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الجدول و بالتالي انخفاض في مستويات النمو الاقتصادي،[14] إلا أننا نلاحظ من خلال السنة الأخيرة في الفترة المدروسة في الجدول السابق عودة الارتفاع في فيم و معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل طفيف ليبلغ 714674 عام 2019 بمعدل نمو 4%، و هذا دليل على العودة التدريجية للاقتصاد السوري إلى وضعه قبل عام 2012 و ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي.

[14] نصر، ربيع، مرجع سابق.

2- على الرغم من ارتفاع عدد العمالة الكلية و نموها فقد بلغت عام 2005 حوالي 5106354 عاملاً من إجمالي السكان و ارتفعت حتى وصلت عام 2010 إلى 5530801 عاملاً ، و تزايد الارتفاع في أعداد القوى العاملة حتى بلغت 6403773 عاملاً خلال عام 2013 نتيجة الحاجة للعمل و زيادة الوعي بعمل المرأة و مساواتها للرجل في جميع جوانب الحياة الاقتصادية ، و على الرغم من هذا الارتفاع إلا أن نصيب القطاع الزراعي من العمالة كان يتناقص تدريجياً من سنة إلى أخرى خلال الفترة المدروسة ، فقد بلغ عدد القوى العاملة الزراعية عام 2005 حوالي 945186 عاملا ًو كان قد سجل أعلى قيمة له خلال الفترة المدروسة عام 2006 حيث بلغ 951599 بمعدل نمو 1% ، لينخفض إلى 814111 خلال عام 2008 بمعدل نمو

-14%،و معدل نمو وسطي خلال الفترة المدروسة 7% وانحراف معياري 38% و إن هذه القيم تقلبت حول متوسطها بمقدار55%، لتبدأ بعد عام 2008 تذبذبات حادة في أعداد العمالة الزراعية و معدلات نموها واستمر الانخفاض بمعدلات مرتفعة من 481645 عام 2013 و سجل عام 2016 حوالي 208054 بمعدل نمو -12% و يذكر أن عام 2016 كان قد سجل أدنى قيمة للعمالة الزراعية خلال الفترة المدروسة ،و يعود هذا الانخفاض في العمالة الزراعية إلى ظهور المدن و تطور قطاعات أخرى ، كالقطاع الصناعي وهجرة أبناء الريف إلى المدينة بحثاً عن واقع حياة أفضل و فرص عمل أكثر تطوراً و أعلى دخلاً من تلك الموجودة في القطاع الزراعي و أعلى أماناً ، فالعاملين في القطاع الزراعي في خوف دائم على مهنتهم من الضياع في أي لحظة نتيجة التقلبات الحادة التي يتمتع بها هذا القطاع، فضلاً عن دخول الآلات الحديثة و المكننه الزراعية التي دفعت إلى التخلي عن جزء من العمالة الزراعية،[15]ليعود التحسن التدريجي لأعداد العمالة الزراعية في آخر سنتين من الفترة المدروسة (2018-2019) فبلغ 431939 عام 2018 بمعدل نمو -10% و 423827 عام 2019 بمعدل نمو -

[15] فرص العمل و سبل العيش في سورية، دراسة أعدت لصناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق،2018.

2% و هذا دليل على تحسن الواقع الزراعي و عودة الأنشطة الزراعية تدريجياً لاستقطاب أيدي عاملة.

3-نلاحظ من خلال العمود الأخير في الجدول و الذي يعبر عن نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة ، كانت مساهمة العمالة الزراعية 19% من إجمالي العمالة الكلية في عام 2005 و هي أعلى نسبة مساهمة للعمالة الزراعية خلال الفترة المدروسة ثم بدأت بالانخفاض وفق تذبذبات حادة إلى 18% عام 2006 و 15% عام 2007 حتى وصلت إلى 4% من اجمالي العمالة عام 2014 و هي أدنى قيمة وصلت إليها مساهمة العمالة الزراعية من إجمالي القوى العاملة،بمعدل نمو وسطي قدره ، و انحراف معياري، علما أن القيم تقلبة عن متوسطها بمعدل قدره، و إن هذا الانخفاض في قيمة العمالة الزراعية ما هو الا حالة اقتصادية صحيحة سببها نشوء المدن و تطورها و تحرك العمالة للبحث عن العمل في المدينة في قطاعات اقتصادية أكثر تطوراً و أعلى دخلاً،فنلاحظ أن مسار العمالة في القطاع الزراعي كان تابعاً لمسار انتقال النمو الاقتصادي الذي و حسب كلارك سوف ينتقل من الزراعة إلى الصناعة و ستنتقل العمالة في نفس الاتجاه أي الى القطاع الصناعي للعمل في الصناعات المختلفة و تحسين وضعها المعيشي.[16]

و من عام 2017 نلاحظ تحسن نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة وارتفاع في معدلاتها بنسب متفاوتة متدنية بلغت 9% عام 2017 و 8% عام 2018 و 2019 ، و هذا الارتفاع يعزى إلى تحسن واقع قطاع الزراعة مقابل خسارة نسبة كبيرة من الأفراد لأعمالهم في القطاعات الأخرى نتيجة تدميرها من جراء الحرب على سورية ، مما دفع هؤلاء الأفراد إلى العودة للعمل في القطاع الزراعي ليتمكنوا من إعالة أسرهم للعيش و متابعة حياتهم.

[16] نصر، ربيع، التحول الهيكلي في الاقتصاد السوري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

1-1-2سمات ومشاكل القطاع الزراعي و العمالة الزراعية في سورية:

-تتسم القوى العاملة في القطاع الزراعي في سورية بتدني المستوى التأهيلي و التدريبي ، و يعود ذلك إلى انتشار الأمية في معظم الريف.

-تتسم العمالة الزراعية بالتقلب أو الموسمية، وذلك تأثراً بما يعاني منه القطاع الزراعي ألا و هي الموسمية، فالقطاع الزراعي يعاني من تقلبات حادة تتعلق بالمناخ السائد.[17]

-قلة نسبة عدد الفنيين الزراعيين و سوء توزيعهم في مناطق الإنتاج الزراعي.

-ضعف جهاز الإرشاد الزراعي و انعدامه في بعض المناطق.

2-2 أثر النمو الاقتصادي على العمالة في القطاع الصناعي في الجمهورية العربية السورية:

إن لقطاع الصناعة بشكل عام أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة، فهو يعتبر القطاع المحرك في الاقتصاد و الأداة الأكثر نجاحاً في تصحيح البنية الهيكلية و بنائها و بشكل خاص الصناعات التحويلية ، فهي أداة يؤدي إزدهارها إلى انتقال البنية الهيكلية الاقتصادية من بنية ضعيفة متخلفة و هشة إلى بنية متطورة تحقق معدلات نمو سريعة.

وتعد العمالة في القطاع الصناعي الفئة من العمالة التي يقع على عاتقها مهمة عملية التطور الصناعي و النهوض و تحسين عملية النمو الاقتصادي ، نظراً لأهمية القطاع الصناعي في العملية التنموية ،و لاسيما الصناعة التحويلية التي تحتاج إلى الكثير من الأيدي العاملة و لها دور كبير بالنهوض في القطاع الصناعي و تطوره، و الجدول التالي يبين الأهمية النسبية للقطاع الصناعي و توضع العمالة في القطاع الصناعي:

[17] الخليل، فادي، القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الواقع، و الآفاق)، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية،2009.

الجدول(2): الناتج المحلي الإجمالي و عدد العمالة في قطاع الصناعة (القيمة :ألف) خلال الفترة (2005-2019).

العام	الناتج المحلي الإجمالي الكلي	معدل النمو %	الأهمية النسبية للقطاع الصناعي (نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي)	عدد العاملين في الصناعة	نسبة العمالة الصناعية إلى اجمالي العمالة%
2005	1156711		24	638528	13%
2006	1215081	5	23	724514	14%
2007	1284036	6	23	701293	13%
2008	1341514.198	4	22	782819	14%
2009	1420827	6	23	818208	15%
2010	1494596	5	24	830496	15%
2011	1537190	3	20	793389	14%
2012	1132311	-26	14	-	-
2013	834511	-26	6	373936	6%
2014	748470	-10	8	383751	7%
2015	724613	-3	10	334506	7%
2016	683818	-6	9	305661	6%
2017	678841	-1	11	345291	7%
2018	688861	1	14	277809	5%
2019	714674	4	14	271692	5%

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات المكتب المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية (2005-2019)+تم حساب النسب ومعدلات النمو من قبل الباحثة.

-كما نلاحظ من الجدول أعلاه العمالة في قطاع الصناعة حيث بلغ 638528 عاملاً عام 2005 ليرتفع إلى 782819 عام 2007 و يستمر في الارتفاع حتى وصل عام

2010 إلى 830496 بمعدل نمو 2% سنوياً وهي أعلى قيمة لأعداد العمالة خلال الفترة المدروسة ، ومعدل نمو وسطي ،وانحراف معياري ، وإن القيم تقلبت عن متوسطها بنسبة 52%.

-لم يستمر هذا الازدهار لعمال القطاع الصناعي طويلاً فنلاحظ انخفاض الإنتاج الصناعي عام 2012 ليبلغ 113729 و معدل نمو 37.2-% و يتبعه انخفاض الإنتاج في الصناعات التحويلية ليبلغ في العام ذاته321017 بمعدل نمو 38-% و هذا يفسر انخفاض عدد العمالة في القطاع الصناعي إلا أنه و نتيجة الحرب على سورية الحاصلة في البلاد في تلك السنة و نتيجة ازدياد عدد الأماكن و المصانع الخارجة عن سيطرة الدولة السورية، و تدمير البنى الصناعية.[18]

-إلا أننا نلاحظ هذا الانخفاض في عدد العمالة الصناعية من خلال ماتم تسجيله سنة 2013 فبلغ 373930 و استمر الانخفاض حتى305661 عام 2016 بمعدل نمو 13%، و لكن سرعان مايعود الوضع في القطاع الصناعي للتحسن و يزيد الإنتاج الصناعي من 32612 عام 2017 إلى 50987 عام 2019 بمعدل نمو 3.4% ، إلا أن عدد العمالة الصناعية و بالرغم من عودة الإنتاج الصناعي إلى التحسن ، أخذ ينخفض من 345291 عام 2017 بمعدل نمو 13% إلى 271692 عام 2019 و معدل نمو 2-%، و يعود ذلك إلى زيادة التقدم الاقتصادي و ظهور الحاجة إلى تكنولوجيا متقدمة ، مما دفع القطاع الصناعي إلى التخلي عن جزء من العمالة لديه لصالح القطاعات الأخرى.

3-ونلاحظ من خلال قراءة العمود الأخير في الجدول أعلاه و الذي يمثل نسبة العمالة الصناعية من إجمالي القوى العاملة في سورية أن هذه النسبة تنخفض و ترتفع وفق تذبذبات حادة من 13% عام 2005 إلى 14% عام 2006 و ارتفعت إلى 15% في

[18]نصر، ربيع، الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ، المركز السوري لبحوث الدراسات 2013.

عامي 2009 و 2010لتنخفض عام 2013 إلى 6% و تستمر هذه التذبذبات السلبية في نسبة مساهمة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة لتصل إلى 7% عام 2017 و تنخفض في عامي 2018 و 2019 إلى 5% و هذا الانخفاض يدل على أن النمو الاقتصادي لم يتبع المسار الصحيح في سوق العمل و الذي يفترض أن يكون تحرك للعمالة من قطاع الزراعة إلى الصناعة لكن نرى أن نسبة العمالة في القطاع الصناعي من اجمالي العمالة هي أقل من نسبة العمالة في القطاع الزراعي من اجمالي العمالة كما هو موضح في الجدول رقم (2)، مما يعني أن هناك غياب كامل لدور القطاع الصناعي و العمالة الصناعية، و هذا يعود إلى حجم الدمار الكبير لقطاع الصناعة و الذي خلفه الاضطراب في سورية ، بالإضافة إلى انخفاض حجم الاستثمار الصناعي و المشاريع الصناعية المنفذة فعلياً، فقد انخفض عدد المشاريع من 62 مشروعاً صناعياً منفذاً تنفيذاً فعلياً إلى 21 مشروع فقط بحلول عام 2009،[19] و هذا يدل على ضعف الاستثمار الصناعي و لا سيما في قطاع الصناعة التحويلية ، مما جعل القطاع الصناعي غير قادر على استيعاب الايدي العاملة الآتية من الأرياف و الخارجة من قطاع الزراعة ، مما دفع هذه القوى العاملة إلى الاخلال بالمسار الذي كان مقرراً لها أن تسلكه.[20]

1-2-2سمات الصناعة و العمالة الصناعية في سورية:

-تتسم الصناعة في سورية بانخفاض القيمة المضافة المتحققة في الصناعة، و تدني نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يترجم بصورة انخفاض في حجم العمالة الصناعية و عدد العاملين فيها.

-تدني مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الشركات الصناعية، مما يشير إلى تدني مستوى التطور و التقدم للقطاع الصناعي و عدم مواكبته للتقدم الحاصل، وذلك يفسر

[19] تقارير هيئة الاستثمار السورية السنوية، التقرير الرابع لعام2009.
[20] ضاهر، جوزيف، مرجع سبق ذكره.

عدم قدره القطاع الصناعي على جذب الايدي العاملة إليه نتيجة تندي مستوى التطور و التقدم.

-عدم توافر الكوادر البشرية المؤهلة حيث تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الطلاب الجامعيين في مجال التعليم الفني و المهني قليله ،بلغت في سورية حوالي 25% من إجمالي الطلاب الجامعيين، [21]مما يجعل نسبة العمالة الداخلة و المتخصصة إلى القطاع الصناعي في سوق العمل قليله.

و من خلال الجداول أعلاه و ماتبين من زيادة العمالة الزراعية بنسب أعلى من زيادة العمالة الصناعية يمكن تحديد **الأسباب** هذه الزيادة على الشكل التالي:

-تعد سورية بلداً زراعياً ذو تربة خصبة و مناخ معتدل، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة المناطق الريفيه و الأراضي الزراعية، و تبعاً للعادات و التقاليد المتوارثة في المناطق الريفية نجد الغالبية من أبناء الريف يفضلون العمل في الأراضي الزراعية وترك التعليم ، مما يفسر ارتفاع نسبة العمالة الزراعية من إجمالي العمالة.

-يعد ضعف تطور القطاع الصناعي في سورية أحد أهم أسباب زيادة العمالة في القطاع الزراعي بنسبة أعلا من الزيادة في القطاع الصناعي ، و بالتالي ضعف قدرته على جذب العمالة المتخصصة الماهرة.[22]

-تعد الحرب على سورية من أبرز العوامل التي دعت إلى تخريب القطاع الصناعي و بنيته، و تخريب المصانع، و خروج نسبة كبيرة من المصانع و المناطق الصناعية عن سيطرة الدولة ، و خسارة نسبة كبيرة من العمالة لوظائفها في القطاع الصناعي، لتعود هذه العمالة و تتوزع على العمل في القطاع الزراعي و قطاع الخدمات.[23]

[21] جقموق،كفاح علي،الصناعة السورية و إمكانية الاستفادة من تجربة التصنيع في كورسة الجنوبية لتطويرها،مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية ،2019.

[22] إبراهيم، قصي عدنان، دراسة أثر القطاع الصناعي السوري في النمو الاقتصادي خلال الفترة (2000-2018)مجلة جامعة البعث،2021.

[23] حنا،حنا سنحاريب،القطاع الصناعي السوري في مواجهة تحديات العولمة، جامعة حلب،2016.

-أحد أهم المقاييس في قياس التطور الحاصل في أي بلد كان هو تطور القطاع الصناعي، و نتيجة تدني مستوى التطور في القطاع الصناعي في سورية جعل نسبة العمالة الصناعية من إجمالي العمالة منخفضة، مقابل ارتفاع هذه النسبة في قطاع الزراعة ، و من الجدير بالذكر إلى أن النسبة الباقية من العمالة في سورية تذهب لصالح قطاع الخدمات و البناء و التشييد، فيقوم قطاع الخدمات بتشغيل حوالي 45% من العمالة في سورية و 20% -25% لصالح قطاع البناء و التشييد، و هذا يبين الخلل في سوق العمل السورية.[24]

3-الدراسة العملية (القياسية):(Practical study (standard

لإيضاح العلاقة بين النمو الاقتصادي ونسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي العمالة تم الاعتماد على برنامج eviews9.

3-1 النموذج الأول:

المتغير المستقل: النمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له ب

.(GDB)

المتغير التابع: نسبة العمالة في القطاع الزراعي إلى إجمالي القوى العاملة و (X1). يرمز له ب

Dependent Variable: X1
Method: Least Squares
Date: 08/14/22 Time: 03:53
Sample: 2005 2019

[24] أسد، أيهم ،مرجع سبق ذكره،2019.

Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB	0.626302	0.144841	4.324052	0.0010
C	-58572.60	157593.8	-0.371668	0.7166

R-squared	0.609088	Mean dependent var	591159.6
Adjusted R-squared	0.576512	S.D. dependent var	273198.7
S.E. of regression	177786.7	Akaike info criterion	27.14612
Sum squared resid	3.79E+11	Schwarz criterion	27.23741
Log likelihood	-188.0228	Hannan-Quinn criter.	27.13767
F-statistic	18.69743	Durbin-Watson stat	0.522300
Prob(F-statistic)	0.000989		

تبين من نتائج الانحدار أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي و العمالة في القطاع الزراعي عند مستوى دلالة 5%، بالتالي يمكن القول أن زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة العمالة الزراعية بمقدار (0.626) أي.

ونلاحظ أن قيمة t للمتغير المستقل تساوي 0.0010 و هذه القيمة أصغر من 0.05 اختبار

وبذلك نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل معنوي على نسبة العمالة الزراعية خلال الفترة المدروسة.

كما بلغت قيمة R-squared في النموذج 0.609 و هذا يعني أن 63% من التغييرات معامل التحديد

في المتغير التابع أي العمالة في القطاع الزراعي تفسر بالمتغيرات الداخلة و الباقي 37% يعزى إلى عوامل أخرى.

F–statistic في النموذج تبلغ 0.000989 وهي أصغر من 0.05 أي أن النموذج كما أن قيمة

بحسب الاختبار معنوي بمستوى معنوية عالية، أي أن المتغير المستقل يؤثر بشكل معنوي في معدل العمالة الزراعية مما يعني قبول الفرضية الأولى في البحث و التي مفادها أن هناك أثر ذو دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و نسبة العمالة في القطاع الزراعي.

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج المدروس و بعد التطبيق على البرنامج يظهر لدينا الشكل أدناه:

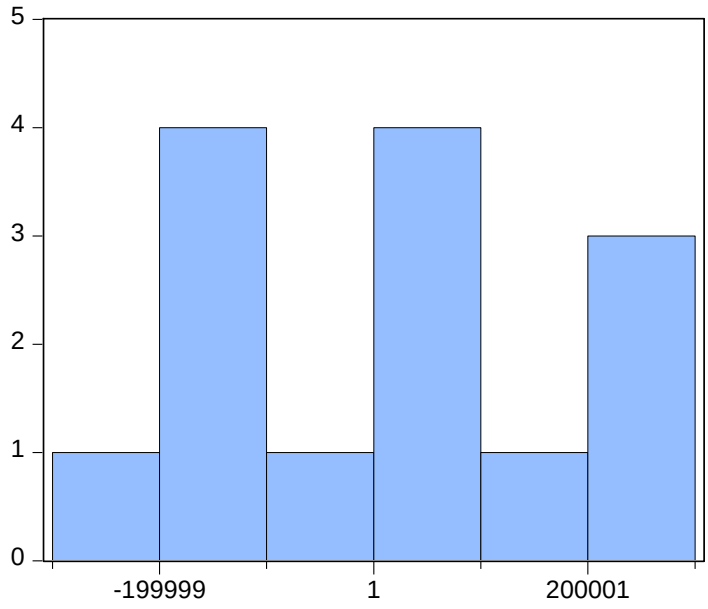

Series: Residuals	
Sample 2005 2019	
Observations 14	
Mean	-5.09e-11
Median	25025.98
Maximum	279308.0
Minimum	-249285.8
Std. Dev.	170812.0
Skewness	0.197879
Kurtosis	1.838896
Jarque-Bera	0.877791
Probability	0.644748

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج نفرض مايلي:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

حيث نقبل الفرض العدم إذا كانت قيمة معلمة Jarque- Bera أكبر من 0.05 و نرفض الفرض البديل و هذا يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت قيمة المعلمة أصغر من 0.05 فنقبل الفرض البديل و نرفض العدم و هذا يعني أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نلاحظ أن Jarque-Beraغير معنوية عند مستوى أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي احصائية

تتوزع بشكل طبيعي لنموذج الانحدار المتعدد، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض البديل.

اختبار الارتباط الذاتي:

بعد تطبيق اختبار الارتباط الذاتي بين معلمات النموذج نحصل على النتائج أدناه:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.263638	Prob. F(2,10)	0.1546
Obs*R-squared	4.362956	Prob. Chi-Square(2)	0.1129

نلاحظ من النتائج أن لدينا اختبارين (اختبارFو اختبار مربع كاي)

و كلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية للنموذجين أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ، و رفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

H0:لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1: يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين:

بعد تطبيق اختبارثبات تجانس التباين تظهر لدينا النتائج أدناه:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	1.706283	Prob. F(1,12)	0.2160
Obs*R-squared	1.742847	Prob. Chi-Square(1)	0.1868
Scaled explained SS	0.537086	Prob. Chi-Square(1)	0.4636

نلاحظ أن Fو اختبار مربع كاي) كلاهما يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من (اختبار

0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض العدم، أي أن البواقي ذات تباين متجانس.

H0:البواقي ذات تباين متجانس.

H1: البواقي ذات تباين غير متجانس.

وبذلك نستطيع تقدير معدلة الانحدار الخطي المتعدد بشكل نهائي لتصبح:

$$Y= c + b1\ X1 + ei$$

Y:المتغير التابع (العمالة في القطاع الزراعي)

X1: المتغير المستقل (الناتج المحلي الاجمالي).

معاملات الانحدار الجزئية:

c: معامل التقاطع

B:المعلمة التي تقيس التغير في المتغير التابع لتغير وحدة من المتغير المستقل الأول مع بقاء المتغير المستقل الثاني ثابتاً.

e:حد الخطأ

و بذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار البسيط لهذا النموذج:

$$Y=-58572.60+0.626302b+0$$

و من خلال ماتم عرضه من نتائج للدراسة العملية و للإجابة عن السؤال الأول في البحث نجد أن النمو الاقتصادي و المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي يؤثر تأثيراً طردياً في العمالة في القطاع الزراعي بمعنى أنه كلما زاد النمو الاقتصادي في سورية أدى ذلك إلى زيادة العمالة في القطاع الزراعي، إلا أن هذا يخالف ماتم عرضه في الأدبيات الاقتصادية عن آثار النمو الاقتصادي على العمالة أمثال (كلارك، لويس، تشينري، كوزنتز) ، فكان من ابرز ماتوصل له الاقتصاديون أن للنمو الاقتصادي آثار مباشرة على هيكل العمالة في التركيبة القطاعية تتمثل بانخفاض العمالة في القطاع الزراعي و ارتفاعها في القطاعات الأخرى، و بذلك تكون الجمهورية العربية السورية أمام حالة من الاختلال في هيكل في التركيبة القطاعية التوازنية، و يجب العمل على التخفيف من هذا الاختلال لأنه قد يؤدي إلى مشاكل كبيرة في سوق العمل السورية.

2-3 النموذج الثاني:

المتغير المستقل: النمو الاقتصادي و الذي يعبر عنه الناتج المحلي الإجمالي ويرمز له ب

.(GDB)

المتغير التابع: نسبة العمالة في القطاع الصناعي إلى إجمالي القوى العاملة و (X2). يرمز له ب

Dependent Variable: X2
Method: Least Squares
Date: 08/14/22 Time: 04:03
Sample: 2005 2019
Included observations: 14

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
GDB	0.662431	0.034345	19.28753	0.0000
C	-145648.9	37368.89	-3.897596	0.0021

R-squared	0.968751	Mean dependent var	541563.8
Adjusted R-squared	0.966147	S.D. dependent var	229123.3
S.E. of regression	42157.08	Akaike info criterion	24.26776
Sum squared resid	2.13E+10	Schwarz criterion	24.35905
Log likelihood	-167.8743	Hannan-Quinn criter.	24.25931
F-statistic	372.0087	Durbin-Watson stat	1.425732
Prob(F-statistic)	0.000000		

تبين من نتائج الانحدار أعلاه أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الناتج المحلي الإجمالي و العمالة في القطاع الزراعي عند مستوى دلالة 5%، بالتالي يمكن القول أن زيادة نسبة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة سوف يؤدي إلى زيادة العمالة الصناعية بمقدار (0.662) أي .

ونلاحظ أن قيمة t للمتغير المستقل تساوي 0.00 و هذه القيمة أصغر من 0.05 اختبار

وبذلك نستنتج أن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل معنوي على نسبة العمالة الصناعية خلال الفترة المدروسة.

كما بلغت قيمة R-squared في النموذج0.968و هذا يعني أن 97% من التغييرات معامل التحديد

في المتغير التابع أي العمالة في القطاع الزراعي تفسر بالمتغيرات الداخلة و الباقي 3% يعزى إلى عوامل أخرى.

كما أن F-statistic في النموذج تبلغ 0.0 وهي أصغر من 0.05 أي أن النموذج قيمة

بحسب الاختبار معنوي بمستوى معنوية عالية، أي أن المتغير المستقل يؤثر بشكل معنوي في معدل العمالة الصناعية، مما يعني قبول الفرضية الثانية في البحث و التي مفادها أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و نسبة العمالة في قطاع الصناعة.

اختبار التوزيع الطبيعي:

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج المدروس و بعد التطبيق على البرنامج يظهر لدينا الشكل أدناه:

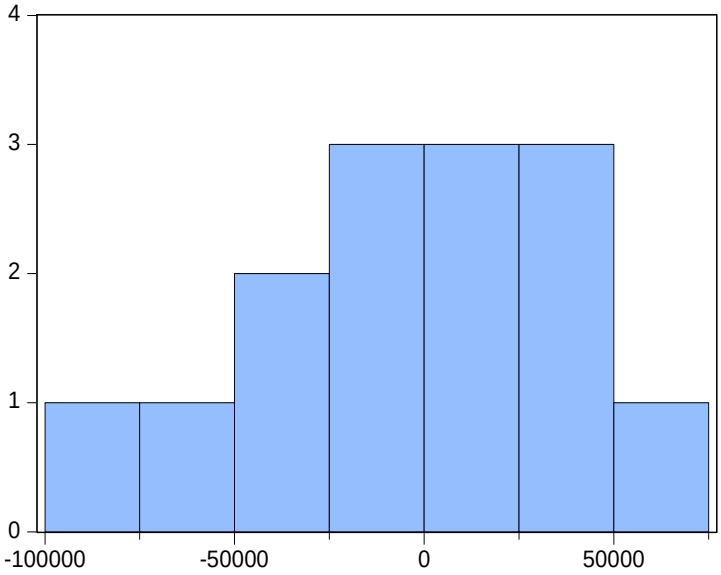

Series: Residuals	
Sample 2005 2019	
Observations 14	
Mean	-1.97e-11
Median	-761.7859
Maximum	65255.60
Minimum	-79244.37
Std. Dev.	40503.21
Skewness	-0.339334
Kurtosis	2.367962
Jarque-Bera	0.501704
Probability	0.778138

لاختبار التوزيع الطبيعي في النموذج نفرض مايلي:

H0: البواقي تتبع التوزيع الطبيعي

H1: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي

حيث نقبل الفرض العدم إذا كانت قيمة معلمة Jarque– Bera أكبر من 0.05 و نرفض الفرض البديل و هذا يعني أن البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، أما إذا كانت قيمة المعلمة أصغر من 0.05 فنقبل الفرض البديل و نرفض العدم و هذا يعني أن البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

نلاحظ أن Jarque–Beraغير معنوية عند مستوى أكبر من 0.05 مما يعني أن البواقي احصائية

تتوزع بشكل طبيعي لنموذج الانحدار المتعدد، و هذا يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض البديل.

اختبار الارتباط الذاتي:

بعد تطبيق اختبار الارتباط الذاتي بين معلمات النموذج نحصل على النتائج أدناه:

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.201784	Prob. F(2,10)	0.8205
Obs*R-squared	0.543079	Prob. Chi-Square(2)	0.7622

نلاحظ من النتائج أن لدينا اختبارين (اختبارFو اختبار مربع كاي)

و كلا الاختبارين يظهران أن قيمة المعنوية الاحصائية للنموذجين أكبر من 0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية ، و رفض الفرضية البديلة، أي أن النموذج خالي من مشكلة الارتباط الذاتي.

H0:لا يوجد ارتباط ذاتي.

H1: يوجد ارتباط ذاتي.

اختبار ثبات تجانس التباين:

بعد تطبيق اختبارثبات تجانس التباين تظهر لدينا النتائج أدناه:

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.891011	Prob. F(1,12)	0.3638
Obs*R-squared	0.967662	Prob. Chi-Square(1)	0.3253
Scaled explained SS	0.486266	Prob. Chi-Square(1)	0.4856

نلاحظ أن Fو اختبار مربع كاي) كلاهما يظهران أن قيمة المعنوية الإحصائية أكبر من (اختبار

0.05 مما يعني قبول الفرضية الصفرية و رفض الفرض العدم، أي أن البواقي ذات تباين متجانس.

H0:البواقي ذات تباين متجانس.

H1: البواقي ذات تباين غير متجانس.

وبذلك نستطيع تقدير معدلة الانحدار الخطي المتعدد بشكل نهائي لتصبح:

$$Y= c + b1\ X1 + ei$$

Y:المتغير التابع (العمالة في القطاع الصناعي)

X1: المتغير المستقل (الناتج المحلي الاجمالي).

معاملات الانحدار الجزئية:

c: معامل التقاطع

B:المعلمة التي تقيس التغير في المتغير التابع لتغير وحدة من المتغير المستقل الأول مع بقاء المتغير المستقل الثاني ثابتاً.

e:حد الخطأ

و بذلك يمكن تقدير معادلة الانحدار البسيط لهذا النموذج:

$$Y=-145648.9+0.662431b+0$$

و من خلال ماتم عرضه من نتائج للدراسة القياسية و من أجل إثبات الفرضية الثانية في الدراسة نجد أن النمو الاقتصادي و المتمثل بالناتج المحلي الإجمالي يؤثر تأثيراً طردياً على العمالة في القطاع الصناعي بمعنى أنه كلما زاد النمو الاقتصادي في سورية أدى ذلك إلى زيادة العمالة في القطاع الصناعي إلا أن هذه الزيادة في العمالة الصناعية لم تكن كما يجب أن تكون فنلاحظ من الجدول رقم (2) أن أعداد العمالة الصناعية ترتفع بمعدلات متدنية مقارنة بالعمالة في القطاع الزراعي ، و من المعروف أهمية القطاع الصناعي في أي عملية تنموية كانت، و لا سيما في الجمهورية العربية السورية التي عانت من سنوات أزمة حادة أدت إلى تدمير في البنية التحتية، فنحن الآن أمام مرحلة إعادة إعمار في سورية تطلب تطور صناعي وزيادة في العمالة الصناعية.

الاستنتاجات و المقترحات:Conclusions and Suggestions

الاستنتاجات:Conclusions

توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات:

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية طردية بين النمو الاقتصادي و العمالة في القطاع الزراعي، بمعنى أنه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي ارتفعت العمالة الزراعية.

-هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين النمو الاقتصادي و العمالة في القطاع الصناعي،إلا أن هذه العلاقة متواضعة فكان أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الصناعة إيجابياً لكن بشكل منخفض خلال سنوات الدراسة.

-سوق العمل في الجمهورية العربية السورية يعاني من اختلال في التركيبة القطاعية للعمالة متمثلة بزيادة العمالة في القطاع الزراعي بمعدلات أعلى من الزيادة في القطاع الصناعي وهذا يخالف ماجاء به الاقتصاديين.

-تدني مستوى التطور في القطاع الصناعي في سورية أحد أهم الدلائل على الاختلال الهيكلي في سوق العمل، فالتطور الصناعي في البلد يعد من أبرز المؤشرات الدالة على تطور اقتصاد البلد.

-يعاني القطاع الصناعي في سورية من ضعف استقطاب للأيدي العاملة و ذلك نتيجة الضرر الذي لحقق به من جراء الحرب الحاصلة.

المقترحات:Suggestions

بناء على النتائج التي توصل لها البحث، نضع التوصيات التالية:

-التطوير المستمر للقطاع الزراعي و تقديم العون و التسهيلات الممكنة للفلاحين للوصول إلى قطاع زراعي متقدم و لا سيما أن الجمهورية العربية السورية تعد بلداً زراعياً .

-ضرورة العمل على تطوير القطاع الصناعي للنهوض بالصناعة السورية، و ذلك بتشجيع الصناعة في سورية لاستقطاب الأيدي العاملة التي من شأنها زيادة الأهمية النسبية للقطاع عن طريق زيادة انتاجه.

-منح التسهيلات الممكنة لأصحاب رؤوس الأموال للاستثمار في المجال الصناعي و تشغيل اليد العاملة.

-ضرورة معالجة الاختلال الحاصل في تركيبة القوى العاملة في سوق العمل، ويكون ذلك بالعمل على تخفيض نسبة العمالة في قطاع الزراعة ، مقابل رفع هذه النسبة في

قطاع الصناعة، لأن نتائج هذا الاختلال لن تكون فقط على مستوى سوق العمل، وإنما على مستوى الاقتصاد ككل.

-ضرورة العمل على تطوير القطاع الصناعي و جذب العمالة المتخصصة الماهرة إليه من شأنه أن يؤدي إلى تطور الاقتصاد و ازدهار النشاط الاقتصادي، و بالتالي عودة العمالة في سوق العمل إلى الانتقال بين القطاعات و تصحيح الاختلال تلقائياً وفق آليات السوق ،بعد تطور القطاع الصناعي.

المراجع العربية:Arabic refrences

1- لايقة، د.رامي كاسر، أثر برنامج الاصلاح الاقتصادي في الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري، مجلة جامعة تشرين للبحوث و الدراسات العلمية، 2013.

2-الشوربجي، د.مجدي، أثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس.

3-بن هارون،عبد الرزاق، استراتيجية ترقية الصادرات غير النفطية و أثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر ،جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير،2012

4-السلمان،مهند عبد الملك، مفهوم الناتج المحلي الإجمالي (دراسة وصفية)،مؤسسة النقد العربي السعودي،2016.

5-فرص العمل و سبل العيش في سورية، دراسة أعدت لصناع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق،2018.

6-نصر، ربيع، الأزمة السورية الجذور و الآثار الاقتصادية و الاجتماعية ، المركز السوري لبحوث الدراسات 2013.

المراجع الأجنبية:English references

1-Economic Growth, Structural Change and Productive Employment Linkages in India: Did Market Transition Matter?

AradhnaAggarwal ،Journal article (Accepted manuscript)، February 2019.

2-Labor Market Imbalances and PersonnelRecruitment University of Palermo،Raimondo Ingrassia2019.

3-Adam,smith,the wealth of nation,peguin books,1985.

4-Todaro & smith “Economic development” p85, Addison Wesley 2003.

دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في خلق النّقود في المصارف العامة

إعداد الطّالبة: فاطمه حسن جنيد /كلية الاقتصاد –جامعة تشرين

إشراف الدكتور: منذر مرهج

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دور تبني منظومة الدفع الإلكتروني في عملية خلق النقود في المصارف العامة، من خلال تحديد اثر تبني منظومة الدفع الإلكتروني على أبعاد عملية خلق النقود (العادات المصرفية الجيدة، ثقة العملاء، التسرب النقدي، حجم الودائع).

ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، واعتمدت على أسلوب الحصر الشامل لجميع الموظفين في قسم الخدمات الإلكترونية حيث بلغ عدد الموظفين في المصارف محل الدراسة(79) موظف. واستخدمت الدراسة الاستبانة كأداة رئيسة لجمع البيانات كم تم تدعيم الدراسة من خلال إجراء مقابلات مع المسؤولين عن قسم الخدمات الإلكترونية في المصارف محل الدراسة. وأظهر الدراسة وجد علاقة طردية بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني وعملية خلق النقود، كمان أن لتبني منظومة الدفع الإلكتروني دور إيجابي على جميع أبعاد عملية خلق النقود، وقدمت الباحثة مجموعة من المقترحات منها القيام بدراسات كمية دقيقة لدور منظومة الدفع الإلكتروني على كل من حجم الودائع والتسرب النقدي.

الكلمات المفتاحية: دفع الكتروني، خلق نقود، تسرب نقدي، ثقة عملاء، حجم ودائع، عادات مصرفية جيدة.

** طالبة دراسات عليا -ماجستير- قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين.

Email: fatemajnaid2@gmail.com

*.أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد جامعة تشرين-اللاذقية- سورية

Email: DRMONZER@YAHOO.com

The role of adopting the electronic payment system in creating money in public banks

**Prepared by the student: Fatema Jnaid
*Supervised by: Dr. Mounzer Mourhij

Summary

This study aimed to determine the role of adopting the electronic payment system in the process of creating money in public banks, by determining the effect of the electronic payment system on the dimensions of the money creation process (banking habits, customer confidence, cash leakage, deposit volume).

To achieve the objectives of the study, the researcher used the descriptive approach, and relied on a comprehensive enumeration method for all employees in the electronic services department, as the number of employees in the banks under study was (79) employees. The study used the questionnaire as a main tool for data collection, and the research was supported by conducting interviews with those in charge of the electronic services department in the banks under study. The research showed that there was a direct relationship between the adoption of the electronic payment system and the process of creating money. Also, the electronic payment system has a positive role in all dimensions of the money creation process.

Key words: Electronic payment, Money creation, Cash leakage, Customer confidence, Deposit size, Good banking habits

** طالبة دراسات عليا -ماجستير- قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد-جامعة تشرين.
Email: fatemajnaid2@gmail.com

*.أستاذ مساعد في قسم إدارة الأعمال-كلية الاقتصاد جامعة تشرين-اللاذقية- سورية
Email: DRMONZER@YAHOO.com

1-مقدمة Introduction:

تعدّ عملية خلق النّقود من العمليات المهمة التي تقوم بها المصارف، فهي ليست مجرد عملية طباعة للنّقود؛ من دون أصل حقيقي، وذلك اعتماداً على آلية الإيداع والإقراض

يشهد العالم متغيرات حديثة ، لعل أهمها هي ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي أثرت على جميع القطاعات بما فيها القطاع المصرفي، الذي يشهد تحولاً من العمل بالشّكل التّقليدي إلى تبني الأعمال الإلكترونيّة المتجسدة في منظومة الدّفع الإلكتروني ، ويمكن النظر الى عملية الدفع الإلكتروني من الجانب الفني بأنها منظومة متكاملة من النظم والبرامج التي توفرها المؤسسات المالية والمصرفية بهدف تسهيل إجراء عمليات الدفع الإلكتروني الأمنة وتعمل هذه المنظومة تحت مظلة من القواعد والقوانين التي تضمن سرية تأمين وحماية هذه العملية

هنا تظهر أهميّة منظومة الدّفع الإلكترونيّ على أنها من أهم الوسائل المستخدمة في خلق النّقود من خلال ما تتيحه من زيادة في حجم الودائع، وتخفيض في نسبة التّسرب النّاتجة عن سحب أصحاب الودائع أموالهم بدلاً عن إيداعها، وذلك يعود إلى درجة الثّقة والأمان العالية التي توفرها المنظومة لتشجيع الأفراد على إيداع الأموال واستخدام المنظومة بشكل أكبر خصوصاً بعد جائحة كورونا وما تركته من صعوبات في التّعامل المالي

2- مشكلة الدراسة Research problem:

من خلال دراسة استطلاعية قامت بها الباحثة على المصارف العامة في محافظة دمشق شملت المصارف التالية: (المصرف التّجاري، المصرف العقاري)، ولدى اطلاعها على وضع حجم الودائع ونسبة التسرب النقدي ودرجة الثقة عند عملاء هذه المصارف بعد تبنيها لمنظومة الدفع الإلكتروني وذلك من خلال مقابلتها لعدد من المسؤولين عن الجانب التّقني في المصارف المذكورة على اعتبار أن هذه المصارف تطبق منظومة الدّفع الإلكتروني قامت بطرح مجموعة من الأسئلة من أهمها:

1. ما مدى نجاح منظومة الدفع الإلكتروني بالشكل الحالي في زيادة نسبة الودائع؟
2. ما مدى نجاح منظومة الدّفع الإلكتروني بالشّكل الحالي في تخفيض نسبة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي؟
3. ما مدى زيادة ثقة العميل بالمصرف بعد استخدام منظومة الدّفع الإلكتروني؟
4. ماهي المعوقات التي واجهتكم عن تطبيق منظومة الدّفع الإلكتروني؟

وقد أتت الإجابات بالشكل الآتي:

– أكد كلا المصرفين أن تطبيق المنظومة ساعد على زيادة ثقة العملاء وزيادة نسبة الودائع وانخفاض التسرب النقدي.

وأتت الإجابات أن الصعوبات التي واجهت المصرف التجاري السوري هي صعوبات فنية وصعوبة في تطوير النظام البنكي ويعود ذلك الى أن نظام هذا المصرف مورده من شركات خارجية رفضت تقديم المساعدة نتيجة الحصار المفروض على سوريا إضافة الى ضعف الإنترنت .

أما المصرف العقاري فقد أكد عدم مواجهته لصعوبات فنية نتيجة تطبيقه تقنيات الكترونية قبل انضمامه للمنظومة والصعوبة الوحيدة التي واجهها هي ضعف انترنت،

مما سبق لاحظت الباحثة وجود زيادة في حجم الودائع وانخفاض نسبة التسرب النقدي في المصارف التي تطبق منظومة الدفع الالكتروني، كما أكدت زيادة ثقة العملاء في المصارف التي تعمل بهذه المنظومة.

ولدى مراجعة الباحثة لأدبيات البحث المتعلقة بالموضوع وجدت الباحثة أن هناك مداخل كثيرة عالجت مشكلة خلق النقود في المصارف من بين تلك المداخل تبني منظومة الدفع الإلكتروني وهذا ما أظهرته نتائج دراسة أمين التي أتت نتائجها لتأكد أهمية التكنولوجيا في زيادة حجم الودائع وثقة العملاء في المصارف(أمين، 2020)

بناء على ما سبق توصلت الباحثة إلى التّساؤل الرّئيسي لمشكلة البحث الآتية:

ما هو دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في خلق النّقود؟

ويتفرع عنه التّساؤلات الفرعيّة الآتية:

- ما هو دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في انتشار العادات المصرفية الجيدة؟
- ما هو دور تبنيّ منظومة الدفع الإلكتروني في زيادة ثقة العملاء؟
- ما هو دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في تخفيض نسبة التّسرب النّقدي؟
- ما هو دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في زيادة حجم الودائع؟

3- أهميّة الدراسة Research importance:

الأهميّة من النّاحية النّظرية:

تنبع أهمية الدراسة من النّاحية النّظرية من كونه يتطرق إلى موضوعين أساسيين هامين، أولهما تسليط الضّوء على أهميّة منظومة الدّفع الإلكتروني وخصوصاً في ظلّ التّطور التّكنولوجي الذي يحصل في العالم ؛ وثانيهما خلق النّقود الذي يجب تكثيف الدّراسات والأبحاث حوله لأهميته البالغة وأثره الكبير في اقتصاديّات البلاد سواء أكان في الوقت الحاضر أو في المستقبل.

الأهميّة من الناحيّة العمليّة:

تنبع الأهميّة العلميّة للبحث انطلاقاً من أهمية قطّاع المصارف، الذي يعد من القّطاعات الأساسيّة في المجتمع، ومن أهمية النتائج والمقترحات التي ستقدمها الباحثة، وإمكانية الاستفادة منها عملياً في حال تمّ تطبيقها في المصارف، كوسيلة لزيادة نسية الودائع وكذلك انخفاض نسبة المخاطر في البنوك وهذا كله يقود إلى خلق النّقود وبالتّالي سيكون تأثيرا إيجابيا على البنوك في الدّرجة الأولى وعلى اقتصاد البلد ككل.

4- أهداف البحث Research Objective:

سيسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

الهدف الرّئيس:

تحديد دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة والخاصة في عملية خلق النّقود فيها.

يتفرع إلى:

1. تحديد دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة والخاصة في انتشار العادات المصرفية الجيدة
2. تحديد دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة والخاصة في زيادة ثقة العملاء.
3. تحديد دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة والخاصة في تخفيض التّسرب النّقدي فيها.
4. تحديد دور تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة والخاصة في زيادة حجم الودائع فيها.

5- الفرضية الرّئيسة:

- لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وعملية خلق النّقود فيها.
- وينبثق من هذه الفرضيّة؛ الفرضيات الفرعيّة الآتية:
- **الفرضيّة الفرعيّة الأولى:**
- لا توجد علاقة مباشرة بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وانتشار العادات المصرفية الجيدة.
- **الفرضيّة الفرعيّة الثّانية:**
- لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة ثقة العميل.
- **الفرضيّة الفرعيّة الثّالثة:**
- لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وانخفاض نسبة التّسرب النّقدي فيها.
- **الفرضيّة الفرعيّة الرابعة:**
- لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة حجم الودائع فيها.

6- الدراسات السابقة:

1-دراسة (McLeay *et al*, 2014) **بعنوان:**

Money creation in the modern economy

العنوان باللغة العربيّة: (خلق المال في الاقتصاد الحديث)

- أهداف الدّراسة:

هدفت الدّراسة إلى تقديم لمحة عامة عن النّقود وأنواعها المختلفة الموجودة في الاقتصاد الحديث، وتتطرق بإيجاز إلى كيفية إنشاء كل نوع من أنواع النّقود، وتسلط الضّوء على كيفية خلق النّقود في الاقتصاد الحديث بمزيد من التّفصيل.

- منهجيّة الدّراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي لتوصيف متغيرات الدّراسة.

- أهم نتائج الدّراسة:

توصلت الدّراسة إلى أنّه لا يتم إنشاء معظم الأموال المتداولة من قبل المطابع التّابعة لبنك إنكلترا، وإنّما من قبل المصارف التّجاريّة إذ تخلق المصارف الأموال كلما أقرضت شخصاً ما أو اشترت أحد الأصول من المستهلكين، وأكدّت أن بنك إنكلترا لا يتحكم بشكل مباشر في كميّة النّقد العام، إضافة ذلك لا يزال قادراً على التأثير على حجم الأموال في الاقتصاد.

2-دراسة (Fatonah , 2018) **بعنوان:**

(A Review of E-Payment system in E-Commerce)

العنوان باللغة العربيّة: (مراجعة لنظام الدّفع الإلكتروني في التّجارة الإلكترونيّة)

- أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى مراجعة الدّراسات المتاحة لأنظمة الدّفع الإلكتروني، بهدف إبراز نطاق نظم الدّفع الإلكتروني والمنهجيّة التي استخدمها الباحثون السّابقون لتحديد الفجوات البحثيّة والتّوصية بالدّراسات المستقبليّة.

- منهجيّة الدّراسة:

استخدم الباحث في هذه الدّراسة تحليل meta، وأجرى مراجعة لما تم إجراؤه بواسطة محرك البحث Google Scholar في يوليو 2018 وقد بلغت الدّراسات 44 بحث أجري على نظام الدّفع الإلكتروني في التّجارة الإلكترونيّة بين عامي 2008-2018 من دول مختلفة.

- أهم نتائج الدّراسة:

أكدت نتائج الدّراسة على الحاجة إلى مزيد من البحوث حول كيفيّة خلق الثّقة في أنظمة الدّفع الإلكترونيّة، واهتمامات العملاء باستخدامها، وأهميّة الأمن في هذه الأنظمة لأنه يمكن أن يؤثر على ثقة المستخدم، إضافة إلى ضرورة القيام بأبحاث حول مستقبل أنظمة الدّفع الإلكترونيّة ومحاولة توليد الحلول للمشاكل الخفيّة المتعلقة بنظام الدّفع الإلكتروني.

3-دراسة (صلاح الدّين أمين، 2020) بعنوان:

دراسة تحليليّة لدور التّكنولوجيا الماليّة للخدمات البنكيّة وعلاقتها بالشّمول الماليّ في ضوء قانون البنوك 2020

- أهداف الدّراسة:

إن الهدف الرّئيس للبحث هو مساعدة القطاع المصرفي في مصر لتبني آليات التّكنولوجيا الماليّة لمواكبة التّطورات العالميّة، وذلك بالاستفادة من التّكنولوجيا الماليّة وتأثيرها على الشّمول الماليّ عن طريق تجارب عالميّة، وتحسين كفاءة القّطاع المصرفيّ كونه عصب الاقتصاد.

- منهجيّة الدّراسة:

دراسة حالة (البنك الأهليّ المصريّ)

اعتمدت الباحثة على المنهج الاستقرائي بعرضها وتحليلها الدّراسات السّابقة التي تناولت التّكنولوجيا الماليّة والشّمول الماليّ، كما استعانت الباحثة بحالة البنك الأهليّ لمعرفة أثر تبني التّكنولوجيا الماليّة على الشّمول الماليّ.

- نتائج الدّراسة:

1-يجب إدخال التّكنولوجيا الماليّة وتطويرها بما يتلاءم مع بيئة العصر الحديث.
2-ارتفاع نسبة قياس الشّمول المالي (نسبة الودائع الجارية تحت الطّلب، نسبة القروض العقاريّة، نسبة بطاقات الائتمان) بعد تطبيق التّكنولوجيا في المصارف .
3-تذبذب نسبتي (القرض الممنوح للأفراد، وودائع الأفراد)، وهو ما يمكن تفسيره أن تلك النّسبتين متعلقتين بشكل أكبر بثقة العملاء ومعتقداتهم من حيث الحرص على الاحتفاظ بالسّيولة، وارتفاع المستوى الاقتصادي للدولة بعد الاستقرار السّياسي.
4-اكدت الدّراسة أنّ التّكنولوجيا الحديثة اسهمت في إبرام العقود في أنحاء العالم بسهولة ويسر وسرعة متناهية.
5-شيوع استخدام التّكنولوجيا بشكل عام على المستوى الدّولي.

4-دراسة (عايش، 2020) بعنوان:

العوامل المحددة لظاهرة التّسرب النّقدي في العراق دراسة تحليليّة للمدة(2004-2018).

- أهداف الدّراسة:

تهدف الدّراسة إلى تحليل ظاهرة التّسرب النّقدي خارج الجهاز المصرفي، ومعرفة مدى تأثير العوامل التي تحدد هذه الظّاهرة الآخذة بالتّزايد في الآونة الأخيرة، ومعرفة العوامل التي تؤثر فيها، مع اقتراح المعالجات والحلول التي تعمل على جذب واستقطاب النّقود إلى داخل الجهاز المصرفي العراقي.

- منهجيّة الدّراسة:

تستخدم الدّراسة المنهج الوصفيّ التّحليلي لتوضيح تأثير العوامل المستقلة على ظاهرة التّسرب النّقدي خارج الجهاز المصرفي العراقي خلال المدة 2004-2018.

- نتائج الدّراسة:

توصلت الدّراسة إلى ضعف مؤشرات الشّمول المالي في العراق نتيجة لضعف مؤشر وصول الخدمات المصرفيّة والماليّة والتي تمثل متطلبات الشّمول المالي، بالإضافة إلى ضعف الوعي المصرفي والثقة لدى الأفراد مما أدى إلى احتفاظهم بالعملة

خارج الجهاز المصرفي، فنتيجة لانخفاض الوعي المصرفي لدى الافراد فإن التّعاملات في المصارف سوف تنخفض، وقد اوصت الدّراسة إلى تبني استراتيجيّة وطنيّة لتعزيز الشّمول المالي تعالج المعوقات التي تواجه تطبيق الشّمول المالي والاستفادة من التّجارب الدّولية في وضع هذه الاستراتيجيّة للوصول إلى الشّمول الرّقمي وخصوصاً في الآونة الأخيرة مع تفشي جائحة كورونا ورغبة الأفراد بالتّوجه نحو استخدام المحافظ الإلكترونيّة وتطبيقات الأجهزة الذّكية في إجراء المعاملات اليوميّة.

7- منهجيّة الدراسة Research methodology:

ستعتمد الباحثة على المقاربة الاستنباطيّة كطريقة عامة للتفكير، كما ستعتمد الباحثة على المنهج الوصفي لتوصيف المفاهيم الخاصة بالدراسة وتحليل البيانات الأولية والثّانوية الّتي ستقوم الباحثة بجمعها من خلال الرّجوع إلى المصادر المختلفة، من كتب ودوريات ومقالات علمية، واعتماداً على أحدث الأبحاث والدراسات العربية منها والأجنبية، إضافة إلى الاستبانة التي سيتم تصميمها بالاستعانة ببعض الّدراسات السّابقة، وبالاعتماد على مقياس ليكرات الخماسي في تصميمها وبرنامج **SPSS** نسخة **2020** في تحليلها.

8- مجتمع وعينة الدراسة:

مجتمع الدراسة:

تمثل مجتمع الدراسة بجميع العاملين في قسم الخدمات الإلكتروني في المصارف محل الدراسة في الفرع الرئيس في محافظة دمشق.

عينة الدراسة:

اعتمدت الباحثة على أسلوب الحصر الشامل لجميع الموظفين في قسم الخدمات الإلكتروني، حيث بلغ عدد الموظفين في المصارف محل الدراسة 79 موظف على الشكل الآتي:

57 موظف في المصرف التجاري،22موظف في المصرف العقاري.

تم توزيع الاستبانة عن طريق مديري الدفع الالكتروني في المصارف أو معاونيهم، حيث تم استرداد الاستبانات بالكامل وكانت جميعها قابلة للتحليل الاحصائي، كما في الجدول (1) الآتي:

Case Processing Summary			
		N	%
Cases	Valid	79	100.0
	Excluded[a]	0	.0
	Total	79	100.0
a. Listwise deletion based on all variables in the procedure.			

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

9- الاطار النظري:

مفهوم خلق النقود: إن خلق النقود يتم بالدرجة الأولى عبر المصارف التجارية، وإن فكرة خلق أو توليد النقود أو ما يسمى ب(money creation) تشير إلى أن المصارف التجارية تستطيع أن تخلق ودائع إضافية تسمى الودائع المشتقة غير تلك الودائع الأصلية أو الفعلية الموجودة لديها؛ مما يعني أن المصارف لا تقدم قروضاً للجمهور من ودائع تحوزها فحسب بل تقدم من ودائع ليس لها وجود لديها أي أنها تخلق هذه الودائع خلقاً على شكل حسابات جارية، (هندي،1984،ص6)بالتالي تعرف عملية خلق النقود بأنها اشتقاق البنوك من الودائع الجارية (تحت الطلب) نقودا ائتمانية من خلال تسجيلها في حسابات للعملاء على ذمة البنك وضمانه، حيث يتم ذلك بعد حسم الاحتياطي الإلزامي من كل إيداع نقدي حقيقي وحق التصرف بما تبقّى منه واعتباره وديعة جديدة يحسم منها الاحتياطي الالزامي، ثم تعامل باعتبارها وديعة جديدة يتم تداولها عن طريق الشيكات أو القيود الحسابية لصالح المتعاملين (العتوم،2018، ص4643)

مفهوم منظومة الدفع الإلكترونية: حيث بات مفهوم منظومة الدفع الإلكتروني حديث العصر، إذ اجتاحت هذه المنظومة مختلف المجالات الاقتصادية والمالية، خاصة بعد شيوع التجارة الإلكترونية في معظم دول العالم. ويزايد الاهتمام في الآونة الأخيرة بتطوير أنظمة الدفع الالكتروني وأدواته المتمثلة ببطاقات الدفع بكافة أنواعها، والشيكات والمحافظ الإلكترونية والنقود الالكترونية، وقنواته كخدمة الإنترنت المصرفي، والهاتف

المصرفي، وأجهزة الصراف الآلية، ونقاط البيع وغيرها(صابوني،2021،ص4). تزداد أهمية نظام الدفع الإلكتروني لأنه يشكل عاملاً أساسياً في التطور الاقتصادي بفعل التطور العلمي والتقني نظراً لاستخدامه في تسهيل المبادلات والمعاملات المالية والتجارية بما يحقق الأهداف المخطط لها في الاقتصاديات الوطنية بصفة عامة والقطاع المصرفي بصفة خاصة، بسب قدرته من جهة على إجراء وتسوية الصفقات بسهولة وتحقيق للبنوك عوائد وأرباح وتقليل التكاليف والأخطار ومن جهة أخرى تحقيقه رضا العملاء وراحتهم، مما ينعكس بشكل إيجابي على جميع الأطراف (زواش، 2011،ص2) وبذلك يمكن القول أن هناك ثلاث عوامل تحفز تطوير أنظمة الدفع الإلكتروني: خفض تكاليف التشغيل ومعالجة المدفوعات، وتنامي التجارة عبر الإنترنت وانخفاض تكاليف التكنولوجيا (abrazhevich,200K,p4).

وبناء على ما سبق فإن الباحثة ترى أن أنظمة الدفع الالكتروني أتت كتطور طبيعي بما يتماشى مع التطورات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجيا، حيث لم تعد رفاهية أنما ضرورة ملحة على المصارف تبنيها والا سوف تواجه الكثير من المشاكل التي سوف تنعكس على جميع قطاعتها.

10- لمحة عن المصارف محل الدراسة:

1.10 -المصرف التجاري[1]:

نبذة عن المصرف

أحدث المصرف التجاري السوري بموجب المرسوم التشريعي رقم 913 تاريخ 29/10/1966 وبلغ رأسماله عند إحداثه مائة وخمسون مليون ليرة سورية، وبموجب المرسوم التشريعي الصادر برقم 35 لعام 2006 والخاص بالمصرف التجاري السوري تم رفع رأسمال المصرف إلى سبعين مليار ليرة سورية. كما يعد المصرف التجاري أكبر المؤسسات المصرفية في القطر حيث تقدر حصته من الميزانية العمومية للقطاع المصرفي بنحو 80% ويستحوذ على أكثر من 70% من نشاط الإيداع والإقراض في السوق المحلية.

الخدمات الإلكترونية:

1-دفع الفواتير . 2-التحويل بين حسابين. 3-الاستعلام عن الرصيد.
4-كشف حساب. 5-تسديد الأقساط.

1- https://eservices.cbs-bank.sy/

2.10- المصرف العقاري[2]:

نبذة عن المصرف:

تأسس المصرف عام 1966 كمؤسسة عامة برأسمال 15 مليون ليرة سورية تم زيادة رأسماله الاسمي ليصبح 10 مليار ليرة سورية، للمصرف 46 فرعاً ومكتباً في سورية، استطاع المصرف أن يلعب دوراً فعالاً ورائداً في دعم الحركة العمرانية والاقتصادية في البلاد.

الخدمات الإلكترونية: 1-إدارة الحساب عبر الانترنت. 2-تسديد الفواتير. 3-تسديد الأقساط.

11- أداة الدراسة.

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كأداة للدراسة بالإضافة إلى تدعيم هذه الاستبانة ببعض المقابلات مع مدراء الدفع الإلكتروني في المصارف محل الدراسة، قسمت الاستبانة إلى ثلاثة أقسام:

1.11- القسم الأول: توصيف المتغيرات الديموغرافية.

1.1.11- توزيع عينة الدراسة حسب النوع:

الجدول(2) توزيع عينة الدراسة حسب النوع

الجنس					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ذكر	26	32.9	32.9	32.9
	أنثى	53	67.1	67.1	100.0
	Total	79	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

من الجدول لاحظت الباحثة أن هناك ارتفاعاً بعدد الإناث حيث بلغ (53) بنسبة(67.1%) من الحجم الكلي للعينة، وانخفاضاً بعدد الذكور بنسبة (32.9%) من الحجم الكلي للعينة. أي نسبة الإناث أعلى من نسبة الذكور بنسبة(34.2%).

2- https://eservices.reb-sy.com/

2.1.11 - توزيع عينة الدراسة حسب العمر:

الجدول(3) توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 25	3	3.8	3.8	3.8
	من 25 إلى 45	61	77.2	77.2	81.0
	فوق 45	15	19.0	19.0	100.0
	Total	79	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

من الجدول لاحظت الباحثة أن الموظفين الذين تقل أعمارهم عن 25 يبلغ عددهم (3) بنسبة (3.8%) أما الموظفين الذين تتراوح أعمارهم بين 25 إلى 45 بلغ عددهم (61) حيث شكل هذا العدد أكبر نسبة بلغت (77.2%) أما الموظفين فوق 45 بلغت نسبتهم (19.0%)

3.1.11- توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة التي يشغلها:

الجدول(4) توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة التي يشغلها

الوظيفة التي تشغلها					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	إدارة عليا	3	3.8	3.8	3.8
	إدارة وسطى	31	39.2	39.2	43.0
	إدارة تشغيلية	45	57.0	57.0	100.0
	Total	79	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss20

من الجدول لاحظت الباحثة أن عدد العاملين في الإدارة العليا بلغ(3) أما الإدارة الوسطى بلغ (31) وكان العدد الأكبر للإدارة التشغيلية (45) حيث بلغت نسبتها (57.0%)

4.1.11- توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي:

الجدول(5) توزيع عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعلمي					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	ماجستير	5	6.3	6.3	6.3
	شهادة جامعية	38	48.1	48.1	54.4
	غير ذلك	36	45.6	45.6	100.0
	Total	79	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20.

من الجدول لاحظت الباحثة أن الموظفين الحاصلين على درجة الماجستير عددهم (5) بنسبة (6.3%) أما الحاصلين على شهادة جامعية (38) وشكلت أعلى نسبة وقدرها (48.1%).

5.1.11- توزيع عينة الدراسة حسب مدة الخدمة:

الجدول(6) توزيع عينة الدراسة حسب مدة الخدمة

مدة الخدمة في المصرف					
		Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid	أقل من 2 سنة	16	20.3	20.3	20.3
	من 2 إلى 8 سنوات	30	38.0	38.0	58.2
	فوق 8 سنوات	33	41.8	41.8	100.0
	Total	79	100.0	100.0	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

من الجدول لاحظت الباحثة أن النسبة الأعلى من الموظفين هم الذين تفوق خدمتهم 8 سنوات بنسبة(41.8%) أما أقل نسبة كانت للموظفين الذين يملكون أقل من 2 سنة بنسبة(20.3%)

2.11 – القسم الثاني: دراسة ثبات وصدق المقياس.

11 .2. 1 دراسة ثبات المقياس

أ- معامل ألفا كرونباخ لجميع عبارات الاستبانة معاً

قامت الباحثة باستخدام معامل ألفا كرونباخ لحساب ثبات المقياس (غدير، 2012،ص234-246)، حيث تم حساب معامل كرونباخ لحساب ثبات عبارات الاستبانة جميعها.

الجدول(7) معامل ألفا كرونباخ لجميع العبارات

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.915	37

المصدر: نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يظهر الجدول أن قيمة ثبات معامل الثبات ألفا كرونباخ لجميع العبارات الخاصة بالاستبانة قد بلغت (915 .0) (معامل ثبات جيد جداً) وهي أكبر من (0,60) وهذا يدل على أن جميع العبارات تتمتع بثبات جيد ولا داعي لحذف أية عبارة.

ب- الإحصاءات الكاملة لمعاملات الثبات والتمييز لكل عبارة.

الجدول (8) الإحصاءات الكاملة لمعاملات الثبات والتمييز لكل فقرة

	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
متوسط منظومة الدفع الإلكتروني	.924	.956
متوسط انتشار العادات المصرفية الجيدة	.847	.961
متوسط ثقة العملاء	.821	.962
متوسط التسرب النقدي	.766	.966
متوسط حجم الودائع	.826	.962

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

حيث يظهر أن جميع الفقرات تتمتع بثبات جيد حيث أن جميع قيم عمود (Corrected Item-Total Correlation) أكبر من 0,19

كما أن جميع العبارات تتمتع بثبات جيد حيث أن جميع قيم عمود (Corrected Item–Total Correlation) أكبر من 0,19 وبالتالي لا داعي لحذف أي عبارة. الملحق رقم(1)

2.2.11 – دراسة صدق المقياس:لاختبار

صدق محتوى فقرات الاستبانة، قامت الباحثة بإيجاد معاملات الارتباط (مصفوفة الارتباط) بين متوسط العبارات التي تمثل كل محور على حدة والمتوسط الكلي للمحاور مجتمعة وذلك لاختبار صدق محتو فقرات الدراسة وكانت النتيجة كالآتي:

الجدول(9) صدق المحتوى

Correlations							
		متوسط1	متوسط2	متوسط3	متوسط4	متوسط5	متوسطtotal
متوسط1	Pearson Correlation	1	.895**	.789**	.699**	.798**	.945**
	Sig. (2-tailed)		.000	.000	.000	.000	.000
	N	79	79	79	79	79	79
متوسط2	Pearson Correlation	.895**	1	.733**	.555**	.723**	.889**
	Sig. (2-tailed)	.000		.000	.000	.000	.000
	N	79	79	79	79	79	79
متوسط3	Pearson Correlation	.789**	.733**	1	.675**	.611**	.873**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000		.000	.000	.000
	N	79	79	79	79	79	79
متوسط4	Pearson Correlation	.699**	.555**	.675**	1	.727**	.830**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000		.000	.000
	N	79	79	79	79	79	79
متوسط5	Pearson Correlation	.798**	.723**	.611**	.727**	1	.868**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000		.000
	N	79	79	79	79	79	79
متوسطtotal	Pearson Correlation	.945**	.889**	.873**	.830**	.868**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.000	
	N	79	79	79	79	79	79
**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).							

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يشير الجدول إلى أن هناك ثبات داخلي مقبول ودال إحصائياً لأن قيمة احتمال الدالة

(sig= p < a=0,01) وهذا يدل على وجود أثر بين متوسطات المتغيرات، مما يدل على صدق المقياس، وبذلك تكون الباحثة قد تأكدت من صدق وثبات فقرات الاستبانة وبذلك أصبحت الاستبانة صالحة للتطبيق على العينة المدروسة.

3 .11 – القسم الثالث: الإحصاءات الوصفية

قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بكل محور وكانت النتائج كالآتي:

الجدول(10) متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بكل محور

	Mean	Std. Deviation
تعد نظم الدفع الإلكترونية من أهم القنوات التي يتم من خلالها تحويل النقود بين المؤسسات المصرفية والمالية.	4.16	.706
يسمح نظام الدفع الإلكتروني بدفع قيم السلع والخدمات بصورة سلسة وآمنة.	4.06	.757
تعتمد كفاءة التعاملات المالية وبشكل كبير على نظم الدفع الإلكترونية	4.11	.660
تسهل نظم الدفع الإلكتروني التعاملات المالية، لتلبية احتياجات السوق حالياً ومستقبلاً.	4.24	.702
تسهم نظم الدفع الإلكترونية في تقليل حجم النقد المتداول يدوياً وتوفير معلومات شاملة عن إدارة النقد	4.25	.707
يمتلك العملاء معرفة جيدة بطبيعة الخدمات غير التقليدية(الإلكترونية) لدى المصارف.	4.04	.542
يدرك العملاء بأن وضع المصرف للضوابط اللازمة للخدمات الالكترونية التي يقدمها هي لغرض تلبية متطلباته واحتياجاته.	4.27	.693
تتوافر المهارات الكافية لدى المصرف للتعامل مع أحدث التطورات التكنولوجية للعمليات المصرفية	4.23	.598
يبدي عملاء المصرف استعدادهم لمواكبة التغيير الحاصل في العمل المصرفي الإلكتروني.	4.18	.694
من السهل أحداث تغيير في ثقافة العملاء اتجاه العمل المصرفي الإلكتروني.	3.99	.689
يتمتع العملاء بدرجة من النضج والوعي اتجاه العمل المصرفي الإلكتروني.	4.24	.645
يفضل عملاء المصارف ممارسة عمليات الصيرفة الإلكترونية بشكل أكبر من عمليات الصيرفة التقليدية	4.00	.847
يسهم موظفو المصرف في زيادة الوعي المصرفي من خلال التعريف بكل الخدمات المتاحة لديهم.	4.14	.747
توجد إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء	4.18	.712
يتم اجراء الصيانة الدورية للنظام لتحقيق الأمن والسلامة	4.23	.619
تقوم الإدارة بمتابعة فحص مكونات امن النظام والتأكد من سلامة البيانات	4.18	.636
تتوافر كفاءات وخبرات عالية في أداء العمليات المصرفية والإلكترونية	4.09	.788
لا يوجد اختراقات لمواقع البنك على الشبكة	4.19	.818
يوجد أنظمة تشفير وترميز ذات تقنيات متطورة خاصة مع تعاظم جرائم الكمبيوتر والانترنت والتعدي على البيانات والمعلومات	4.00	.816
(برامج تعمل كوسيط لحماية قواعد البيانات من (Fire wall)تتوافر وسائل الحماية التقنية كجدار النار الاختراق) وكلمات السر والتشفير.	4.04	.792
يتم التأمين على الاختراقات الداخلية والخارجية لأنظمة المعلومات التكنولوجية للتقليل من مستوى المخاطر التي قد يتحملها المصرف في ظل عمليات الصيرفة الإلكترونية	3.91	.664
تتوافر شبكات اتصالات وشبكات إلكترونية تربط المصارف مع بعضها البعض.	3.86	.615
تتوافر خدمات مالية متنوعة تشمل دفع الفواتير إلكترونياً وعرض الأرصدة المالية	4.14	.635
تتوافر التقنيات الإلكترونية الحديثة التي تمكن العميل من القيام بالعمليات المصرفية التي يحتاجها من حسابة الجاري في المصرف.	3.92	.747

.707	4.01	.تواكب المصارف السورية التطورات التكنولوجية بحيث يتم الحصول على أحدث الأجهزة والبرامج
.788	3.91	.يطبق المصرف مشاريع الشراكة والتعاون المعلوماتي
.899	4.01	يوجد تكامل بين خدمات المصارف السورية بحيث يؤدي هذا التكامل إلى زيادة كفاءة الخدمات المقدمة
.826	3.90	يوجد تعاون مشترك بين المصارف السورية بشأن توسيع نطاق مشاركتها في تنفيذ العمليات المصرفية .الإلكترونية
.759	4.04	.تتوافق الشراكات بين المصارف السورية مع المستجدات الحديثة لمتطلبات عمليات الدفع الإلكتروني
.709	4.10	يجري المصرف تعاملات سهلة وسريعة
.488	4.38	يوجد موقع الكتروني للمصرف على الانترنت
.667	4.06	يقوم المصرف بالحملات الإعلانية لتوعية عملائه حول الدفع الإلكتروني وخصائصه
.670	4.01	يقوم المصرف بتقديم خدمات متنوعة
.672	4.10	يقدم المصرف خدمات ذات جودة عالية عن طريق الانترنت
.624	3.91	يتم تطوير أدوات الصيرفة الإلكترونية وتحديد خصائصها وقنوات التوزيع المناسبة لها بشكل دوري
.672	4.10	يقوم المصرف بدورات تدريبية للموظفين لتطوير قدراتهم من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل
.667	4.06	.يتيح المصرف إمكانية الوصول إلى الخدمات في أي وقت ومكان
		Valid N (listwise)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

تلاحظ الباحثة من الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بكل محور جميعها أكبر من متوسط المقياس 3، وهو ما يشير إلى التقييم الجيد بالنسبة لجميع عبارات الاستبانة.

وبالتالي كان متوسط إجابات أفراد العينة على جميع عبارات الاستبانة الخاصة بالمتغير المستقل وأبعاد المتغير التابع تتجه نحو الموافقة والتقييم الجيد لهذه العبارات، حيث حصلت جميعها على متوسط أعلى من (3).

4.11- القسم الرابع: اختبار الفرضيات.

اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

لا توجد علاقة مباشرة بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وانتشار العادات المصرفية الجيدة.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: العادات المصرفية الجيدة، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسطات المحسوبة ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت(**One-Sample Statistics**)،ثم قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار لهذه الفرضية وهذا ما بينه الآتي:

الجدول(11) **One-Sample Statistics**

One-Sample Statistics				
	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط2	79	4.1345	.41640	.04685

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

الجدول(12) **One-Sample Test**

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط2	24.216	78	.000	1.13449	1.0412	1.2278

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور العادات المصرفية الجيدة قد بلغ (4.1345)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه الموافقة على انتشار العادات المصرفية الجيدة لدى العملاء في المصارف محل الدراسة.

ويتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig=0.000) أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05) وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى.

الجدول(13)

Model Summary

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.895[a]	.801	.798	.18708

a. Predictors: (Constant), متوسط1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R=0.895)، مما يعني أن العلاقة طردية وجيدة بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني والعادات المصرفية الجيدة في المصارف محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد (مربع معامل الارتباط)

(0.801) مما يعني أن تبني منظومة الدفع يؤثر تقريباً بنسبة (80%) في انتشار العادات المصرفية الجيدة، وكانت قيمة احتمال الدلالة (Sig=0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة(0.05) وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الأولى: لا توجد علاقة مباشرة بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وانتشار العادات المصرفية الجيدة.

وقبول الفرضية البديلة التي تقول: توجد علاقة مباشرة بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وانتشار العادات المصرفية الجيدة.

اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثّانية:

لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة ثقة العميل.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: ثقة العملاء، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسطات المحسوبة ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت(**One-Sample Statistics**)، ثم قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار لهذه الفرضية وهذا ما بينه الآتي:

الجدول(14) **One-Sample Statistics**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط3	79	4.1013	.40829	.04594

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

الجدول(15) **One-Sample Test**

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط3	23.974	78	.000	1.10127	1.0098	1.1927

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور ثقة العملاء قد بلغ (4.1013)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه الموافقة على زيادة ثقة العملاء في المصارف محل الدراسة.

ويتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig=0.000) أصغر من مستوى الدلالة (a=0.05) وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية.

الجدول(16) **Model Summary**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.789[a]	.622	.617	.25256

a. Predictors: (Constant), 1متوسط

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R=0. 789)، مما يعني أن العلاقة طردية وجيدة بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني وثقة العملاء في المصارف محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد (مربع معامل الارتباط) (0.622) مما يعني أن تبني منظومة الدفع يؤثر تقريباً بنسبة (61%) في زيادة ثقة العملاء، وكانت قيمة احتمال الدلالة (Sig=0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة(0.05) وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثانية: لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة ثقة العميل.

وقبول الفرضية البديلة التي تقول: توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة ثقة العميل.

<u>اختبار الفرضيّة الفرعيّة الثالثة:</u>

لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وانخفاض نسبة التّسرب النّقدي فيها.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: التّسرب النّقدي ، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسطات المحسوبة

ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت(**One-Sample Statistics**)، ثم قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار لهذه الفرضية وهذا ما بينه الآتي:

الجدول(17) **One-Sample Statistics**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط4	79	3.9747	.38313	.04311

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

الجدول(18) **One-Sample Test**

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	Df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط4	22.612	78	.000	.97468	.8889	1.0605

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور التسرب النقدي قد بلغ(3.9747)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه الموافقة والتقييم الإيجابي لانخفاض التسرب النقدي خارج المصرف في المصارف محل الدراسة.

ويتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig=0.000) أصغر من مستوى الدلالة(a=0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة القائلة: لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وانخفاض نسبة التّسرب النّقدي فيها.

الجدول(19) **Model Summary**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.699[a]	.488	.481	.27590

a. Predictors: (Constant), متوسط1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R=0. 699)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية بين تبني منظومة الدفع الإلكترونية وانخفاض نسبة التسرب النقدي في المصارف محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ(0.488)، وهو ما يعني أن المتغير المستقل يفسر تقريباً 48 % من المتغير التابع، وقيمة احتمالية الدلالة (Sig=0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة(0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الثالثة، وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكننا القول: توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وانخفاض نسبة التّسرب النّقدي فيها.

اختبار الفرضيّة الفرعيّة الرابعة:

لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة حجم الودائع فيها.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: حجم الودائع، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسطات المحسوبة ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت(**One-Sample Statistics**)، ثم قامت الباحثة بإجراء تحليل الانحدار لهذه الفرضية وهذا ما بينه الآتي:

الجدول(20) **One-Sample Statistics**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسط5	79	4.0918	.34303	.03859

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

الجدول(21) **One-Sample Test**

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسط5	28.288	78	.000	1.09177	1.0149	1.1686

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يبين الجدول السابق أن متوسط إجابات أفراد العينة على محور حجم الودائع قد بلغ(4.0918)، وهو ما يعني أن إجابات أفراد العينة تميل باتجاه الموافقة والتقييم لزيادة حجم الودائع في المصارف محل الدراسة.

ويتضح من الجدول أن القيمة الاحتمالية (Sig=0.000) أصغر من مستوى الدلالة(a=0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة القائلة: لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة حجم الودائع.

الجدول(22) **Model Summary**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.798[a]	.638	.633	.20787

a. Predictors: (Constant), متوسط1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R=0. 798)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية بين تبني منظومة الدفع الإلكترونية وزيادة حجم الودائع في المصارف محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ (0.638)، وهو ما يعني أن المتغير المستقل يفسر 63% من المتغير التابع، وقيمة احتمالية الدلالة (Sig=0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة(0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكننا القول:

توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وزيادة حجم الودائع فيها.

اختبار الفرضيّة الرئيسة:

لا توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وعملية خلق النّقود فيها.

لاختبار هذه الفرضية قامت الباحثة بحساب متوسط إجابات أفراد العينة على العبارات الخاصة بمحور: منظومة الدفع الإلكتروني، ومن ثم اختبار وجود فرق بين المتوسطات المحسوبة ومتوسط الحياد باستخدام اختبار ستودينت(**One-Sample Statistics**)، وهذا ما بينه الجدول الآتي:

الجدول(23) **One-Sample Statistics**

One-Sample Statistics

	N	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean
متوسطtotal	79	4.0879	.35048	.03943

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

الجدول(24) **One-Sample Test**

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
متوسطtotal	27.590	78	.000	1.08792	1.0094	1.1664

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

لاحظت الباحثة من الجدول أن (Sig=0.000) وهي أصغر من احتمال الدلالة a والذي يبلغ (0.05) وهذا يعني وجود فرق جوهري بين تلك المتوسطات وبين المتوسط الحيادي 3، والمتوسط الإجمالي الكلي(4.0879) وهو أكبر من المتوسط الحيادي، وبالتالي نرفض الفرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة القائلة: توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وعملية خلق النّقود فيها.

الجدول(25) **Model Summary**

Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.919[a]	.844	.842	.13373

a. Predictors: (Constant), متوسط1

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج التحليل الإحصائي باستخدام spss 20

يتضح من الجدول أن قيمة معامل الارتباط (R=0. 919)، مما يعني أن العلاقة طردية وقوية بين تبني منظومة الدفع الإلكترونية وعملية خلق النقود في المصارف محل الدراسة، كما يبين الجدول السابق أن قيمة معامل التحديد تبلغ(0.844)، وهو ما يعني أن المتغير المستقل يفسر 84% من المتغير التابع، وقيمة احتمالية الدلالة (Sig=0.000) وهي أصغر من مستوى الدلالة(0.05)، وهو ما يعني رفض الفرضية الفرعية الرابعة، وقبول الفرضية البديلة، لذا يمكننا القول:

توجد علاقة مباشرة بين تبنيّ منظومة الدّفع الإلكتروني في المصارف العامة وعملية خلق النقود

-المقابلات

لتأكيد ما وصلت إليه الباحثة في التحليل الاحصائي للاستبانة الموزعة على قسم الخدمات الإلكترونية في المصارف محل الدراسة بالاعتماد على برنامج spss ، قامت الباحثة بإجراء بعض المقابلات مع المسؤولين عن قسم الخدمات الإلكتروني في المصارف الآتية:

المصرف التجاري السوري:

س1: ما سبب تبني الدفع الإلكتروني من قبل مصرفك؟

ج1: لوحظ تبني الدفع الإلكتروني بشكل كبير من قبل الحكومة والقطاعات الاقتصادية المختلفة لذلك توجه المصرف لتبنيه، إضافةً إلى أهميته في تسهيل المعاملات النقدية التي باتت تعاملات ضخمة جداً نتيجة انخفاض القوة الشرائية حيث أصبحت السيولة النقدية في يد المواطن ضخمة جداً، إضافة إلى دورها في تسريع المعاملات وتبسيطها لأن الدفع الإلكتروني يختصر الكثير من الوقت للمواطن ويخفف الجهد على القطاع

العام والخاص وتخفيف العبء على المواصلات بالإضافة إلى دوره المهم في تخفيف عبء الورقيات لأن لها تكلفة عالية حيث أن الحكومة الناجحة هي الحكومة التي تتجه للعمل دون أوراق.

س2: هل لتبني الدفع الإلكتروني دور في زيادة حجم الودائع؟

ج2: نحن كمصرف تجاري نستحوذ على القسم الأكبر من القطاع المصرفي بين المصارف العامة والخاصة ومع ذلك لا يمكننا تحديد إذا كان للمنظومة الدور الأكبر في زيادة حجم الودائع مع التأكيد أن لها دور إيجابي على حجم الودائع ولكن لا يظهر مدى تأثيرها في فترة قصيرة لأن هذا يحتاج لدراسة بيانات لأكثر من سنة ولا يمكننا تحديد دورها بشكل دقيق في هذه الفترة بسبب تزامن تطبيق الدفع الإلكتروني في المصرف مع قرار البنك المركزي برفع الحد الأدنى لأسعار الفوائد ولكن أثرها سوف يظهر لأننا نعمل على تفعيل المنظومة بشكل أوسع.

س3: هل لتبني الدفع الإلكتروني دور في تقليل نسبة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي؟

ج3: كان للمنظومة دور كبير في تقليل التسرب النقدي حيث أن كتلة التحويلات النقدية عن طريق المنظومة بين المصارف كانت هائلة وهذا حافظ على النقد داخل القطاع المصرفي.

س4: هل لتبني الدفع الإلكتروني دور في زيادة ثقة العملاء؟

ج4: إن ثقة العملاء ترتبط بالشريحة المستهدفة حيث يوجد شريحة واعية بالخدمات المقدمة عن طريق منظومة الدفع الإلكتروني وهذه الشريحة زادت ثقتها بالمصرف بعد تطبيقه للمنظومة لكن هناك بعض الشرائح مثل: كبار السن والفئات ذات المستوى التعليمي المنخفض لم تكسب المنظومة ثقتهم حتى الوقت الحاضر لكننا نعمل على توعية هذه الفئة بأهمية المنظومة ونحن متفائلون أنه خلال عدة سنوات سيتحول العمل في القطر بشكل كامل إلى عمل إلكتروني.

س5: ما هي الأهداف المستقبلية للمصرف المتعلقة بمنظومة الدفع الإلكتروني؟

ج5: التوسع في عمل المنظومة حيث نعمل على تطبيق كل الخدمات الممكن القيام بها إلكترونياً بحيث يصبح أغلب أعمال المواطنين عن طريق الانترنت.

المصرف العقاري:

س1: ما سبب تبني الدفع الإلكتروني من قبل مصرفك؟

ج1: لأنه اتجاه عالمي ويساعد في التخفيف من اهتلاك الأوراق النقدية ويساعد السلطات على مراقبة حركة النقد(العرض والطلب) إضافةً إلى أنه يوفر الكثير من الجهد والتكاليف على المتعاملين حيث يسهل المعاملات التجارية والمالية.

س2: هل لتبني الدفع الإلكتروني دور في زيادة حجم الودائع؟

ج2: من المفترض نعم حيث أنه من المتوقع مستقبلاً إذا تم تفعيل الدفع الإلكتروني بشكل أوسع وأكثر فاعلية ستظهر زيادة في حجم الودائع.

س3: هل لتبني الدفع الإلكتروني دور في تقليل نسبة التسرب النقدي خارج الجهاز المصرفي؟

ج3: من المفترض نعم.

س4: هل لتبني الدفع الإلكتروني دور في زيادة ثقة العملاء؟

ج4: الدفع الإلكتروني ثقافة تحتاج إلى تسويق وتحتاج لقناعة لدى المتعاملين حيث نلاحظ في الفترة الحالية أنه لم يتم استيعاب أهمية منظومة الدفع بشكل كامل من قبل المتعاملين إضافةً لجهل طريقة استخدامها وهذا ما أثر على ثقة المتعاملين إلا أننا نأمل في الفترة القادمة زيادة ثقة الزبائن بمنظومة الدفع الإلكتروني.

س5: ما هي الأهداف المستقبلية للمصرف المتعلقة بمنظومة الدفع الإلكتروني؟

ج5: التوسع إلى أقصى حد للربط مع جميع الشركات العاملة ضمن منظومة الدفع الإلكتروني بالإضافة إلى أننا سوف نقوم بحملات إعلانية لتحفيز الناس لفتح حسابات مصرفية.

10- الاستنتاجات:

بناء على الدراسة العلمية واختبار فرضيات الدراسة، توصلت الباحثة إلى النتائج الآتية:

1- يوجد علاقة طردية بين منظومة الدفع الإلكتروني وانتشار العادات المصرفية الجيدة

2- يوجد علاقة طردية بين منظومة الدفع الإلكتروني وزيادة ثقة العملاء.

3- يوجد علاقة طردية بين منظومة الدفع الإلكتروني وانخفاض التسرب النقدي.

4- يوجد علاقة طردية بين منظومة الدفع الإلكتروني وازدياد حجم الودائع.

5- يوجد علاقة طردية بين تبني منظومة الدفع الإلكتروني وعملية خلق النقود.

6- منظومة الدفع الإلكتروني منظومة حديثة نسبياً في سوريا لكن جميع المصارف محل الدراسة تعمل على تطوير هذه المنظومة والعمل على زيادة فاعليتها

7- لمنظومة الدفع الإلكتروني دور إيجابي على جميع أبعاد عملية خلق النقود.

11- التوصيات:

بناء على النتائج التي توصلت إليها الباحثة فإنها توصي بما يلي:

1- العمل على نشر ثقافة الدفع الإلكتروني وزيادة ثقة العملاء بالخدمات الإلكترونية من خلال الترويج لأهمية هذه الخدمات والمزايا التي تقدمها للعميل والمصرف.

2- التوسع بعمل منظومة الدفع الإلكتروني لتشمل كامل الخدمات التي يقدمها المصرف.

3- التشابك بين المصارف إضافة إلى التشابك مع جميع الشركات التي تعمل من خلال منظومة الدفع الإلكتروني.

4- تعزيز وسائل الحماية المتبعة من قبل المصارف

5- العمل على تبسيط طرق الدفع الإلكتروني بحيث يسهل استخدامها من قبل جميع الفئات العمرية.

12- المقترحات:

1- القيام بدراسات كمية دقيقة لدور منظومة الدفع الإلكتروني على حجم الودائع.

2 القيام بدراسات كمية دقيقة لدور منظومة الدفع الإلكتروني على التسرب النقدي.

3- القيام بدراسة عن آثر ثقة العملاء في منظومة الدفع الإلكتروني من وجهة نظر العملاء.

13- الخاتمة.

بعد أن قامت الباحثة باستعراض المفاهيم النظرية، وأجرت الدراسة العملية، يتضح الدور الكبير لتبني منظومة الدفع الإلكتروني في عملية خلق النقود في المصارف محل الدراسة، وهو ما تم التأكد منه من خلال نتائج الدراسة، وبالتالي ينتظر من القائمين على منظومة الدفع في المصارف العمل على تطوير هذه المنظومة لتأخذ دورها الفعال كما يجب التركيز على فكرة خلق النقود ضمن هذه المصارف وعلى الدور الفعال لمنظومة الدفع الإلكتروني على عملية خلق النقود.

14- المراجع

- Fatonah, S. Yulandari, A and Wibowo, F. (2018). A Review of E-Payment System in E-Commerce. Journal of Physics: Conference Series PAPER. Series 1140 ,012033.

-McLeay, M. Radia, A and Thomas, R. (2014). Money creation in the modern economy. *Bank of England*, 18:48:47.

-Abrazhevich, D 2004- Electronic payment systems: a user-centered perspective and interaction design, techische universiteit Eindhoven, proefschrift, the Netherlands.

-retrieved 23/11/2022.https://eservices.cbs-bank.sy/

-retrieved 23/11/2022.https://eservices.reb-sy.com/

-زواش، زهير 2011- دور منظومة الدفع الإلكتروني في تحسين المعاملات المصرفية ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن المهيدي-أم البواقي، الجزائر.

-صابوني، جميل2021- دور منظومة الدفع الالكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، مجلة جامعة دمشق للعلوم القانونية- المجلد(1)- العدد(1).

-العتوم، عامر.(2018).خلق النقود دراسة تحليلية من منظور إقتصادي إسلامي. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية جامعة اليرموك. مجلة كلية الشريعة والقانون. المجلد20، العدد6، الصفحة 4672-4631.

- هندي، منير صالح. (1984). ادارة البنوك التجارية. المكتب العربي الحديث، الاسكندرية، مصر، ص6.

-صلاح الدين أمين، رحاب. (2021). دراسة تحليلية لدور التكنولوجيا المالية للخدمات البنكية وعلاقتها بالشمول المالي في ضوء قانون البنوك 2020. مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة والمراجعة. المجلد (5)، العدد (2)، 304-267.

-عايش، ابتهال. (2020). العوامل المحددة لظاهرة التسرب النقدي في العراق دراسة تحليلية للمدة (2004-2018). جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية. المجلد (16)، العدد (52)، 567-550.

المحلقات :

المحلق (1)

الإحصاءات الكاملة لمعاملات الثبات والتمييز لكل عبارة

	Corrected Item-Total Correlation	Cronbach's Alpha if Item Deleted
تعد نظم الدفع الإلكترونية من أهم القنوات التي يتم من خلالها تحويل النقود بين المؤسسات المصرفية والمالية.	.459	.913
يسمح نظام الدفع الإلكتروني بدفع قيم السلع والخدمات بصورة سلسة وآمنة.	.698	.909
تعتمد كفاءة التعاملات المالية وبشكل كبير على نظم الدفع الإلكترونية	.549	.912
تسهل نظم الدفع الإلكتروني التعاملات المالية، لتلبية احتياجات السوق حالياً ومستقبلاً.	.608	.911
تسهم نظم الدفع الإلكترونية في تقليل حجم النقد المتداول يدوياً وتوفير معلومات شاملة عن إدارة النقد	.666	.910
يمتلك العملاء معرفة جيدة بطبيعة الخدمات غير التقليدية(الإلكترونية) لدى المصارف.	.508	.912
يدرك العملاء بأن وضع المصرف للضوابط اللازمة للخدمات الالكترونية التي يقدمها هي لغرض تلبية متطلباته واحتياجاته.	.465	.912
تتوافر المهارات الكافية لدى المصرف للتعامل مع أحدث التطورات التكنولوجية للعمليات المصرفية	.572	.911
يبدي عملاء المصرف استعدادهم لمواكبة التغيير الحاصل في العمل المصرفي الإلكتروني.	.465	.912
من السهل أحداث تغيير في ثقافة العملاء اتجاه العمل المصرفي الإلكتروني.	.496	.912
يتمتع العملاء بدرجة من النضج والوعي اتجاه العمل المصرفي الإلكتروني.	.507	.912
يفضل عملاء المصارف ممارسة عمليات الصيرفة الإلكترونية بشكل أكبر من عمليات الصيرفة التقليدية	.504	.912
يسهم موظفو المصرف في زيادة الوعي المصرفي من خلال التعريف بكل الخدمات المتاحة لديهم.	.520	.912
توجد إجراءات كافية لحماية حسابات العملاء	.385	.913
يتم اجراء الصيانة الدورية للنظام لتحقيق الأمن والسلامة	.438	.913

.913	.465	تقوم الإدارة بمتابعة فحص مكونات امن النظام والتأكد من سلامة البيانات
.913	.401	تتوافر كفاءات وخبرات عالية في أداء العمليات المصرفية والإلكترونية
.912	.489	لا يوجد اختراقات لمواقع البنك على الشبكة
.911	.557	يوجد أنظمة تشفير وترميز ذات تقنيات متطورة خاصة مع تعاظم جرائم الكمبيوتر والانترنت والتعدي على البيانات والمعلومات
.914	.355	تتوافر وسائل الحماية التقنية كجدار النار (Fire wall)(برامج تعمل كوسيط لحماية قواعد البيانات من الاختراق) وكلمات السر والتشفير.
.913	.446	يتم التأمين على الاختراقات الداخلية والخارجية لأنظمة المعلومات التكنولوجية للتقليل من مستوى المخاطر التي قد يتحملها المصرف في ظل عمليات الصيرفة الإلكترونية
.915	.261	تتوافر شبكات اتصالات وشبكات إلكترونية تربط المصارف مع بعضها البعض.
.912	.498	تتوافر خدمات مالية متنوعة تشمل دفع الفواتير إلكترونياً وعرض الأرصدة المالية
.912	.519	تتوافر التقنيات الإلكترونية الحديثة التي تمكن العميل من القيام بالعمليات المصرفية التي يحتاجها من حسابة الجاري في المصرف.
.915	.237	تواكب المصارف السورية التطورات التكنولوجية بحيث يتم الحصول على أحدث الأجهزة والبرامج.
.912	.502	يطبق المصرف مشاريع الشراكة والتعاون المعلوماتي.
.916	.232	يوجد تكامل بين خدمات المصارف السورية بحيث يؤدي هذا التكامل إلى زيادة كفاءة الخدمات المقدمة
.914	.386	يوجد تعاون مشترك بين المصارف السورية بشأن توسيع نطاق مشاركتها في تنفيذ العمليات المصرفية الإلكترونية.
.913	.392	تتوافق الشراكات بين المصارف السورية مع المستجدات الحديثة لمتطلبات عمليات الدفع الإلكتروني.
.912	.518	يجري المصرف تعاملات سهلة وسريعة

.914	.357	يوجد موقع الكتروني للمصرف على الانترنت
.913	.392	يقوم المصرف بالحملات الإعلانية لتوعية عملائه حول الدفع الإلكتروني وخصائصه
.916	.210	يقوم المصرف بتقديم خدمات متنوعة
.912	.527	يقدم المصرف خدمات ذات جودة عالية عن طريق الانترنت
.914	.342	يتم تطوير أدوات الصيرفة الإلكترونية وتحديد خصائصها وقنوات التوزيع المناسبة لها بشكل دوري
.913	.437	يقوم المصرف بدورات تدريبية للموظفين لتطوير قدراتهم من أجل مواكبة التطور التكنولوجي الحاصل
.911	.555	يتيح المصرف إمكانية الوصول إلى الخدمات في أي وقت ومكان.

تأثير السياسات النقدية خلال الأزمات الاقتصادية (نماذج لأزماتٍ متعددة، ورؤية تحليلية لبول غروكمان)

طالبة الدكتوراه: مها عبد الرحمن – كلية الاقتصاد – جامعة دمشق

الدكتور المشرف: محمود زنبوعة

ملخَّص

تتمثَّل السياسة النقدية بإجراءات المصرف المركزي لإدارة النقود والائتمان، وهي بالغةُ التأثير في الوضع الاقتصادي وتقلُّباته، لاسيَّما خلال الأزمات، التي تؤدِّي لتغيُّراتٍ مفاجئة، وتتطلَّب ردود فعلٍ سريعةٍ، وقد عرض البحث أهم مظاهر أشهر الأزمات الاقتصادية، في العقود الثلاثة الماضية، كأزمة اليابان والمكسيك..وغيرها، وأهم السياسات النقدية المُصاحبة لها وتأثيراتها، مع الاستعانة برؤية الاقتصادي بول كروغمان، حول صحة السياسات النقدية المتبعة خلال هذه الأزمات.

وتم التوصُّل لعدَّة نتائج، كان أهمها: أنه لا يوجد اقتصادٌ محمي من الوقوع بحالة أزمة، التي غالباً ما يسبقها انذارات يتوجَّب على الاقتصاديين التقاطها، واقتراح الحلول للتخفيف من حدَّتها، كما بيَّنت النتائج أن التوسُّع في عمليات التسليف، وتسهيل حركة الأموال العالمية، وتغيُّر سياسة سعر الصرف، هي عوامل مؤثِّرة في تفاقم الأزمات، وخلُصت هذه النتائج لإثبات صحة الفرضية الأولى، التي ترى ضرورة ممارسة الدولة لسياسةٍ نقديةٍ تدخُّلية، عند حدوث أزمةٍ اقتصادية، كما دعمت النتائج صحة الفرضية الثانية، التي احتسبت اعتماد آلية سعر الصرف المدار أو المعوم، أنها أفضل من آلية سعر الصرف الثابت، وانتهى البحث إلى مجموعةٍ من المقترحات أهمُّها، ضرورة تفعيل الرقابة الاقتصادية الحكومية، والسعي للحد من المخاطر العالية لمجازفات المؤسسات المالية، وإيلاء الأهمية الكافية للسياسة النقدية، وترجيح أفضلية اتباع نظام سعر الصرف المدار أو المعوم على سعر الصرف الثابت.

كلمات افتتاحية: سياسة نقدية، أزمة اقتصادية، تدخُّل الدولة.

The impact of monetary policies during economic crises (Models of Multiple Crises, In addition, an Analytical View of Paul Krugman)

Abstract

Monetary policy is represented by the Central Bank's measures to manage money and credit, which have a significant impact on the economic situation and its fluctuations, especially during crises, which lead to sudden changes and require quick reactions. The research presented the most important manifestations of the most famous economic crises, in the past three decades, such as the crisis of Japan and Mexico..and others, and the most important accompanying monetary policies, and their effects, with the help of the economist Paul Krugman's vision, on the validity of monetary policies pursued during these crises.

Several results were reached, the most important of which were that, no economy is protected from falling into a crisis situation, which is often preceded by warnings that economists must pick up, and propose solutions to mitigate its severity, The results also showed that, the expansion of credit operations, facilitating the movement of global funds, and changing exchange rate policy, are factors affecting the exacerbation of crises.

These results were concluded to prove the validity of the first hypothesis, which sees the need for the state to practice an interventionist monetary policy, when an economic crisis occurs.

The results also supported the validity of the second hypothesis, which was considered that the adoption of the managed or floating exchange rate mechanism is better than the fixed exchange rate mechanism.

Keywords: monetary policy, economic crisis, state intervention.

مقدِّمة

حَدثَت في تسعينيات القرن العشرين عِدَّةُ أزماتٍ اقتصاديةٍ، كانت أسبابُها متنوعة ومتداخلة، بين عوامل ومؤثراتٍ اقتصادية داخل البلد الذي حدثت به وخارجه، وفيما اعتبر معظم الخبراء، أن هذه الأزمات كانت تأتي مباغتةً، في أوقاتٍ توقَّعوا فيها استمرار الازدهار، فقد أكَّد بعض الاقتصاديين، أن السياسات النقدية الخاطئة ساهمت في تفاقم الأزمات، وبأن الأزمات لم تكن مفاجئة تماماً، وإنما سبقتها بعض الانذارات، وكان من الممكن للمسؤولين عن متابعة السياسات الاقتصادية في البلد، أن يتعرَّفوا على الاشارات التي سبقت الأزمة، ويتوقَّعوا حدوثها قبل أن تبدأ، وكان يمكن معالجتها بسياساتٍ نقديةٍ تُخفِّف من حدَّتها.

ومن الواضح أنه بالرغم من اختلاف أسباب الأزمات الاقتصادية، فإن حدوثها أصبح سمةً دوريةً متكرِّرة، لذا فمن الضروري تطوير أساليب الرقابة التي تمارسها المصارف المركزية، وتحديث أدوات السياسة النقدية، التي تتيح التدخل السريع والحازم عند بدء تشكُّل الأزمات، حيث يتوجَّب على الخبراء الاقتصاديين، والمسؤولين عن السياسات النقدية والمالية، أن يبذلوا قصارى جهودهم لوضع البرامج والإجراءات للتنبؤ بمثل تلك الأزمات، لاسيما من خلال رقابة المؤشرات الاقتصادية، كما يتوجب على المصارف المركزية أن تتعامل بمرونةٍ عالية بسياساتها النقدية، لاحتواء الأزمات في بداياتها، وكذلك لا بد من بذل الجهود، لمحاولة ضبط العولمة المالية، التي فتحت المجال للحركة الدولية السريعة لرؤوس الأموال.

مشكلة البحث:

يطرح البحث جانباً من إشكالية العلاقة بين السياسات النقدية والاستقرار الاقتصادي، فقد طرحت الأزمات الاقتصادية، جدليةً كبيرة حول تأثير تغيُّر السياسات النقدية على تقلُّبات الوضع الاقتصادي، فنُلخِّص مشكلة البحث بأنها: **محاولة إثبات العلاقة الطردية بين تفاقم الأزمات الاقتصادية، واتباع سياسات نقدية خاطئة، فاتباع سياسات نقدية مناسبة خلال الأزمة الاقتصادية، يدفع العوامل المؤثرة في الاقتصاد، باتجاه معالجة الخلل القائم.**

أهمية البحث:

في ثمانينات القرن الماضي وبعد أكثر من نصف قرنٍ على الكساد الكبير عام 1929، اعتقد خبراء الاقتصاد أنهم قد حصلوا على الخبرة الكافية لمواجهة الأزمات الاقتصادية، ولكن الأزمات في التسعينات، قد أحبطت هذا التفاؤل، ثم جاءت أزمة عام 2008، لتؤكِّد أن الأزمات تتجدد باستمرار، وتكمن أهمية هذا البحث بتحليل تأثير السياسات النقدية على بعض الأزمات الاقتصادية، لبيان أهمية وضرورة اختيار السياسات النقدية المناسبة، بما قد يخفف من وطئة العوامل القسرية التي تواجه الاقتصادات وتدفعها إلى الأزمات.

أهداف البحث:

1- تقديم ملخَّص لأهم الأزمات الاقتصادية وأهم تأثيرات السياسات النقدية المتبعة خلالها.

2- عرض لرؤية تحليلية للاقتصادي بول كروغمان، حول تصوُّراته عن كيفية المعالجة الصحيحة لتلك الأزمات، انطلاقاً من الظروف القائمة في بلد الأزمة.

3- استخلاص النتائج حول العلاقة بين تفاقم الأزمات والسياسات النقدية المواكبة لها، وتقديم مقترحات حول اختيار هذه السياسات للتخفيف من حدَّة الأزمات ومعالجتها.

فرضيات البحث:

1) إن المصرف المركزي مُلزم بتغيير السياسات النقدية عند حدوث أزمة اقتصادية.

2) ليست طريقة سعر الصرف الثابت آلية مناسبة لإدارة سعر الصرف عند حدوث الأزمات الاقتصادية.

منهجية البحث:

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، لعرض وتحليل وقائع وأسباب أهم الأزمات الاقتصادية التي حدثت منذ تسعينيات القرن الماضي، واستعراض آراء ومقترحات حولها، وذلك لفهم الوقائع والتنبؤ بتداعياتها، والاستفادة منها لاستنباط حلولٍ مستقبلية.

الدراسات السابقة:

اطلعنا على عدة دراسات حول تأثير السياسات النقدية بالأزمات الاقتصادية نذكر منها:

1- عبد الرزاق حساني، "**النظرية والسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي واقع السياسة النقدية وآفاقها في سورية**" رسالة دكتوراه، جامعة دمشق، 2002.

2- منذر زيدان، "**السياسة النقدية وأثرها على السوق النقدية والمالية في سورية**"، رسالة دكتوراه – جامعة دمشق، 2015.

3- نبيل عبد الرضاوعدنان الجوارين، " **تاريخ الأزمات الاقتصادية في العالم**" عام 2014.

4- برباص الطاهر، "**أثر تدخل المؤسسات النقدية والمالية الدولية في الاقتصاد- دراسة حالة الجزائر**"، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة، 2008.

لكن معظم الدراسات السابقة التي اطلعنا عليها، حول العلاقة بين الأزمة الاقتصادية والسياسة النقدية، تناولت أزمة بلدٍ مُحدَّد فقط، وبحثت في تفاصيل حدوث ومعالجة الأزمات الاقتصادية دون التركيز على تأثير السياسة النقدية، والجديد بالدراسة التي يقدِّمها هذا البحث أنه يسلط الضوء فقط، على تأثير السياسات النقدية على حالة الأزمة الاقتصادية.

مفهوم السياسة النقدية (Monetary Policy):

تُعدُّ السياسات النقدية جزءاً هاماً من السياسات الاقتصادية للدولة، وتُمثِّل مجموعة القرارات التي يتخذها المصرف المركزي للتأثير على الاقتصاد، والحدِّ من تغيُّراته الدورية، كتغيير حجم العرض النقدي، وتعديل أسعار الفائدة، وتداول السندات، وتغيير نسب الاحتياطيات، وذلك بغاية تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية محدَّدة، كالنمو الاقتصادي، وخلق فُرص العمل، واستقرار الأسعار، وتشجيع الصادرات،..وغيرها، فالسياسات النقدية تمثل الإجراءات التي تستخدمها الدولة للتأثير في عرض النقود لإيجاد التوسع أو الانكماش بحجم القوة الشرائية للمجتمع، "**السياسة النقدية هي التحكم في كمية النقود المتاحة للتداول، وهي الإجراءات والأساليب المتعددة التي تتخذها السلطات**

النقدية في الدولة، في إدارة كلٍّ من النقود والائتمان وتنظيم السيولة اللازمة للإقتصاد الوطني لتحقيق أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية"[1].

أهم السياسات النقدية التي تُؤثِّر في النشاط الاقتصادي:

يتفرَّد المصرف المركزي بممارسة عددٍ من الوظائف التخصُّصية، كإصدار النقود وتنظيم العمل بها (مصرف الإصدار)، والاحتفاظ بأموال الدولة وودائعها والقيام بالأعمال المصرفية للقطاع الحكومي (مصرف الحكومة)، والاحتفاظ باحتياطيات المصارف والرقابة على أعمالها وإقراضها والمقاصَّة بينها وإعادة الخصم (مصرف المصارف)، ومن خلال تأدية المصرف المركزي لهذه الوظائف، يقوم بتنفيذ السياسات النقدية، "**مهما يكن الشكل الذي تأخذه المصارف المركزية في المجتمعات المختلفة، فإنه من الضروري أن تكون الحكومة ممثَّلةً في إدارتها تمثيلاً كافياً، يضمن إمكانية رسم سياستها وتوجيهها، والتوفيق بينها وبين سياسة الحكومة لتحقيق الصالح العام"[2].**

أهم الإجراءات التي يتَّبعها المصرف المركزي لتنفيذ السياسات النقدية:

يتم تنفيذ السياسات النقدية باستخدام اجراءاتٍ مُتعمَّدة في إدارة النقود والائتمان، **من أهمها:**

1. **تغيير أسعار الفائدة:** يؤثِّر تغيير المصرف المركزي لأسعار الفائدة، على توجيه المصارف لحجم الائتمان، فيلجأ المصرف المركزي بحالات التضخم، لاتباع سياسةٍ انكماشية، بزيادة أسعار الفائدة وتقليل عرض النقود، لتخفيض القُدرة على الاقتراض، ومن ثم تخفيض الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، والتشجيع على الإيداع في المصارف، ويؤثِّر ذلك بتقليل حجم النقود المتداولة، فينخفض الطلب، أما في حالات الانكماش فقد يلجأ لسياسةٍ نقديةٍ توسُّعية لزيادة النشاط الاقتصادي، فيُخفِّض أسعار الفائدة ليُشجِّع الإقراض، ومن ثم زيادة عرض النقود، فيُنشِّط الاستثمار ويزيد الإنفاق

[1] الكفراوي، عوف. (1997). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي. ط1. مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 226 ص.

[2] السيد، سامي. (2018). النقود والبنوك والتجارة الدولية. ط1. مصر: جامعة القاهرة، 343 ص.

الاستهلاكي، ويدفع أصحاب المدَّخرات لتوظيف مدَّخراتهم، بدل ايداعها في المصارف.

2. **الرقابة الكمِّية على الائتمان:** يؤثِّر المصرف المركزي بقُدرة المصارف على الإقراض، باستخدام إحدى أو جميع **الأدوات الآتية:**

أ- **تغيير نسبة الاحتياطي النقدي (Required Reserve):** بزيادة أو تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي المتوجب إيداعه لدى المركزي، وفقاً لحالة الاقتصاد، فعند التضخُّم يرغب المصرف المركزي بتخفيف وسائل الدفع المتداولة، للحد من ارتفاع الأسعار، فيزيد نسبة الاحتياطي النقدي، ليحدَّ من قُدرة المصارف على منح الائتمان، وفي حالات الركود يقوم بتخفيض النسبة، فيمنح المصارف مجالاً أوسع لزيادة الائتمان، ومن ثم زيادة عرض وسائل الدفع، وزيادة الطلب وتنشيط الاقتصاد.

ب- **عمليات السوق المفتوحة (Open Market Operations):** يقوم المصرف المركزي ببيع أو شراء الأوراق المالية (أسهم وسندات)، للتأثير في كمية النقود المتداولة، فالبيع سيؤدِّي لسحب القيمة من التداول، والشراء يضيف قيمتها للتداول، وتؤثِّر هذه العمليات بطريقةٍ غير مباشرة بكمية الائتمان، فقيام المصارف بشراء الأوراق المالية قد يؤدي لتخفيض قيمة ودائعها، وكذلك شراء الأفراد قد يكون بالسحب من ودائعهم لدى المصارف، مما يخفِّض القُدرة على الائتمان، في حين أن قيام المصارف ببيع الأوراق المالية للمصرف المركزي، سيزيد من حجم أموالها المتاحة للتوسع في الائتمان.

ت- **سعر الخصم (Discount Rate):** تقوم المؤسسات بعمليات البيع الآجل لزبائنها مقابل أوراقٍ تجاريةٍ بفائدة، وقد تتنازل هذه المؤسسات عن جزءٍ من الفائدة للمصارف، للحصول على السيولة قبل تاريخ الاستحقاق، ويمكن للمصارف إعادة خصم هذه الأوراق لدى المصرف المركزي بفائدة أقلُّ من السعر الذي خَصمت به، لذا فقيام المصرف المركزي بتغيير سعر إعادة الخصم، سيدفع المصارف لتغيير أسعارها، وكذلك المؤسسات سوف تُغيِّر فائدة دينها، مما ينعكس بزيادة أو تخفيض أسعار السلع.

3. **الرقابة النوعية على الائتمان:** في بعض الأزمات لا يجب التأثير في كافة الأنشطة الاقتصادية بنفس الدَّرجة، كالحد من الاستهلاك، مع المحافظة على زيادة الاستثمار في بعض القطاعات، لذلك يكون تأثير المصرف المركزي على توجيه الائتمان، أكثر من التركيز على تغيير حجم الائتمان،"**إن ثبات الأسعار وثبات سعر الصرف منوطان بالائتمان، وكلاهما منفعل به**"[3] وهذا ما يسمى بالرقابة النوعية، **ومنها:**
   - ❖ **تغيير شروط الاحتياطي القانوني:** فيمكن إدراج القروض الممنوحة لنشاط اقتصادي معيَّن ضمن الاحتياطي القانوني، لتشجيع المصارف لزيادة الاقراض لهذا النشاط.
   - ❖ **اعتماد أسعار تفاضلية لإعادة الخصم:** بتحديد عدة أسعار لإعادة الخصم، فترتفع أسعار بعض السلع ويخفضُ استهلاكها وتنخفض أسعار أخرى ويزيد الاستثمار فيها.
4. **الرقابة المباشرة على الائتمان:** قد يُضطر المصرف المركزي للتدخُّل بحجم الائتمان لدى المصارف لتوجيهه نحو أنشطةٍ محدَّدة، كتحديد سقوف ائتمانية، أو ايقاف منح القروض لقطاعٍ معين، أو إجبارهم على التوجه نحو استثمارٍ معيَّن، "**وقد أصبح الرأيُ السائد الآن، أنه يجب ألَّا ترهق الحكومات مصارفها المركزية بنصوصٍ تشريعيةٍ وقواعد لاضرورة لها تحد من نشاطها**"[4].

مفهوم الأزمة الاقتصادية:

الأزمة الاقتصادية هي اضطرابٌ أو حدثٌ مفاجئ تتعدد مسبِّبات حدوثه، فقد تكون أسباب اقتصادية أوطبيعية أومالية أوسياسية، وتختلف مظاهر الأزمة الاقتصادية، فقد تؤدِّي إلى تباطؤ في النمو وانخفاض الناتج المحلي الإجمالي، أو نقص في السيولة، أو

[3] مهران، زكريا. (2019). البنك المركزي في العصور المختلفة. ط1. بريطانيا: مؤسسة هنداوي،49 ص.

[4] مهران، زكريا. (2019). (مرجع سابق).

تضخم، أو ركود اقتصادي، أو غير ذلك، ورغم الاختلاف حول توصيف الأزمات الاقتصادية، بين من يعتقد أنها تُمثِّل خللاً بنيوياً في طبيعة النظام الرأسمالي، وبين من يرى أن الأزمات تنشأ من طبيعة حركة ونمو الاقتصاد، التي يصاحبها تقلُّباتٍ دوريةٍ بمثابة نشاطٍ طبيعي، فإن الأزمات الاقتصادية كانت دائماً موجودةً عبر التاريخ.

نماذج لأهم السياسات النقدية المتَّبعة خلال عددٍ من الأزمات الاقتصادية الشهيرة:

لاتزال الأزمات الاقتصادية تتكرر في اقتصادياتٍ تختلف بمستوى نموها ودرجة تطوُّرها، في حين يستمر الجدل بين الاقتصاديين والعاملين على وضع السياسات الاقتصادية، حول دور الدولة في إدارة الاقتصاد ومعالجة الأزمات الاقتصادية، "**بالإضافة إلى الخدمات العامة التي تقدِّمها الدولة مباشرةً إلى مواطنيها، فإن من أهم الخدمات هو وضع الإطار القانوني لمباشرة مختلف نواحي النشاط الاقتصادي، فإذا كانت الدولة لا تتدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، فليس معنى ذلك أنها لا تضع القواعد القانونية المنظمة لمثل هذه الأنشطة**"[5]، لذلك فمن المفيد تسليط الضوء حول الأسباب التي تدفع لحدوث الأزمات الاقتصادية، وأهم السياسات النقدية التي قد تساعد في التخفيف من حدَّة الأزمة، وحيث يُحتسب الاقتصادي بول كروغمان، الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعام 2008، من أبرز الاقتصاديين المعاصرين الذين عالجوا المسألة، فقد دعمنا البحث بعرضٍ لأهم أفكاره ومقترحاته حول معالجة الأزمات الاقتصادية الشهيرة.

تأثير السياسة النقدية في الأزمة الاقتصادية باليابان (1990):

لم يشهد التاريخ المعاصر تحوُّلاً اقتصادياً مُذهلاً كتحول اليابان بفترة (1973/1953)، ورغم تباطؤ نموها في السبعينات، حيث انخفض معدل النمو السنوي من 9% في الستينيات إلى 4% بعد عام 1973، لكنه ظل أسرع من غيره في الدول المتقدمة، وكان ذلك طبيعياً بعد أن لحق الاقتصاد الياباني بالاقتصاديات المتقدمة، " **عندما تصبح الدولة جزءاً من العالم المتقدم لا يمكنها بعد ذلك محاكاة الآخرين وإنما يجب عليها أن**

[5] البيلاوي، حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد.ط1. القاهرة: دار الشروق 260ص.

تخلق أشياء جديدة حتى يمكنها الاستمرار في النمو"[6]، ورافق فترة النمو في اليابان أواخر الثمانينات، ارتفاعاً كبيراً في أسعار الأراضي والأسهم، وصل إلى ثلاثة أضعاف، وحين انفجرت هذه الفقاعة، دخلت اليابان لأول مرةٍ بعد الحرب العالمية الثانية بفترة ركودٍ طويلة، "**مع انفجار فقاعة الأصول في 1991/1990 انغمس الاقتصاد الياباني في فترةٍ طويلةٍ من الركود، وتم اللجوء إلى سلسلةٍ من الحوافز، وبمبالغ كبيرة متزايدة في التسعينات وبدأ الدين العام يتراكم**"[7]، ولم يكن انفجار الفقاعة اليابانية عفوياً تماماً، فعندما خشي مصرف اليابان المركزي التمادي في المضاربات، رفع معدلات الفوائد عام 1990، ولم تنجح هذه السياسة حتى عام 1991، حيث بدأت أسعار الأراضي والأسهم بالتراجع بشكلٍ حاد، ووصلت في بضع سنوات إلى حوالي 60% من مستوياتها القصوى، وحيث ساهمت سياسة الحكومة بالعودة إلى تقييم واقعي للأصول، فقد ترافق ذلك مع تناقص نمو اقتصاد اليابان، واستخدم الاقتصاديون للتعبير عن ذلك عبارة (ركود النمو)، أي نمو الاقتصاد بوتيرةٍ غير سريعة بما يكفي لمجاراة طاقة التوسع الاقتصادي، مما يوقف المزيد من الآلات والعمال عن العمل، فطبَّقت الحكومة تدابير محفِّزة، بتخفيض أسعار الفائدة للصفر، وقامت بالتوسع بالمشاريع وخلق فرص عملٍ جديدة، فتغيَّر فائض الموازنة من (2.9 % من إجمالي الناتج المحلي) عام1991، إلى عجز (4.3% من إجمالي الناتج المحلي) عام 1996، ولأن عدد سكان اليابان العاملين في انخفاض مع ازدياد عدد المتقاعدين، الذين يُشكلون عبئاً مالياً كبيراً على الحكومة، مما اضطرها عام 1997 لزيادة الضرائب لتخفيض عجز الميزانية، فوقع الاقتصاد في ركود، فعادت إلى تمويل المصروفات العامة بالاقتراض، وأطلقت عام 1998 برنامجاً ضخماً للأشغال العامة.

ولما توقع المستثمرون وصول نسبة العجز لـ 10% من الناتج المحلي تراجعوا، وبدا أن محاولة إعطاء الاقتصاد الياباني قوة دفعٍ عن طريق تمويل المصروفات العامة

---

[6] أونو، كينئيتشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (خليل درويش، مترجم). ط1. القاهرة: دار الشروق، 298 ص.

[7] أونو، كينئيتشي. (2004). (مرجع سابق).

بالاقتراض محدودة الفائدة، ولأن مصارف اليابان أعطت الكثير من القروض خلال فترة الركود الطويلة، تحوَّل الكثير منها إلى قروضٍ متعثرة، فوقعت البلاد في فخ السيولة، " **فخ السيولة هذا ما يحدث عندما لا يصبح مستوى الصفر منخفضًا بما فيه الكفاية، عندما يشبع بنك الاحتياطي الفيدرالي الاقتصاد بالسيولة حتى لا تعود ثمة تكلفة للاحتفاظ بالمزيد من النقود، ومع ذلك يبقى الطلب الكلي منخفضًا جدًّا**"[8]،لأن مصارفها كانت ضعيفةً مالياً، وبناءً عليه أقرَّت الحكومة عام 1998 خطَّةً بقيمة 500 مليار دولار لإنقاذ المصارف، ولم يبدأ الاقتصاد الياباني بالتحسن حتى عام 2000، بسبب زيادة الصادرات اليابانية.

رؤية بول كروغمان حول الأزمة اليابانية[9]: رأى كروغمان أنه كان هناك خيارٌ آخر، كان يمكن أن تتخذه اليابان، وهو السعي مهما اقتضى الأمر لإحداث شيءٍ من التضخُّم، حيث يرى أن خبراء الاقتصاد لم يولوا موضوع فخ السيولة اهتماماً كبيراً، فعندما تصبح مستويات المديونية أعلى من اللازم، يضطر المدينون لخفض إنفاقهم، وفيما لا يكون الدائنون على استعدادٍ لزيادة إنفاقهم، تكون النتيجة هي الركود، فقبل مشاكل اليابان في التسعينيات، كانت آخر مرَّةً يعاني فيها أحد الاقتصادات الهامة من مثل هذا الفخ، هو ما حدث في الولايات المتحدة في أواخر الثلاثينيات، ولما كان التضخم هو الذي يسبب تناقص القيمة الفعلية للمال مع مرور الزمن، فإنه أحد الأشياء التي يمكن أن تدفع الاقتصاد للخروج من فخ السيولة، لأنه يُثني الناس عن اختزان المال، فالتضخم المعتدل قد يكون ضرورياً لتمكين السياسة النقدية من مقاومة حالات الركود، وقد أشار في معرض التعبير عن رأيه، أنه ومحبذي التضخم يواجَهون عادةً بذلك الاعتقاد الراسخ بتفضيل استقرار الأسعار، وبأن الدعوة للتضخم تُطلق حوافز سيئة وخطرة، وبرأيه التمسك باستقرار الأسعار لا يستند لنماذج اقتصادية قياسية، وعلى العكس إذا طُبِّقت النظريات

[8] Krugman, Paul. (2013). End This Depression Now!. USA: W.W. Norton & Company,p139

[9] Krugman, Paul. (1999).The Return of Depression Economics. USA: W. W. Norton & Company,p205

المعيارية المألوفة، على أوضاع اليابان غير الاعتيادية، فلا تجد حلاً طبيعياً إلا التضخم.

في الرأي: نرى أن ما بينه كروغمان من ضرورة افتعال التضخم لعلاج حالة اليابان كان منطقياً، فعندما يستمر الركود لفترةٍ طويلة، لابدَّ من تحريك السوق بشكلٍ تدخُّلي، فكان على الدولة افتعال سياسات مؤثِّرة على حركة السوق، كأن تتعمد رفع الأسعار، أو حدوث نقص ببعض السلع المعروضة، فمن شأن القرارات الحكومية أن تُحدث ارباكاً في الأسواق، يدفع الناس لتغيير طريقة تفكيرهم، وأسلوب تعاملهم مع السيولة والمدخرات والاستثمارات.

<u>تأثير السياسة النقدية في الأزمة الاقتصادية بالمكسيك (1994):</u>

بعد أن بدأت الاصلاحات الاقتصادية في المكسيك عام 1989(خصخصة، رفع القيود عن الاستيراد، تثبيت سعر الصرف، تشجيع الاستثمار الخارجي،...)، عاشت المكسيك فترةً من الازدهار، وتسابق إلى الاستثمار فيها، وشراء الأسهم والسندات، المستثمرون الخارجيون وخاصَّةً الأميركيون، " **تم استثمار ما يزيد على 30 مليار دولار من رؤوس الأموال الأجنبية في المكسيك في العام 1993**"[10]، وبالرَّغم من أن تثبيت سعر الصرف، ساعد على خفض التضخُّم، ولكن ليس بالنسبة المأمولة، فاستمر ارتفاع الأسعار، وبذلك فإن أسعار الصادرات المكسيكية، أصبحت غير تنافسيةٍ بالأسواق العالمية، وبازدياد حركة الاستيراد بعد رفع القيود، لم يكن الميزان التجاري رابحاً، "**بحلول العام 1993 كان عجز المكسيك قد وصل إلى 8 % من إجمالي الناتج المحلي، وهذا المستوى لم يكن قد سُجّل سابقاً إلا نادراً**"[11]، ومع ذلك لم تكن الحكومة المكسيكية ترى ما يدعو للقلق، كونها تُنجز ميزانيةً متوازنة، وتعمل على زيادة احتياطياتها بالنقد الأجنبي، ولا تزيد ديونها، فبحسب وجهة نظرها، إذا كان القطاع الخاص يضخُّ المزيد من رأس المال المستثمر فهي لن تمنعه.

[10] Krugman, Paul.(1999).(Previous reference)

[11] Krugman, Paul. (1999).(Previous reference)

ولكن بما أنَّ السؤال الأهم هو أن جدوى تلك الإصلاحات، يكمُن في مستوى النمو، فقد تبيَّن أن معدَّل النمو السنوي للاقتصاد المكسيكي كان بعامي (1994-1995) بنسبة (2.8%)، وترافق ذلك مع نسبة زيادةٍ سكانيةٍ كبيرة، تكاد تساوي نسبة النمو، فلم ينعكس النمو بشكلٍ واضح على زيادة التوظيفات، وقد كانت المشكلة في قيمة عملتها المحلية (البيزو) المرتفعة، لأنها كانت سبب خروج البضائع المكسيكية من الأسواق العالمية، ومن ثم كان على المكسيك تغيير سياستها النقدية، بتخفيض قيمة عملتها المرتبطة بالدولار الأمريكي، ولم يفعل المكسيكيون ذلك معتقدين أن برنامجهم الاقتصادي في مساره الصحيح.

وقد عملت الحكومة التي تدعم تحرير السوق، إلى تبني سياسةٍ ماليةٍ ونقديةٍ توسُّعية، وقامت وزارة المالية لجذب المستثمرين، بتحرير عقود دينٍ قصيرة الأجل بالعملة المحلية، على أن يتم سدادها بالدولار الأمريكي، وعند اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية عام 1994، وقيام الاحتجاجات في المناطق الجنوبية الفقيرة، بدأت الأزمة المكسيكية، وباغتيال المرشح الرئاسي للحزب الحاكم (آذار/1994)، زادت مخاطر عدم الاستقرار السياسي، ولطمئنة المستثمرين تدخَّل المصرف المركزي في أسواق العملات الأجنبية، وحاول المحافظة على ارتباط البيزو بالدولار الأمريكي، وكان ذلك على حساب التخلي عن احتياطياته من العملات الأجنبية، وبعد استنزافٍ كبيرٍ للاحتياطيات، **وجدت الحكومة نفسها أمام خيارين:**

1- إما رفع أسعار الفوائد لإغراء المودعين بإبقاء أموالهم بالبيزو، وهذا قد يؤثِّر سلباً على حركة الأعمال وإنفاق المستهلكين، في حين كانت المكسيك بسبب نموها الضعيف تقترب من الركود.

2- أو تخفيض قيمة البيزو مما يؤدِّي لزيادة تنافسية صادراتها، وإقناع المستثمرين الأجانب بأن الأصول المكسيكية ذات قيمةٍ جيدة وقادرة على دفع أسعار الفائدة إلى الانخفاض.

فاختارت الحكومة في (كانون الأول/1994) الخيار الثاني، بخفض قيمة عملتها بنسبة 15%، ولكن هذا الإجراء جاء بمفعولٍ عكسي، فأدى تخفيض قيمة البيزو إلى شك

المستثمرين في السياسيين المكسيكيين، والخوف من تخفيضٍ لاحق لقيمة العملة، فهُرِّبت رؤوس الأموال إلى الخارج، وتدخَّل المصرف المركزي فرفع أسعار الفائدة لتثبيط حالة الهروب، فارتفعت بذلك تكاليف الاقتراض وانخفض النمو الاقتصادي، وتخلَّفت المكسيك عن تسديد أقساطها المالية، لعدم قدرتها على بيع إصداراتٍ جديدةٍ من الدين العام، أو شراء الدولار بدون تخفيض قيمة البيزو، ثم اضطرت إلى تعويم البيزو، واستمرت قيمته بالانخفاض، وشهد الاقتصاد المكسيكي تضخُّماً يقارب (52%)، وأفلست آلاف المؤسسات، وفقد مئات الآلاف من العمال وظائفهم، وبدأت صناديق الاستثمار العالمية بتصفية الأسواق ذات الأصول المكسيكية، وانهارت العديد من المصارف في المكسيك، نظرًا لتخلُّفها عن سداد الرهن العقاري، وشهد الاقتصاد ركودًا شديدًا، وزادت نسب الفقر والبطالة، وامتدت تأثيرات أزمة المكسيك إلى أسواق آسيا وبقيَّة أمريكا اللاتينية، "**من المخاطر المعروفة عن البورصات، مشكلة انتقال العدوى السريع فيما بينها، وإن لم يكن بين البورصة التي تعرضت لهبوط مؤشراتها والبورصة الأخرى علاقة مباشرة، إلا أن العدوى تنتقل بسرعة النار في الهشيم، من خلال وسائط الاعلام**"[12]، وببداية عام 1995 نظَّمت الولايات المتحدة خُطَّةً لإنقاذ المكسيك، بقيمة 50 مليار دولار، يُديرها صندوق النقد الدولي بدعم مجموعة الدول الصناعية السبع وبنك التسويات الدولية.

رؤية بول كروغمان حول الأزمة المكسيكية[13]: لم يحتسب كروغمان أن خيار الحكومة المكسيكية بخفض قيمة عملتها كان خاطئاً، لكنها برأيه أفسدت العملية، فخفض قيمة العملة من المفترض أن يجعل المضاربين، يتوقفون عن المراهنة على استمرار هبوط العملة، ولكن هناك خوفٌ من أنهم قد يعتبرون التخفيض الأول إشارةً لاحتمال إجراء تخفيضات أخرى، فيبدؤون بالمضاربة بشدّة، ولتجنب ذلك يرى بأنه كان على الحكومة أن تتبع قاعدتين أساسيتين: **الأولى:** عند الاضطرار للتخفيض ينبغي جعله بمقدار كبير إلى حدٍ كافٍ، وإلا برزت التوقعات باللجوء للمزيد من التخفيض، و**الثانية:** بعد التخفيض مباشرةً، يُفترض في الحكومة أن تُظهر أنّها ممسكة بزمام الأمور، وتعامل المستثمرين

[12] أحمد، أزهري. (2017). أسواق المال. ط1، الأردن: المكتبة الأردنية الهاشمية، 216ص.

[13] Krugman, Paul. (1999). (Previous reference)

بالشكل الصحيح، وإلاّ فإنّ عملية التخفيض ستبلور الشكوك حول متانة اقتصاد البلاد، وتُطلق حالة من الذعر.

وقد خالفت المكسيك القاعدتين برأيه، فكان التخفيض الأول بقيمة (15%) وهو نصف ما اقترحه الخبراء، كما لم يكن في أداء المسؤولين الحكوميين ما يوحي بالاطمئنان، فوزير المالية لم يهتم برأي الدائنين الأجانب، وتبين أن بعض رجال الأعمال المكسيكيين، قد تمت استشارتهم مسبقاً بأمر التخفيض، مما وفر لهم معلومات من الداخل لم تتح للمستثمرين الأجانب فهرَّبوا أموالهم، وبرغم قيام الحكومة بتغيير الوزير، وبث تصريحات تؤكِّد أن كل الإصلاحات سليمة، ولكن المستثمرون الأجانب قد صُدموا بأن المكسيك، لم تكن ذلك المثال الواعد، فأرادوا الخروج بأي ثمن، وكانت هناك مشكلةٌ أخرى هي موازنة الحكومة، فالحكومات التي تكون مصداقيتها المالية موضع شك، تواجه صعوباتٍ في بيع السندات طويلة الأجل، وتنتهي عادةً إلى مبالغ كبيرةٍ من الديون قصيرة الأجل، التي تحتاج إلى إعادة جدولتها من حينٍ لآخر، وهذا ما حصل للمكسيك.

في الرأي: نرى أنه في حالة المكسيك، ولما كان السيناريو الأكثر وضوحاً، هو الاضطرار لتخفيضات متكررة لقيمة العملة، فإن الحل الأنسب كان بفك ارتباط الدولار بالبيزو منذ بدء الأزمة، لتكون عمليةً واحدة صادمة، ومن ثم تقوم الحكومة باتخاذ إجراءات ضبط السوق وتطمين المستثمرين، لاسيما أن المركزي المكسيكي كان لديه احتياطيات جيدة من العملات الأجنبية، فكان بإمكانه استخدامها للتدخل بتوجيه السوق نحو الاستقرار، بدل استنزافها في محاولة تثبيت سعر الصرف، على أن يواكب ذلك تغييرات حكومية جذرية، توحي بقدرة الدولة على كشف مكامن الخلل بإداراتها، وإحداث التغييرات اللازمة للسيطرة على السوق.

<u>تأثير السياسة النقدية في الأزمة الاقتصادية بتايلاند(1997):</u>

بدأ تحول تايلاند من بلدٍ يعتمد على التصدير الزراعي، إلى مركزٍ صناعي في الثمانينيات، عندما قامت الشركات الأجنبية وخصوصاً اليابانية، بإنشاء معامل لها فيها، وكانت بذلك تايلاند متأخرةً عن جاراتها الآسيوية، حيث كان تغيير الاستراتيجية التنموية في ماليزيا مثلاً قد انطلق منذ بداية الستينات، "**تمثِّل الخمس سنواتٍ الأولى من عقد**

الثمانينات المرحلة الثانية لاستراتيجية التنمية في ماليزيا"[14]، وحتى بدايات التسعينات، كانت الأموال الأجنبية قد أقامت المصانع للإنتاج التصديري في تايلاند، في حين موَّل رجال الأعمال المحليون مشاريع الأبنية السكنية والتجارية الجديدة، من مدَّخراتهم وبقروضٍ من أموال المودعين في المصارف المحلية، وكانت ديون تايلاند الخارجية عام 1991 أدنى من صادراتها السنوية.

لكن اكتفاء تايلاند الذاتي مالياً بدأ بالتغير في التسعينات، فقد حوَّلت صناديق الاستثمار العالمية تسمية البلدان النامية إلى "**الأسواق الناشئة**"، وأصبحت تُمثِّل الأفق الجديد أمام الفرص المالية، فبلغت تدفقات رؤوس أموال القطاعات الخاصة إلى البلدان النامية حوالي 42 مليار دولار عام 1990، كما أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي موَّلا استثماراتٍ في العالم الثالث تفوق مجموع استثمارات القطاعات الخاصة، وبعد أزمة المكسيك 1994 زاد توجه المستثمرين نحو جنوب شرق آسيا، وظهرت في تايلاند شركات التمويل، كمؤسساتٍ وسيطة لإيصال التمويل الأجنبي، فكانت تقترض من مصارف أجنبية بعملات دولها وبفائدة منخفضة، وتقوم بتحويل الأموال التي اقترضتها بسوق العملات من العملات الأجنبية إلى العملة المحلية (الباهت)، ثم تُقرض شركات محلية بالباهت بفائدة مرتفعة.

وبزيادة الطلب على الباهت (العملة التايلاندية) ارتفعت قيمته، ولما كان مصرف تايلاند المركزي ملتزماً بالمحافظة على استقرار أسعار الصرف، كان عليه أن يُعادل أي زيادةٍ في الطلب على الباهت بزيادة العرض، وبما أن معظم الأموال المقترضة من شركات التمويل، تودع في المصارف المحلية، فقد رافق ذلك توسعاً في التسليف بالباهت، وهذه هي حركة (المضاعف النقدي)، مما حرَّك موجةً من الاستثمارات، كان بعضها مشاريع إنشائية فعلية، خصوصاً في البناء، ولكن كان الكثير منها مضاربات، وأكثرها في المجال العقاري والأسهم، فأصبحت اقتصادات جنوب شرق آسيا عام 1996، تشبه اقتصاد الفقاعة الياباني في أواخر الثمانينات، وبمحاولتها لوضع ضوابط للمضاربات، سعت

[14] اسماعيل، محمد. (2014). التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية. ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 220ص.

المصارف المركزية في الاقتصادات الآسيوية كلها لتحجيم تدفقات رؤوس الأموال، فمصرف تايلاند كان عليه أن يبيع الباهت في سوق العملات، ويحاول شراء تلك الأموال ثانيةً من مكانٍ آخر ببيع السندات، أي عملياً إعادة اقتراض الأموال التي كانت الحكومة قد طبعتها، لكن هذا الإجراء رفع أسعار الفوائد محلياً، مما جعل الاقتراض من الخارج أكثر إغراءً، وأدخل إلى البلاد المزيد من العملات الأجنبية، ففشلت عملية التحجيم وأخذت الديون تتزايد، "**من الصعب على المصارف المركزية سواء بمفردها أو مجتمعة، أن تحارب الجهود المتكاتفة لكبار المضاربين للتأثير على اتجاه سعر الصرف لعملة معينة**"[15]، وبنهاية عام 1996 بدأت آلية التسليف بالانزلاق في الاتجاه المعاكس، لأسباب منها خارجية تتعلق بضعف بعض أسواق الصادرات التايلاندية، وتخفيض قيمة الين الياباني الذي أضعف القدرة التنافسية لصناعات جنوب شرق آسيا، وأخرى داخلية كتردي عدد من استثمارات المضاربات، وافلاس عدد من المضاربين، وتوقف أعمال بعض شركات التمويل.

وعندما بدأت الخسائر تتفاقم، زادت من زعزعة الثقة، مما حدَّ من وصول قروضٍ جديدةٍ، ومع تناقص تدفقات العملات الأجنبية، انخفض الطلب على الباهت، وانخفضت أسعار الأراضي والأسهم بشكلٍ حاد، وباستمرار تحويل الباهت إلى عملات لدى مصرف تايلاند المركزي لتمويل المستوردات، ارتفعت احتمالات تخفيض قيمته، فاقترض رجال الأعمال المحليون بالباهت وسددوا ديونهم بالدولار، وباع التايلانديون الأغنياء أصولهم المالية من الديون الحكومية، واشتروا سندات خزينة أميركية، وبدأت بعض شركات الاستثمار الدولية باقتراض الباهت وتحويل الإيرادات إلى دولارات، كل ذلك فرض على المصرف المركزي شراء المزيد من الباهت، فاستهلك احتياطياته بوتيرة أسرع، وفي (2/تموز/1997) أعلنت الحكومة فك ارتباط الباهت بالدولار وتعويمه، " **تبع ذلك انخفاض سعر صرف الباهت في ذات اليوم بنسبة 20%، وفي 11 تموز 1997 انخفض سعر صرف البيزو الفلبيني، في حين انخفض سعر صرف الرينجيت الماليزي في 14 تموز، وسارعت الحكومة الاندونيسية في ذات الأسبوع بتوسيع نطاق تحرك سعر صرف الروبية من**

[15] محي الدين، عمرو. (2000). أزمة النمور الآسيوية. ط1، القاهرة: دار الشروق، 312ص.

8.5 الى 12%"[16]، وانهار الاقتصاد التايواني، وتوسعت الأزمة لدول جنوب شرق آسيا، ككوريا الجنوبية وسنغافورة وهونغ كونغ، لتنتقل تداعياتها عام 1998 للتأثير في الاقتصاد العالمي.

رؤية بول كروغمان حول الأزمة التايلاندية[17]: يشير كروغمان إلى أن بعض حالات الركود تحدث من وقت لآخر، والجميع يتوقعون لمعالجتها تخفيض أسعار الفوائد، وتخفيض الضرائب، وزيادة الإنفاق لتنشيط الاقتصاد، وبحدوث الكارثة المالية في آسيا، اتبعت تلك البلدان سياساتٍ نقيضةٍ تماماً، فقد غلب التقشُّف المالي، وزيدت أسعار الفوائد، ولم يكن ذلك ناجماً برأيه، عن ضعف تقدير مخططي السياسات في تلك البلدان، ولكن لأن هذه الدول الآسيوية أملت عليها سياساتها بالأغلب واشنطن (أي صندوق النقد الدولي ووزارة الخزانة الأميركية)، ولما كانت قيادات هاتين المؤسستين لديهما عددٌ كبيرٌ من الاقتصاديين البارعين، فبرأيه أنهم أيَّدوا السياسات التي تُناقض تماماً المبادئ المعيارية، بسبب الخوف من المضاربات، **ويحدد كروغمان ناحيتين أخطأ فيهما صندوق النقد الدولي هما:**

أولاً: عندما طلبت تايلاند وإندونيسيا وكوريا مساعدة الصندوق، طلب منهم ممارسة التقشُّف المالي بزيادة الضرائب وتخفيض الإنفاق، ليتجنبوا وقوع ميزانياتهم بعجزٍ كبير، وكان ذلك مستغرباً فلا أحد بآسيا اعتبر عجز الميزانية مشكلةً خطيرة، وكان القيام بذلك سيؤثِّر سلباً في تلك البلدان بنحوٍ مضاعف، فإن نفَّذوا طلب الصندوق، سيتفاقم الركود بتراجع الطلب، وإذا لم ينفذوا، ستزيد المخاوف من أن الأمور خارج السيطرة ويزداد ذعر السوق.

ثانياً: تم طلب إجراء إصلاحاتٍ بنيوية، بتغييرات تتعدى السياسة النقدية والمالية، فإذا كان طلب إغلاق المصارف المتعثرة مقبولاً، فالإصلاحات الأخرى كمطالبة إندونيسيا بالتوقف عن منح رجال الرئيس احتكاراتٍ مربحة، مطلبٌ لا علاقة له بمهمات صندوق النقد الدولي، فرغم أن هذه الاحتكارات سيِّئة، لكن لا علاقة لها بالتهافت على الروبية.

---

[16] محي الدين، عمرو. (2000). (مرجع سابق).

[17] Krugman, Paul.(1999).(Previous reference)

وبرغم أن مسؤولوا الصندوق برَّروا ذلك، أنه كان جزءاً من عملية إعادة بناء الثقة، فلم تتحقق النتائج المرجوة في الواقع، حيث تم تخفيف متطلبات الميزانية ولم يبال أحد، واتجهت الأسواق إلى الصعود ثانيةً في كوريا، مع أن الإصلاحات البنيوية تأخَّرت، في حين كان من نتائج توسع الصندوق بمطالبه، إضافةً لإثارته الشكوك بأن الولايات المتحدة استغلت الأزمة لفرض ايديولوجيتها على آسيا، أنه أطال فترة المشاحنات مع الحكومات الآسيوية، وهي فترة تفاقمت خلالها أزمة الثقة، ويخلص كروغمان للقول بأنه لم توجد خيارات جيدة بالمطلق، ويبدو أن قواعد النظام المالي الدولي، لم توفر للعديد من البلدان سبلاً للخروج من أزماتها، وبالتالي لا يمكن إلقاء اللوم على أحدٍ بعينه.

في الرأي: برأينا فإن أزمات شرق آسيا قد نجمت عن تراجع دور الدولة الاقتصادي، فبلدان الاقتصاديات الناشئة لم يكن لديها مؤسسات عريقة ذات خبرات اقتصادية متراكمة، لمراقبة وإدارة التغيرات الاقتصادية المتسارعة في تلك البلدان، حيث تتطلب النهضة الاقتصادية في أي بلد وجود آلياتٍ للمتابعة، تقوم بإجراء دراسات إحصائية وميدانية، وإعداد الأبحاث لتقييم التطورات المستمرة واتجاهاتها وتوقع انعكاساتها المستقبلية، في حين منحت دول شرق آسيا الحرية الكاملة لحركة السوق، وشرعت أبوابها للاستثمارات الخارجية دون تقييد أو توجيه نحو قطاعات معينة، أو ضمن سقوف ائتمانية محددة.

تأثير السياسة النقدية في الأزمة الاقتصادية بالأرجنتين (2001):

عانت بلدان أمريكا اللاتينية خلال القرن العشرين من تقلُّباتٍ سياسيةٍ حادَّةٍ، بين حكوماتٍ شعبوية تنموية، ودكتاكتورياتٍ عسكرية، وديمقراطياتٍ مزيَّفة، " **شكَّل الطرف الجنوبي لأمريكا اللاتينية أو ما يعرف بالمخروط الجنوبي: التشيلي والأرجنتين والأورغوي وأجزاء من البرازيل، أكثر مختبرات التنمويين تقدماً**"[18]، فحركة الانقلابات الواسعة، التي اجتاحت القارة في الستينات والسبعينات، وتغيُّر النظم السياسية والاقتصادية، أدَّت إلى تعرُّض أهم دولها لأزماتٍ اقتصادية، وقد شهدت الأرجنتين في الثمانينات أزمة ديونٍ

[18] كلاين، نعومي. (2011). عقيدة الصدمة. (نادين خوري، مترجم). ط3، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 656ص.

فادحة، حاولت فيها الحكومة تثبيت الأسعار بطرح عملة جديدة (أوسترال)، لكن هذه المحاولة فشلت وحدث تضخُّمٌ جامح، ومع التغير الرئاسي عام 1989 طبَّقت الأرجنتين خطة اصلاحٍ واسعة (تحرير التجارة، تخفيض الانفاق الحكومي، خصخصة، سعر صرف ثابت دولار لكل بيزو،..)، وقد أدى تثبيت سعر الصرف إلى تخفيض تكلفة الواردات، والحد من هروب النقد الأجنبي، وبحلول عام 1994 كان قد تم خصخصة حوالي 90% من المؤسسات الحكومية، وقد حققت هذه الاصلاحات تراجعاً كبيراً للتضخم، وبدأ تدفق رؤوس الأموال، ونشط الاقتصاد الفعلي، وارتفع إجمالي الناتج المحلي،" **أطلق عملة جديدة أخرى هي البيزو الأرجنتيني ارتبطت قيمته بقيم الدولار الأمريكي، وفي غضون سنة انخفض التضخم إلى 17.5% وكاد يختفي كلياً في الأعوام القليلة اللاحقة**"[19]، وبحدوث أزمة المكسيك، وبالرغم من ضعف العلاقات التجارية والمالية بين البلدين، انتقلت الأزمة إلى الأرجنتين، لتقع البلاد بحالة انكماشٍ اقتصادي عام 1995، فقد نظر المستثمرون لجميع بلدان أمريكا اللاتينية على أنها متشابهة، مما بثَّ حالة الذعر لديهم، ولكن تم إجراء إنقاذ للأرجنتين من قبل البنك الدولي، فدفع 12 مليار دولار لدعم المصارف الأرجنتينية.

ومع هدوء اضطراب المستثمرين نهاية 1995، وتخفيض أسعار الفوائد، زادت حركة الإنفاق، وبدأ الانتعاش، وتدفقت رؤوس الأموال، وكان معظمها قروضاً بالدولار للأفراد والشركات، وبالرغم من الدين الخارجي المرتفع، وتفشي الفساد، استمر صندوق النقد الدولي باقراض الأرجنتين، وفي عام 1999 حيث توقَّف تدفق العملة الأجنبية الناتج عن الخصخصة، وتضرَّرت صادرات الأرجنتين، نتيجةً لانخفاض قيمة العملة البرازيلية، تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 3%، ودخلت البلاد بحالة ركودٍ لثلاث سنوات، وعجزت الحكومة نهاية عام 2001 عن الاستمرار بمساواة البيزو بالدولار، فخفَّضت قيمة البيزو إلى 30 سنتاً، ولما كان عددٌ كبيرٌ من الشركات والأفراد مديناً بالدولار، فإن ارتفاع ثمن الدولار بالبيزو، قد أصاب الميزانيات العمومية بالشلل، ووصل في كثيرٍ منها إلى الإفلاس، ووقع الاقتصاد في جمود.

[19] كلاين، نعومي. (2011). (مرجع سابق).

تحليل بول كروغمان حول الأزمة الأرجنتينية[20]: كانت المشكلة برأي كروغمان، هي بصرامة نظام سعر الصرف (البيزو مقابل الدولار الأمريكي)، وكان من الممكن ألا يُشكِّل ذلك مشكلة كبرى للأرجنتين، لو كانت معظم تجارتها مع الولايات المتحدة، لكنَّ حجم تجارة الأرجنتين مع كلٍّ من الاتحاد الأوروبي والبرازيل، أكبر منها مع الولايات المتحدة، ولم يضمن النظام النقدي الأرجنتيني استقرار أسعار الصرف مقابل اليورو أو الريال البرازيلي، بل كان يسبب تقلُّباتٍ لا مبرر لها بأسعار صرف هاتين العملتين، وبالتالي يؤثِّر سلباً على تجارة الأرجنتين، فإذا ارتفع الدولار مقابل اليورو، فالنتيجة هي تسعير صادرات الأرجنتين خارج الأسواق الأوروبية، وهذا ما حدث أواخر التسعينات، فمن جهةٍ ارتفع الدولار كثيراً مقابل اليورو (اليورو 0.85 دولار)، ومن جهة أخرى خفضت البرازيل عملتها بشكلٍ حاد، مما أضعف القدرة التنافسية للصادرات الأرجنتينية، ودفعها إلى الركود، وبذلك فقدَ المستثمرون الثقة، فتراجع تدفق رأس المال وتقلَّصت حدود القروض وحدثت أزمة مصرفية.

في الرأي: نرى أن مشكلة الأرجنتين كانت باتباع سياساتٍ نقديةٍ غير منسجمة مع واقعها الاقتصادي، فبظل تشابك اقتصادها مع دول الجوار، ووجود منافسة قوية على الصادرات، كان من الأفضل اتباع سياسة سعر الصرف المُدار، بحيث يتم تغيير سعر الصرف بمرونةٍ كلَّما دعت الحاجة، كما كان عليها ربط عملتها بسلة عملات بدل ربطها بعملة واحدة.

<u>تأثير السياسة النقدية في الأزمة بالولايات المتحدة الأمريكية وأوربا(2008):</u>

أدى التوسع بالقروض العقارية في الولايات المتحدة منذ عام 2003، لمقترضين لا يتمتعون بالملاءة الكافية، مع انخفاض مستوى النشاط الاقتصادي عام2006، وارتفاع نسب البطالة والتضخُّم، إلى توقُّف الكثيرين منهم عن التسديد، "**حتى بنك الاحتياط الاتحادي ومجموعة اقتصادييه، قدَّم تقديراً مخفضاً لخطر الرهون العقارية عالية المخاطر، وكان الاحتياط الاتحادي يُحصي الرهون العقارية فحسب، ولكن بفضل المشتقات، كان القطاع المصرفي برمته أو قسطٌ كبيرٌ منه يقف على حبلٍ في سيرك**

[20] Krugman, Paul.(1999).(Previous reference)

الرهون العقارية عالية المخاطر"[21]، لتبدأ الأزمة بالظهور بازدياد المتوقفين عن السداد عام 2007، والذي أدى لتعثر المؤسسات المالية المُقرضة،"**منتصف عام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات، والممارسات مرتفعة المخاطر في الاقراض والاقتراض**"[22]، وانتقل التدهور إلى الأسواق المالية، وأعلنت عدَّة مصارف كبرى انخفاضاً كبيراً بأسعار أسهمها، وبدأ المصرف الاحتياطي الفيدرالي بتخفيض معدل فائدته، ليصل تدريجياً إلى 2% في (نيسان/2008)، وسرعان ما أمَّمت الحكومة البريطانية مصرف (Northern Rock)، واشترى مصرف (JPMorgan Chase) مصرف الأعمال الأميركي (Bear Stearns) بسعرٍ متدنٍ، وفي أيلول وضعت وزارة الخزانة الأميركية المجموعتين العملاقتين بتسليفات الرهن العقاري (Freddie Mac) و(Fannie Mae)، تحت الوصاية لإعادة هيكلة ماليتهما، مع كفالة ديونهما لحدود 200 مليار دولار، "**ظهرت آثار الأزمة بأن شهد الاقتصاد الأمريكي انكماشاً ملحوظاً على مدار عام 2008، ظهرت جلية في معدلات البطالة، حيث وصلت معدلاتها في أيلول 2008 إلى 6.1% وهو المعدل الأعلى خلال خمس سنوات**"[23].

ومن ثم جاء إعلان إفلاس مصرف (Lehman Brothers) في (15/أيلول/2008)، بمثابة إطلاق شرارة الأزمة المالية العالمية، لضخامة حجم أصوله التي تقارب 700 مليار دولار، واشترى مصرف (Bank of America) مصرفاً آخر هو (Merrill Lynch)، ومنحت الحكومة الأميركية أكبر مجموعة تأمين في العالم (AIG) المهددة بالإفلاس، مساعدةً بقيمة 85 مليار دولار، مقابل امتلاك 9.79% من رأسمالها، واتفقت عشرة مصارف دولية، على إنشاء صندوقٍ للسيولة برأسمال سبعين مليار دولار، لمواجهة أكثر حاجاتها إلحاحاً، ووافقت المصارف المركزية على فتح مجالات التسليف، واشترى

[21] لونشتاين، روجر. (2010). نهاية وول ستريت. (محمد حرفوش، مترجم). ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 458 ص.

[22] البكري، جواد. (2011). فخ الاقتصاد الأمريكي (الأزمة المالية). ط1، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 241 ص.

[23] البكري، جواد. (2011). (مرجع سابق).

المصرف البريطاني (Lloyds Bank Plc) منافسه (HBOS) المهدَّد بالإفلاس، ولكن كل ذلك لم يوقف تراجع أسواق المال العالمية، فزيادة العولمة المالية، كان بسبب مؤسسات مالية متوسِّعة في الاقتراض، دخلت في مختلف أنواع المجازفات الخطرة عبر الحدود، وعندما حدث الخلل في الولايات المتحدة، شكَّلت هذه الاستثمارات عبر الحدود آلية نقل الحركة، فجعلت الأزمة في سوق العقارات بالولايات المتحدة تثير سلسلةً من الأزمات في الخارج.

فأعلنت السلطات الأميركية عن خطة بقيمة 700 مليار دولار، لتخليص المصارف من أصولها غير القابلة للبيع، ومع تأخر اقرار الخطة ازدادت الأسواق المالية قلقاً، وانهار سعر سهم المجموعة المصرفية والتأمين البلجيكية الهولندية (Fortis) وتم تعويمها، وفي بريطانيا تم تأميم مصرف (Bradford &Bingley)، وبعد رفض مجلس النواب الأميركي خطة الإنقاذ في 29 أيلول انهارت وول ستريت، بعد ساعات قليلة من تراجع أسواق المال الأوروبية بشدَّة، في حين واصلت معدلات الفوائد بين المصارف ارتفاعها، مانعةً المصارف من إعادة تمويل ذاتها، وفي الأول من تشرين الأول 2008 أقرَّ مجلس الشيوخ الأميركي خطة الإنقاذ المالي المعدَّلة.

رؤية بول كروغمان حول الأزمة المالية العالمية 2008[24]: يقول كروغمان أنه مع استمرار تصاعد أسعار المنازل في الولايات المتحدة، حذَّر هو واقتصاديين آخرين، من وجود فقاعة مساكن خطيرة، ومن أن انفجارها سوف يُعرِّض الاقتصاد لمخاطر كبيرة، لكن السلطات لم تكترث لهذا التحذير، بالعكس من ذلك فقد صرَّح رئيس المصرف الاحتياطي الفدرالي، أنه من غير المحتمل أن تشهد أسعار المساكن أي انخفاضٍ كبير، وبرأي كروغمان أنه كان على الاحتياطي الفدرالي منذ عام 2003، أن يرفع أسعار الفائدة ليلجُم حماسة المصارف والمؤسسات المالية للتهوُّر في الإقراض، فالأميركيون يشترون غالباً المنازل بأموالٍ مقترضة، ولكنهم كانوا حذرين ألا يلتزموا برهنٍ لا يستطيعون تحمُّل دفعاته، ويدفعون دفعة أولى كافية لتحمُّل أي انخفاض بأسعار المنازل، مع الاحتفاظ بقيمةٍ عقاريةٍ جيدة، لكن تدني أسعار الفوائد دفع الناس للتخلي عن هذه

24 Krugman, Paul.(1999/2008).(Previous reference)

القواعد، وذلك بسبب الحماسة المتهورة لدى الأشخاص، الذين لاحظوا استمرار تصاعد أسعار المنازل، فاقترضوا غير عابئين بكيفية تسديدهم للدفعات، لاسيما بعد التغيير الذي حصل في معاملات الإقراض، فقد أصبحت القروض تُعطى للمشترين بدفعة أولى ميسَّرة، أو من دون دفعة أولى، وتقسَّط على دفعات شهرية، قد تصبح فوق طاقتهم بعد أن يُعدَّل سعر الفائدة الأولي الذي كان مُتدنياً ومغرياً، والكثير من هذه القروض المُريبة يتم تحت عنوان الرهن من الباطن، الذي انتشر على نطاقٍ واسع، بالابتكار المالي الذي أتاح تحويل الرهون من الباطن لأوراق مالية بتأمين الديون بضماناتٍ إضافية، ويعطي كروغمان بعض التبرير للاحتياطي الفدرالي، بأنه ربما كان قلقاً بشأن ضعف سوق العمل، وجمود الاقتصاد بشكلٍ عام، لذلك دأب على إنزال أسعار الفائدة حتى وصلت إلى 1% فقط، ولكنه بذلك كان قد استعاض عن مشكلة بمشكلةٍ أخرى، فيرى كروغمان بأن الأزمة المالية العالمية أثبتت أن على الهيئات الحكومية الأمريكية الناظمة لعمل المؤسسات المالية، العودة إلى اتباع سياسات لضبط مسألة التسليف والادخار، "**المبدأ الأساسي ينبغي أن يكون واضحاً: كل ما يتوجب إنقاذه عند الأزمات المالية لأنه يلعب دوراً أساسياً في الالَية المالية، يجب أن يكون خاضعاً للأنظمة في حالة عدم وجود أزمة، وذلك ليتجنب الدخول في مجازفات خطيرة**"[25].

في الرأي: برأينا فإن ما لفت الانتباه إليه كروغمان بتحليله للأزمة الأمريكية، كان هاماً جداً وخطيراً، وهو مسألة التفلُّت من الضوابط، التي سادت أسلوب عمل المؤسسات المالية منذ بداية القرن الحالي بشكلٍ خاص، فانخفضت القيود التي توضع على حجم الائتمان والسيولة بشكل كبير، لتتجاوز أدنى حدود الأمان المقبولة، وتزايد ابتكار المشتقات المالية بشكل كثيف، مما أضعف الترابط بين الأصول الحقيقة والرهونات والتسليفات، كما تراخت مؤسسات الرقابة المالية في عملها، وشاب مؤسسات التصنيف الائتماني العالمية الكثير من شُبهات الفساد، فأدى كل ذلك لتسهيل عمليات التلاعب والمضاربات، دون مراعاةٍ لحقوق المودعين والمستثمرين.

[25] Krugman, Paul.(1999).(Previous reference)

اختبار الفرضيات:

أولاً: من خلال مراقبة ردَّات فعل حركة السوق والمستثمرين خلال الأزمات، تبين أن جزءً هاماً منها مرتبط بهواجس الخوف والتوقعات، وهذا ما يجعل تدخُّل الدولة ضرورةً حتمية، لتهدئة الأسواق، وبث الطمأينة لدى جميع الأطراف من المستثمرين والمودعين والمستهلكين، كما أن السياسة النقدية يجب أن تَستخدِم مختلف أدواتها، ليكون التأثير شاملاً يساعد على احتواء الأزمة، وبسرعةٍ أكبر من تركها لعوامل السوق الحرة، التي تتعامل بمنطق الصدمة بعيداً عن العقلانية، وبذلك نرى ما يؤيد صحة الفرضية الأولى وهي: "**إن المصرف المركزي مُلزم بتغيير السياسات النقدية عند حدوث أزمة اقتصادية**".

ثانياً: من خلال تحليل الأزمات التي عرضها البحث، تبيَّن أن الاعتماد على نظام سعر الصرف الثابت، قد فرض على المصارف المركزية، استنزاف احتياطياتها من العملات الأجنبية خلال الأزمات، لأن ردَّة الفعل الأولى لحالة الهلع التي تتسبب بها الأزمات الاقتصادية، تتمثل بالسعي للتخلص من العملة المحلية، خوفاً من انهيارها، وليتمكن المستثمرون من تهريب رؤوس أموالهم للخارج، كما تبيَّن أن قدرة الدولة على تغيير سعر الصرف، منذ بدء ظهور الملامح الأولى للأزمة، يساعد على تقليص الفجوة بين العملات المحلية والأجنبية، وهذا ما يدعم صحة الفرضية الثانية وهي: "**ليست طريقة سعر الصرف الثابت آليةً مناسبة لإدارة سعر الصرف عند حدوث الأزمات الاقتصادية**".

أهم النتائج التي توصَّل إليها البحث:

من خلال تأثير السياسات النقدية على الأزمات الاقتصادية نستخلص النتائج التالية:

1- لا يوجد أيُّ اقتصادٍ محميٍ من الوقوع بحالة أزمة، فالأزمة قد تحدث لأسبابٍ كثيرة، منها اقتصادية كعجز الميزان التجاري، أو نقدية ترتبط بسعر الصرف وأسعار الفائدة، أو مالية تتعلق بسياسة الانفاق الحكومية، ومنها نتيجة الارتباط باقتصاديات الدول الأخرى، وهذه الأزمات قد تصيب الاقتصادات الناشئة أو المتقدمة على حدٍّ سواء.

2- غالباً هناك قبل كل أزمةٍ اقتصادية انذاراتٍ ومؤشرات، يمكن لخبراء الاقتصاد التقاطها، بحيث يُسهِّل ذلك اتخاذ الحلول اللازمة والسريعة للتخفيف من حدَّة الأزمة، ولكن غالباً ما يتم تجاهل الإنذارات المبكرة من قبل السلطات الحكومية، التي لا تعطي الأهمية اللازمة للرقابة الاقتصادية.

3- قامت الاصلاحات الاقتصادية في بعض دول أمريكا اللاتينية، بانقلاب اقتصادييها على مبدأ تدخل الدولة بالاقتصاد، وتبنيهم لوصفة صندوق النقد الدولي، الذي اعتبر أن أفضل وسيلةٍ لتحقيق النمو، هي أن تكون الميزانيات سليمة، والتضخُّم منخفض، والأسواق محرَّرة من الأنظمة والقيود، والتجارة حرَّة، ومع ترافق هذه الاصلاحات بدعايةٍ إعلاميةٍ كبيرة، لدعم الثقة في الأسواق، تم تجاهل الإجابة عن التساؤلات الهامة، حول مدى ملاءمة سعر الصرف المعتمد، أو حول تحقق نمو فعلي مؤثر أم لا، حيث مثَّلت حقيقة الإجابة على هذه الإشكاليات، إشاراتٍ تحذيرية واضحة كانت تنبئ بوقوع الأزمة.

4- في نهاية الثمانينات ارتفعت أسعار الأسهم والأراضي بشكلٍ صارخٍ في اليابان، لتشبه حالة الاقتصاد الوهمي التي حدثت في الولايات المتحدة بالعشرينيات، فبرغم ازدهار اليابان، لم يكن في المعطيات الاقتصادية ما يبرر ارتفاع الأسعار لثلاثة أضعاف، وكان ذلك إنذاراً لأزمةٍ مرتقبة.

5- أدَّت زيادة معدلات الاستثمار في تايلاند، واندفاع المستهلكين بزيادة الإنفاق، إلى ازدياد الاستيراد ورفع الأجور، ومع قيام الصين بتخفيض قيمة عملتها عام 1994، تباطأ نمو الصادرات التايلاندية، فأصبح لديها عجزاً في الميزان التجاري، وبتنامي العجز إلى 8% من إجمالي الناتج المحلي، كان ذلك انذاراً واضحاً بقرب وقوع الأزمة.

6- إن التوسُّع المُبالغ فيه بمنح القروض السكنية لذوي الدخل المحدود، في الولايات المتحدة منذ عام 2003، المترافق مع ارتفاعٍ غير واقعي في أسعار المنازل، إضافةً لدخول القروض السكنية بسلسلةٍ من عمليات إعادة الشراء، كلّ ذلك كان مؤشراً

واضحاً، على الدخول في الحالة التي تسمى فقاعة اقتصادية والتي تنذر بوقوع الأزمة.

7- أدت زيادة عمليات التسليف وعدم وضع الضوابط المناسبة لها، وتسهيل حركة الأموال العالمية بين الدول، إلى تفاقم عمليات المضاربة المحلية والدولية، وكان لسهولة حركة رأس المال المُضارب دورٌ كبير في حدوث وتفاقم الأزمات الاقتصادية.

8- أثبتت المعالجات المختلفة للأزمات الاقتصادية المتكررة، بأن التقشف المالي يزيد الوضع سوءً، وبأن زيادة التوسع في الإنفاق الحكومي، مازال يُعد من الطرق الناجعة لحل هذه الأزمات.

9- تدلُّ التجارب أن الدول التي تعتمد بشكلٍ كبير على التجارة الحرة، وتُفسح المجال بشكلٍ واسع للاستثمارات الأجنبية، مع تخفيف القيود على التسليف، ويكون القطاع الخاص فيها هو القائد، عليها أن تتخلى طوعاً عن سياسة تثبيت سعر الصرف.

10- لجأت معظم الدول التي تعرَّضت للأزمات الاقتصادية لإعادة الرسملة، بشراء الحكومات أسهم المصارف والمؤسسات المالية المتعثرة، فالحكومة اليابانية دفعت 500 مليار دولار لإنقاذ مصارفها عام 1998، وأعادت الحكومة البريطاني رسملة عدد من المصارف عام 2008، وتلتها فرنسا وألمانيا وإيرلندا وسويسرا، واشترت الولايات المتحدة من المصارف والمؤسسات المالية عام 2008 أصولاً بقيمة 700 مليار دولار، وكان اللجوء لهذا الحل تصرفاً نموذجياً، لأن عملية إفلاس المصارف سوف تُحدث ذعراً وارتباكاً في النظام المالي، يكون له آثاراً ارتدادية على أسواق المال والاقتصاد الحقيقي، ولكن كل ذلك أثبت ضعف الهيئات الناظمة للرقابة على الادخار والتسليف، مما يبين الضرورة الحتمية لتدخُّل الدولة في السياسة النقدية خلال الأزمات.

المقترحات:

بالاستفادة من النتائج التي توصَّلنا إليها، نخلصُ إلى المقترحات التالية:

1) تفعيل الرقابة الاقتصادية الحكومية، لتمكينها من التنبُّؤ بالأزمات، بإيجاد آلية متابعة مستمرة، لدراسة المؤشرات الاقتصادية، وتحليلها وإعداد التقارير حولها، لمحاولة اكتشاف الانذارات المبكِّرة، التي قد تشير لاحتمالية حدوث أزمة، ووضع الحلول اللازمة لمعالجة الخلل قبل تفاقمه.

2) ضرورة وضع الأنظمة والقوانين، للحد من المخاطر العالية لمجازفات المصارف والمؤسسات المالية المحلية والعالمية، نظراً للتأثيرات الواسعة للعولمة المالية، وعدم القدرة على وضع ضوابط لحركة الأموال الدولية، ونتيجة الدور الكبير الذي لعبته بخلق وتفعيل الأزمات الاقتصادية.

3) بما أن الأزمات الاقتصادية قد فرضت على الحكومات التدخل المباشر، من خلال مصارفها المركزية لإنقاذ المؤسسات المالية المتضررة، فقد أصبح من حقها اتخاذ الإجراءات اللازمة تجاه هذه المؤسسات للحد من تكرار الأزمات، كفرض ايداع مبالغ كبيرة تمثِّل متطلبات رأسمالية، والزامها بالاحتفاظ باحتياطيات جيدة من الأصول السائلة، والحد من توسع الاستثمار في المشتقات المالية، ووضع سقوف ائتمانية وقواعد لضبط التسليفات.

4) إيلاء الأهمية الكافية للسياسة النقدية، واتباع نظام سعر الصرف المدار، حيث يتوجب على المصارف المركزية التعامل بمرونة كافية في تحريك أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، بما يتناسب مع حاجة السوق، ومراقبة أسعار صرف الدول التي ماتزال أسعار صرف عملاتها غير معومة.

5) زيادة اهتمام واضعي السياسات المالية، بالدور الذي يمكن أن تلعبه السياسات المالية، لاسيما المتعلقة بالضرائب والإنفاق الحكومي بتحريك الاقتصاد، فالتركيز على تحقيق ميزانيات مضبوطة، ليس هو الحل المثالي لتنشيط الاقتصاد.

المصادر والمراجع:

البلاوي، حازم. (1998). دور الدولة في الاقتصاد.ط1. القاهرة: دار الشروق 260ص.

البكري، جواد. (2011). فخ الاقتصاد الأمريكي (الأزمة المالية). ط1، بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 241 ص.

أحمد، أزهري. (2017). أسواق المال. ط1، الأردن: المكتبة الأردنية الهاشمية، 216ص.

اسماعيل، محمد. (2014). التجربة الماليزية مهاتير محمد والصحوة الاقتصادية. ط1، القاهرة: العربي للنشر والتوزيع، 220ص.

الكفراوي، عوف. (1997). السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الاسلامي. ط1. مصر: مكتبة الإشعاع للطباعة والنشر، 226 ص.

السيد، سامي. (2018). النقود والبنوك والتجارة الدولية. ط1. مصر: جامعة القاهرة، 343 ص.

أونو، كينئيتشي. (2004). التنمية الاقتصادية في اليابان. (خليل درويش، مترجم). ط1. القاهرة: دار الشروق، 298 ص.

كلاين، نعومي. (2011). عقيدة الصدمة. (نادين خوري، مترجم). ط3، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 656ص.

لونشتاين، روجر. (2010). نهاية وول ستريت. (محمد حرفوش، مترجم). ط1، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 458 ص.

Krugman, Paul. (1999/2008).The Return of Depression Economics. USA: W.W. Norton & Company, p205

Krugman, Paul. (2013). End This Depression Now!. USA: W.W. Norton & Company, p139

محي الدين، عمرو. (2000). أزمة النمور الآسيوية. ط1، القاهرة: دار الشروق، 312ص.

مهران، زكريا. (2019). البنك المركزي في العصور المختلفة. ط1. بريطانيا: مؤسسة هنداوي،49 ص.